

التقرير النهائي لمراقبة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات 2017



يصدر عن

مركز الحياة - راصد

كانون الأول/ديسمبر 2017

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الحياة - راصد 2017

التقرير النهائي
لمراقبة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات 2017

يصدر عن

مركز الحياة - راصد

المنسق العام لتحالف راصد لمراقبة الانتخابات

كانون الأول/ديسمبر 2017

فريق إعداد التقرير

الدكتور عامر بني عامر

مدير عام مركز الحياة - راصد

عمرو النوايسة - مدير برنامج راصد

المهندس محمد الخصاونة - مراجعة وتدقيق التقرير

عباس النوايسة

محمد زومط

هشام سواققة

كمال قاسم - تصميم وإخراج فني

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الحياة - راصد ٢٠١٧

تنويه: جميع الرسومات التوضيحية والصور الواردة في هذا التقرير خاصة بمركز الحياة - راصد

المحتويات

الصفحة	الموضوع
7	توطئة
8	شكر وتقدير
9	تحالف راصد لمراقبة الانتخابات 2017
13	خلاصة التقرير النهائي لمراقبة انتخابات مجالس المحافظات والمجالس البلدية 2017
29	الباب الأول: مراقبة إعداد الجداول الأولية للناخبين والتحقق من دقتها
41	الباب الثاني: مراقبة مرحلة تسجيل المترشحين
67	الباب الثالث: مراقبة مرحلة الحملات الانتخابية للمترشحين
83	الباب الرابع: مراقبة مجريات يوم الاقتراع والفرز
125	الباب الخامس: تجميع الأصوات الموازي Parallel Vote Tabulation PVT
131	الباب السادس: مراقبة مرحلة الطعون الانتخابية
135	الباب السابع: مراقبة عملية اعلان النتائج النهائية وصدورها في الجريدة الرسمية
147	الباب الثامن: توصيات عامة بعد مراقبة انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات
165	الباب التاسع: تحليلات كمية ونوعية لنتائج انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات

توطئة

بادر مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني في عام 2007 لتأسيس تحالف راصد لمراقبة الانتخابات وانطلقت أعمال التحالف خلال الانتخابات البرلمانية في نفس العام من خلال 1200 مراقب، حيث تم توزيعهم خارج مراكز الاقتراع لمراقبة مسار العملية الانتخابية لأول مرة في تاريخ الانتخابات الأردنية، واستمر فريق راصد بعملية كسب التأييد لتكريس نهج مراقبة الانتخابات وقوننتها ضمن المنظومة الديمقراطية الأردنية، حيث تم السماح لفريق راصد بإدخال عدد من المراقبين إلى مراكز الاقتراع لملاحظة الانتخابات في العام 2010 علماً بأن فريق راصد عمل على توسعة التحالف ليشمل 25 مؤسسة و1700 مراقب.

وعمل فريق راصد على توسعة التحالف في العام 2013 حيث تم تشكيل التحالف من 125 مؤسسة مجتمع مدني من جميع محافظات المملكة بهدف مراقبة الانتخابات البرلمانية للمجلس السابع عشر من خلال 3000 مراقب محلي، وعمل فريق راصد على مراقبة الانتخابات البلدية لعام 2013 وذلك لأول مرة على مستوى الانتخابات البلدية، حيث توسعت أعمال التحالف في عام 2016 لتشمل 150 مؤسسة مجتمع مدني ليتم مراقبة الانتخابات من خلال 5000 مراقب، وفي عام 2017 عمل التحالف على مراقبة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات من خلال 2600 مراقب.

واعتمد راصد لإنجاح عملية مراقبة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات 2017 على الدروس المستفادة والخبرة التراكمية المميزة التي يمتلكها فريق راصد في مراقبة الانتخابات على المستوى المحلي والإقليمي، والتي استمدها من بناء قدرات المراقبين المحليين لمراقبة الانتخابات المحلية في المغرب والعراق وتونس وليبيا والجزائر ومصر والمشاركة في بعثة المراقبة الدولية للانتخابات لكل من السودان ومصر وتونس خلال الأعوام 2010-2012، وشارك راصد في صياغة إعلان المبادئ العالمية للمراقبة المحايدة للانتخابات من قبل المنظمات المدنية والذي أطلق في مقر هيئة الأمم المتحدة في نيويورك خلال نيسان/أبريل 2012، وانتخب راصد في العام 2017 عضواً في مجلس إدارة الشبكة العالمية لمراقبة الانتخابات والحكومة (GNDEM) والمكونة من 245 شبكة على مستوى العالم.

وفي الختام، لا بد من الإشادة بجهود أفرقة العمل والمتطوعين الذين كانوا أساس نجاح أعمال جميع مراحل مراقبة الانتخابات، كما لا بد من شكر جميع الجهات التي قدمت الدعم المادي والخبرات التي ساهمت في إنجاح عملية مراقبة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات 2017.

د. عامر بني عامر

منسق التحالف المدني لمراقبة الانتخابات النيابية

مدير عام مركز الحياة - راصد

شكر وتقدير

يسعدنا في فريق راصد أن نتوجه بالشكر الجزيل لجميع الذين ساهموا في إنجاح فعاليات مراقبة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات 2017 وتسهيل مهمة المراقبين الميدانيين في مختلف مناطق المملكة، كما يشكر التحالف جميع من ساهم في نقل التقارير الصادرة عنه وإيصالها للمواطنين وكسب التأييد لصالحها، وأخيراً يشكر راصد كل من ساهم مادياً ومعنوياً في تدريب كوادره وإمدادهم بالخبرات اللازمة، ونخص بالشكر جميع منسقي الدوائر الانتخابية والمتطوعين الذين شاركوا ضمن فرق المراقبة في جميع محافظات المملكة، وكادر فريق عمل مشروع مراقبة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات 2017.

ويخص راصد بالشكر

- الاتحاد الأوروبي (EU) والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي (AECID) اللذان قدما الدعم المادي لفريق تحالف راصد.
- المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) اللذان قدم الدعم المادي لفريق تحالف راصد.
- الهيئة المستقلة للانتخاب بجميع كوادرها على حسن تعاملهم وتعاونهم مع فريق المراقبين في جميع مراحل العملية الانتخابية.
- وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون البلدية بجميع كوادرها.
- دائرة الأحوال المدنية والجوازات بجميع كوادرها العاملة في جميع محافظات المملكة.
- المؤسسات الإعلامية التي ساهمت بتغطية تقارير وفعاليات راصد والمتمثلة بالمحطات الفضائية والإذاعات المحلية والصحف اليومية ووكالات الأنباء الرسمية وجميع المواقع الإلكترونية وجميع من ساهم في تغطية ونقل التقارير على صفحات التواصل الاجتماعي.

تحالف راصد لمراقبة الانتخابات 2017

تأسس تحالف راصد لمراقبة الانتخابات في عام 2007 وانطلقت أعمال التحالف خلال الانتخابات البرلمانية في نفس العام من خلال 1200 مراقب، حيث تم توزيعهم خارج مراكز الاقتراع لمراقبة مسار العملية الانتخابية لأول مرة في تاريخ الانتخابات الأردنية، واستمر فريق راصد بعملية كسب التأييد لتكريس نهج مراقبة الانتخابات وقوننتها ضمن المنظومة الديمقراطية الأردنية، حيث تم السماح لفريق راصد بإدخال عدد من المراقبين إلى مراكز الاقتراع لملاحظة الانتخابات في العام 2010 علماً بأن فريق راصد عمل على توسعة التحالف ليشمل 25 مؤسسة و1700 مراقب. وواصل التحالف توسعته لمراقبة الانتخابات النيابية للمرة الثالثة في العام 2013 وبمشاركة 125 مؤسسة مجتمع مدني محلية، ومراقبة الانتخابات البلدية كما عمل راصد على مراقبة الانتخابات النيابية لعام 2016 ضمن تحالف ضمّ 150 مؤسسة مجتمع مرني موزعة على كافة محافظات المملكة ومن خلال 5000 مراقب، وعمل تحالف راصد على مراقبة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات 2017 من خلال 2600 مراقب، ولا يمثل التحالف أي جهة حكومية أو حزبية إذ أنه يعمل بصورة مستقلة ومحيدة.

وقد عمل أعضاء التحالف كفريق فاعل للمساهمة في تطوير آليات وإجراءات عملية الانتخاب بشكل خاص والتطبيق الديمقراطي بشكل عام، حيث عكف التحالف منذ تأسيسه على إعداد مجموعة من الوثائق أبرزها مدونة السلوك التي يعمل من خلالها أعضاء التحالف والمراقبين المحليين الخاصين به، كما وشكل التحالف لجاناً داخلية للعمل على توثيق النتائج وإعداد التقارير الخاصة بالمراقبة وتقديم الاستشارات القانونية اللازمة بخصوص القوانين والتعليمات التنفيذية الصادرة عن الهيئة المستقلة للانتخاب والخاصة بتنظيم سير العملية الانتخابية.

الهدف العام

يهدف تحالف راصد إلى تطوير التطبيق الديمقراطي في الأردن من خلال الوصول إلى درجة أعلى من التوافق ما بين العملية الانتخابية والمعايير الدولية المتعلقة بالنزاهة والشفافية والحرية والعدالة الانتخابية، بالإضافة إلى ترسيخ ثقافة المشاركة السياسية المدنية الهادفة.

الأهداف الفرعية وأدوات العمل للانتخابات البلدية ومجالس المحافظات ٢٠١٧

1. تقديم تقييم شامل وموضوعي ومهني لمجريات العملية الانتخابية الخاصة بالبلديات ومجالس المحافظات بحيادية تامة، وبالاستناد إلى نصوص المعايير الدولية الخاصة بالمراقبة المحلية للانتخابات، بهدف إتاحة معلومات التقييم للجمهور لتشكيل حلقات الضغط لتطوير العملية الانتخابية بمختلف عناصرها.

2. رفع قدرات السلطة الانتخابية الأردنية المتمثلة بـ«الهيئة المستقلة للانتخاب» لتمكينها من مواكبة التطور الانتخابي المنشود، من خلال تقديم مقترحات وتوصيات يتم اعدادها بشكل علمي وموضوعي بناءً على الخبرات المحلية الدولية والممارسات الفضلى، بالإضافة إلى مخرجات المراقبة الميدانية وتحليل الأطر القانونية الخاصة بعملها.
3. بناء قدرات 3,000 شابة وشاب أردني في مجال مراقبة مجريات العملية الانتخابية الخاصة بالبلديات ومجالس المحافظات في مختلف مراحلها، بهدف تكريس ثقافة التطوع والمشاركة العامة في تعزيز التطور الديمقراطي.
4. تعزيز اندماج مؤسسات المجتمع المدني المحلية في المكونات المعنية بالتنمية السياسية كطرف أساسي له القدرة على الربط ما بين مختلف الفئات المجتمعية من جهة، والنخب السياسية من القيادات التنظيمية وصناع القرار من جهة أخرى، من خلال رفع قدراتهم في مجال الرقابة الانتخابية وكسب التأييد من أجل الإصلاح الانتخابي.

منهجية العمل والهيكل التنظيمي لمراقبة انتخابات 2017

عمل راصد على مراقبة مراحل العملية الانتخابية المختلفة والتي شملت: إعداد الجداول الأولية والنهائية للناخبين، عملية تسجيل المرشحين، فترة الحملات الانتخابية، مجريات يوم الاقتراع، تجميع النتائج والإعلان عنها، مرحلة الطعون بصحة عضوية البلديات ومجالس المحافظات الفائزين، كما تضمنت نشاطات المراقبة عملية التحقق من الجداول الأولية للناخبين للمرة الخامسة على التوالي بعد إنجازها في إطار عمل راصد خلال الانتخابات النيابية الأردنية السابقة 2010 و 2013 و 2016 والانتخابات البلدية 2013، وعملية تجميع الأصوات الموازي (PVT) والتي ينفذها راصد للمرة الثالثة بعد تنفيذها في الانتخابات البرلمانية 2013 و 2016، ومن الجدير بالذكر أن كلا العمليتين بالغتا الدقة.

وسبق عقد أنشطة المراقبة الخاصة بكل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية تدريب مكثف للمراقبين الميدانيين ليكونوا قادرين على إتمام العملية بدقة وحيادية، وقد ركز راصد في تدريباته على المعايير الدولية للانتخابات الشفافة والعادلة والنزهة والحرية، وربط هذه المعايير مع الإطار القانوني الأردني الذي يحكم كل مرحلة من المراحل الانتخابية، بالإضافة إلى الممارسات الفضلى لإدارة هذه المراحل، كما ركزت التدريبات على أنواع الخروقات والمخالفات التي يجب مراقبتها في كل مرحلة، ودور المراقب في توثيق هذه المخالفات، وآلية التوثيق، وخطة الاتصال وإيصال التقارير لفريق إدارة راصد، إضافة إلى ذلك، فقد شددت التدريبات على حيادية المراقب أثناء عمله وآلية تعامله مع وسائل الإعلام ليكون عضواً فاعلاً في فريق المراقبة، واتباع تنظيم المراقبين الهيكل التنظيمي التالي:

- فريق إدارة المشروع: تكون من 17 عضواً تمثلت مهامهم بتنظيم عمل المراقبين الميدانيين ومتابعة تقاريرهم، وجمع وتحليل النتائج وصياغة التقارير والبيانات الصحفية، إضافة إلى الاتصال مع الجهات الإعلامية والرسمية والشعبية المختلفة، وإعداد خطة المراقبة وتصميم نماذج المراقبة وتنظيم وتنفيذ تدريبات المراقبين.
- فريق المراقبة الميداني: هم المراقبون الذين عملوا على مراقبة جميع مراحل العملية الانتخابية الخاصة بانتخابات البلديات ومجالس المحافظات، من خلال تعبئة نماذج معدة خصيصاً لهذه الغاية، والذين تكونوا من:

- المنسقون الميدانيون: بلغ عدد المنسقين الميدانيين 20 منسق حيث تم توزيعهم على المحافظات بواقع منسق واحد لكل محافظة وذلك في 8 محافظات حيث تم توزيع 3 منسقين لكل من المحافظات الآتية عمان والزرقاء واربد والمفرق وذلك بسبب الامتداد الجغرافي لتلك المحافظات وتواجد بلديات بعدد أكبر من باقي المحافظات، وزيادة عدد مراكز الاقتراع بشكل أكبر من باقي المحافظات.

- المراقبون طويلاً الأمد: والذين بلغ عددهم ما يقارب 350 مراقباً، وهم المراقبون الذين قاموا بمراقبة مختلف المراحل الانتخابية التي تسبق يوم الاقتراع، والتي تمثلت بعملية التحقق من قوائم الناخبين، والاعتراضات على جداول الناخبين، وعملية تسجيل المرشحين والاعتراض عليها، ونشاطات المرشحين والقوائم خلال فترة الحملات الانتخابية.

- المراقبون قصيرو الأمد: وهم المراقبون الذين قاموا بمراقبة مجريات يوم الاقتراع منذ افتتاح صناديق الاقتراع وحتى انتهاء عمليات الفرز وإعلان النتائج، وبلغ عددهم 2,230 مراقباً، وانقسم المراقبون قصيرو الأمد إلى مراقبين ثابتين قاموا بمراقبة يوم الاقتراع من داخل غرف الاقتراع بناءً على توزيع عينة الصناديق المستهدفة في عملية المراقبة والذي أعده فريق إدارة المشروع، والمراقبون المتحركون الذين قاموا بمراقبة مجريات يوم الاقتراع من خلال مرورهم على صناديق محددة وتقييم عمل المراقبين الثابتين والتأكد من تواجدهم داخل غرف الاقتراع وحضور الفرز والتجميع لصناديق محددة حسب العينة.

المنصة الإلكترونية:

ضمن إطار تعزيز إدماج التكنولوجيا كجزء أساسي في عملية المراقبة عمل راصد على بناء منصة إلكترونية تهدف إلى تعزيز ثقافة المواطن بالعملية الانتخابية من جهة وبمراقبة العملية الانتخابية من جهة أخرى، حيث عمل راصد على إطلاق مجموعة من الفيديوهات التوعوية والتثقيفية وتم نشرها على موقع اليوتيوب لتكون متاحة لكافة المواطنين وفي ذات السياق تضمنت الفيديوهات مجموعة من الاختبارات الخاصة بالمواطنين الذين أبدوا رغبتهم بالانضمام لفريق راصد خلال يوم الاقتراع، حيث تم اشتراط اجتياز الاختبار لكل من يرغب بالمشاركة ضمن فريق راصد، حيث كان من الممكن الإجابة على الاختبارات الموجودة من خلال محتوى الفيديوهات.

وعمل فريق راصد على بناء موقع الكتروني خاص بتسجيل الراغبين بالانضمام لفريق راصد خلال يوم الاقتراع، ووصل عدد الراغبين بالانضمام لفريق راصد إلى 6.232 شخصاً، ووصل عدد الذين اجتازوا الاختبارات إلى 3508 أشخاص، ووصل عدد المشاهدات على الفيديوهات التي تم رفعها على موقع يوتيوب إلى 45000 مشاهدة، وتعدّ هذه المنصة الإلكترونية الأولى من نوعها على مستوى الشرق الأوسط والوطن العربي.

خلاصة التقرير النهائي
لمراقبة انتخابات مجالس
المحافظات والمجالس
البلدية 2017



مخرجات ونتائج مراقبة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات 2017

صدرت الإرادة الملكية السامية بالمصادقة على قانون البلديات رقم (41) لسنة 2015 وتم نشره بعدد الجريدة الرسمية رقم (5363) الصادر بتاريخ 2015/10/18، فيما صدرت الإرادة الملكية السامية بالمصادقة على قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015، وتم نشره في عدد الجريدة الرسمية رقم (5375) الصادر بتاريخ 2017/12/31، وعلى اثر ذلك تم تحديد الخامس عشر من آب من عام 2017 موعداً للانتخابات على كلٍ من المجالس البلدية والمجالس المحلية ورؤساء البلدية بحيث تشرف وتدير الهيئة المستقلة للانتخاب هذه الانتخابات، وتميزت انتخابات 2017 على اجرائها للمرة الأولى على نوعين من المجالس المنتخبة، كما تميزت بإنشاء مجالس للمحافظات يتم انتخابها للمرة الأولى في تاريخ الحياة السياسية الأردنية حيث جرى عادةً تعيين المجالس المعنية بإدارة المحافظات من قبل وزارة الداخلية والوزارات المختصة بذلك.

ويبين الملخص التنفيذي مجموعةً من المقارنات بين الإجراءات التي تضمنتها العملية الانتخابية مع المعايير الدولية الناضجة للعملية الانتخابية حيث بينت المقارنات فيما يخص معيار النزاهة أن العملية الانتخابية قد شابهت مخالفت ذات أثر سلبي حاد على النزاهة الانتخابية من أهمها الاختلال التنظيمي الذي احتوته جداول الناخبين فيما يتعلق بسوء توزيع الناخبين على المراكز الانتخابية، والحد من قدرة بعض اللجان الانتخابية من فرض الإطار القانوني الخاص بإجراءات الاقتراع والعدّ والفرز.

أما فيما يتعلق بمعيار العدالة الانتخابية فقد ظهرت بعض الاختلالات التي كان لها أثراً في الحد من عدالة العملية الانتخابية ومن أهم الاختلالات اعتماد الصالات الرياضية كمراكز للاقتراع ولأول مرة في الأردن الأمر الذي كان مرتبطاً بشكل وثيق بضعف القدرات التنظيمية وسوء البنية التحتية الخاصة بالصالات الرياضية والذي أنتج تفاوتاً بالمجهود والزمن اللازم لإتمام عملية الاقتراع ما بين مراكز الاقتراع في الدائرة الانتخابية ذاتها وعمل على تخفيض نسب التصويت في العديد من المناطق ذات الكثافة الانتخابية العالية، كما شهد معيار العدالة تشوهات تتعلق بوجود اختلالات بأسماء الفائزين وعدد المقاعد الواجب ملؤها ومجموع الأصوات التي حصل عليها الفائزون واختلالات تتعلق بوجود فروقات بين ما تم نشره على الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة وما تم نشره على الجريدة الرسمية وخلقت هذه الاختلالات انطباعات سلبية لدى المواطنين حول قدرة الهيئة المستقلة للانتخاب على جمع النتائج والإعلان عنها.

وتضمنت النتائج فيما يخص معيار حرية الإرادة الانتخابية، أن معظم الخروقات التي تم توثيقها تمحورت حول خرق السرية الانتخابية، حيث تم توثيق عدد كبير من حالات التصويت المعلن وادعاء الأمية والاقتراع الجماعي في الكثير من

الدوائر الانتخابية وخاصة في الصالات الرياضية، والتي شهدت الكم الأكبر من نسب خرق سرية الاقتراع. وخلص فريق التحليل الإحصائي إلى أن نسب تلك المخالفات قد تناسبت طرماً مع عدد الناخبين المسجلين في مركز الاقتراع الواحد وتدققهم خلال فترة الاقتراع.

وشهدت الانتخابات الأخيرة تراجعاً ملحوظاً من قبل الإدارة الانتخابية فيما يتعلق بترسيخ الشفافية الانتخابية إذ لم تقم الهيئة المستقلة لغاية تاريخ كتابة التقرير بنشر نتائج الاقتراع على مستوى الصناديق رغم المخاطبات الرسمية لنشر تلك النتائج والتي تتيح للمواطنين التأكد من النتائج التي تم إعلانها، لا سيما وأن ضعف قدرة الهيئة المستقلة التي ظهرت إبان الإعلان عن النتائج والمتمثلة بأخطاء في أعداد الفائزين والمفارقات بين ما تم الإعلان عنه على الجريدة الرسمية وموقع الهيئة الإلكتروني، هذه الممارسات جميعها أدت إلى خلق انطباعات سلبية من شأنها أن تضعف ثقة المواطن بقدرة الهيئة على إدارة العملية الانتخابية.

ومن النتائج التي يمكن استخلاصها أن الإدارة الانتخابية المركزية (الهيئة المستقلة للانتخاب) مارست معظم مهامها بدرجة معقولة من الحياد، وأن معظم الاختلالات التي تم تسجيلها قامت عليها بعض كوادرها المحلية من لجان اقتراع وفرز وغيرها ولم تكن هذه الاختلالات منتظمة.

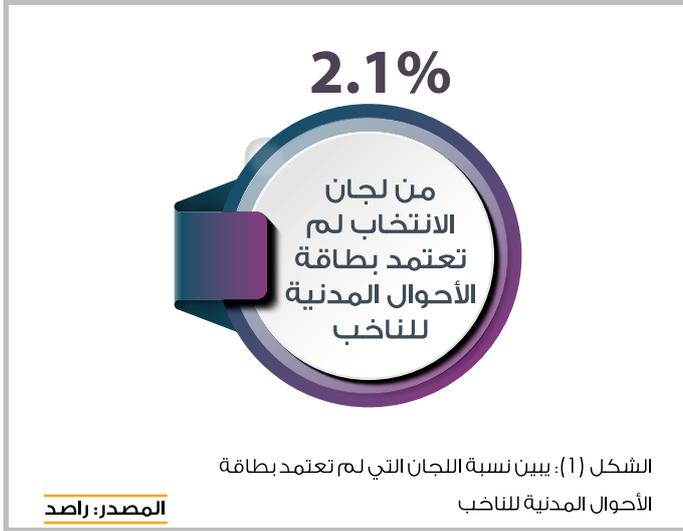
وشهد الإطار القانوني الناظم للجانب الإجرائي من العملية الانتخابية الخاصة بالبلديات ومجالس المحافظات تحسناً فيما يتعلق بإنشطة مهمة إدارة الانتخابات البلدية للهيئة المستقلة للانتخابات وذلك بالاستناد على التعديلات الدستورية لعام 2015، وشهدت الضمانات الإجرائية الخاصة بالانتخابات البلدية تطوراً فيما يخص اعتماد الأوراق المطبوعة مسبقاً الخاصة بعملية الاقتراع وهو ما لم يكن موجوداً في الانتخابات البلدية السابقة، وامتازت الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات بعدم انتشار لظاهرة شراء الأصوات بشكل ملحوظ رغم وجود بعض الشكاوى إلا أن تلك الشكاوى لم يتم اثباتها بصورة قطعية وهو ما يسجل للهيئة المستقلة قدرتها على الحد من هذه الظاهرة.

أما فيما يتعلق بقضية الاعتداء على غرف وصناديق الاقتراع في بلدية الموقر في العاصمة عمان، فإن قرار الهيئة المستقلة بإلغاء نتائج الانتخاب وإعادة الانتخاب في منطقة الموقر جاء متوائماً مع الإطار القانوني الناظم للعملية الانتخابية، وذلك بعد توثيق وقوع انتهاكات ذات أثر حاد. إلا وأنه في السياق ذاته، يرى فريق راصد بأن المخالفات التي وقعت قد نتجت عن ضعف في التخطيط الجيد والمسبق من قبل الهيئة والجهات ذات العلاقة، لا سيما وأن الهيئة لم تفعل مبدأ المحاسبية على من قام بالاعتداء على الصناديق إبان الانتخابات البرلمانية 2016 وهذا يعطي انطباعاً سلبياً على قدرة الهيئة المستقلة في تفعيل المحاسبية.

أولاً: فيما يتعلق بنزاهة العملية الانتخابية

1. الضمانات الإجرائية

في إطار مراقبة الضمانات الإجرائية لعملية مراقبة الانتخابات، فقد بينت نتائج الرصد ظهور العديد من الخروقات التي مست بنزاهة العملية الانتخابية، من بينها أن 2.1% من اللجان الانتخابية لم تلتزم باعتماد بطاقة الأحوال المدنية للتأكد من الناخب ومثال ذلك في مدرسة الأوزاعي الأساسية للبنين التابعة لبلدية الرصيفة في محافظة الزرقاء، ومدرسة عبد الله بن الزبير الأساسية للبنين التابعة لبلدية رحاب في محافظة المفرق، كما يبين الشكل رقم (1).



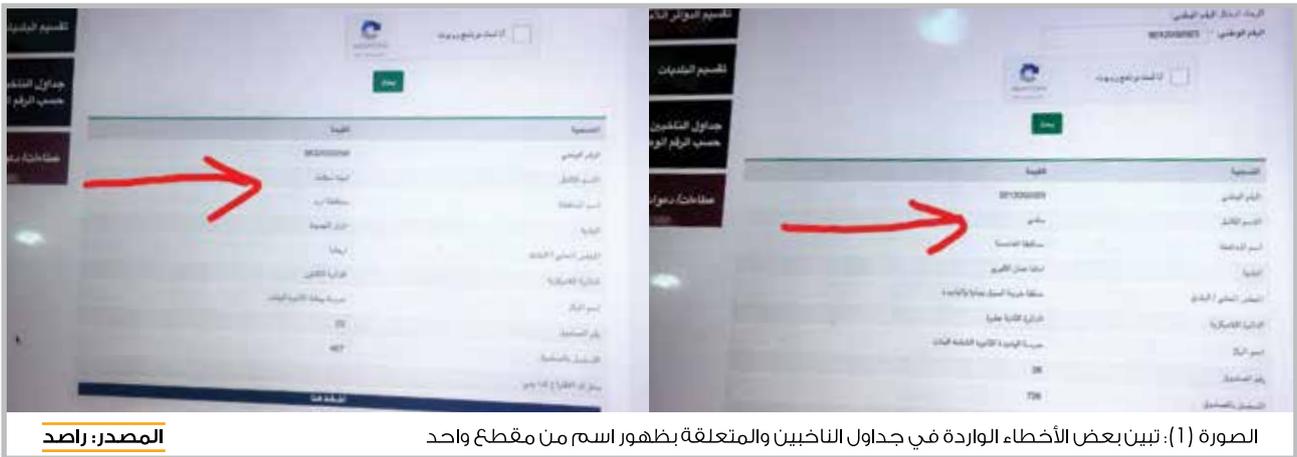
كما بينت النتائج أن 2% من الناخبين لم يلتزموا بغمس اصبعهم داخل الحبر الانتخابي وفقاً لما نصت عليه التعليمات التنفيذية الخاصة بعملية الاقتراع ومثال ذلك في مدرسة أدر الثانوية الشاملة للبنات التابعة لبلدية الكرك الكبرى، ومدرسة الطالبة الثانوية للناث التابعة لبلدية الجيزة في محافظة العاصمة، كما يبين الشكل رقم (2).



ويأتي ذلك رغم أن قانون البلديات رقم (41) لسنة 2015 وقانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015 تضمنتا مجموعة من الضمانات الإجرائية الخاصة بنزاهة العملية الانتخابية، كما اشتمل الإطار القانوني الناظم لمجريات سير العملية الانتخابية والمتمثل بقانون اللامركزية والبلديات وقانون الهيئة المستقلة للانتخاب والتعليمات التنفيذية الصادرة عنها على مجموعة من الضمانات الإجرائية لسلامة سير العملية، ورغم محاولات الهيئة المستقلة للانتخاب سد تلك الثغرات عن طريق تعليماتها التنفيذية، مثل تحديد مركز الاقتراع للناخبين ضمن التعليمات التنفيذية وتغليظ العقوبات على المخالفين، إلا أن حالات عديدة واجهتها الانتخابات الأخيرة لم تستطع الهيئة من خلال قانونها مواجهة تلك الثغرات، ولم تلتزم فيها الكوادر العاملة للإشراف على العملية الانتخابية.

2. سلامة جداول الناخبين

أظهرت مراقبة سلامة جداول الناخبين وجود عدد من الخروقات التي تؤثر على نزاهة العملية الانتخابية فمثلا بينت نتائج المراقبة أن 3% من الناخبين لم تدرج أسماؤهم على الجداول الأولية، كذلك جرت تغييرات وتعديلات بعد نشر الجداول النهائية يوم 2017/7/1، و احتوت على العديد من الأخطاء التي لا تتواءم مع التعليمات التنفيذية الخاصة بإعداد الجداول ومنها وجود اسم ناخب بمقطع واحد فقط، ووجود اسم ناخب بمقطعين، وهذا يؤثر على ضعف في عملية إعداد الجداول ومراجعتها وتدقيقها، وتبين الصورة رقم (1) أمثلة على بعض الأخطاء الواردة في الجداول.



المصدر: راصد

الصورة (1): تبين بعض الأخطاء الواردة في جداول الناخبين والمتعلقة بظهور اسم من مقطع واحد

3. نزاهة الاقتراع وتدقيق الناخبين

بينت نتائج الرصد لنزاهة عملية الاقتراع وتدقيق الناخبين عن وجود العديد من الخروقات التي أثرت في نزاهة العملية الانتخابية كان أهمها اعتماد الصالات الرياضية كقاعات لمراكز الاقتراع ما حد من تدقيق الناخبين وحرمتهم من الاقتراع بسبب الفوضى التي حدثت نتيجة تراكم الناخبين وعدم استيعاب البنى التحتية لعدد الناخبين الهائل المسجل في جداول الناخبين والمعتمد في تلك الصالات، كما تبين الصورة رقم (2).

ورغم النداءات العديدة التي أطلقها راصد قبل الانتخابات بوجود مشكلة في اعتماد الصالات الرياضية كمراكز اقتراع، وأنها ستحدث فوضى عارمة حين استخدامها نظراً لقلّة البوابات وصناديق الاقتراع مع وجود عدد ناخبين هائل مسجل



المصدر: راصد

الصورة (2): تبين الإزدحام الذي شهدته الصالات الرياضية



في الجداول المعتمدة لتلك الصالات، حيث حدث ذلك فعلاً في صالة الأمير حمزة وصالة الملكة زين الشرف في محافظة العاصمة حيث أدى اعتمادهما إلى مخالفات جسيمة ارتكبتها كل من لجان الاقتراع والفرز والناخبين ومندوبي المرشحين والمرشحين أنفسهم، مثل شطب أسماء المقترعين من السجلات الورقية والإلكترونية وممارسة الناخبين للتصويت أكثر من مرة، بالإضافة إلى خروقات السرية الانتخابية والتصويت الجماعي، كما تم توثيق اختلالات تتعلق بنزاهة عمليات عد الأصوات وفرزها في تلك المراكز، وهي المرحلة التي تميزت بالفوضى التي حدثت من قدرة مندوبي المرشحين على تتبعها بدقة وتقديم الاعتراضات على ما يشوبها من مخالفات بصورة لحظية.

وكانت نسبة غرف الاقتراع التي شهدت حالات اقتراع جماعي 5% من مجموع غرف الاقتراع وحصل ذلك في مختلف مناطق المملكة مثل مدرسة أبو عليا الثانوية في العاصمة عمّان ومدرسة بدر الكبرى الثانوية في الزرقاء ومدرسة أم حماط الأساسية في الكرك ومدرسة النعيمه الثانويه للبنات في اربد. وكانت النسبة الكبيرة لمظاهر خرق سرية الاقتراع هي التصويت الأمي بشكل واضح ومرتفع كما تبين الصورة رقم (4).



وبلغت نسبة غرف الاقتراع التي شهدت تصويتاً علنياً 26% من مجموع غرف الاقتراع والتي تعد نسبةً عاليةً أثرت على حرية الناخب في الاقتراع بسرية تامة، ومن الأمثلة على مراكز شهدت اقتراع علني مدرسة خديجة بنت خويلد الأساسية المختلطة في مادبا، ومدرسة الامين الأساسية للبنين في عمّان، مدرسة الثورة العربية الكبرى في معان، مدرسة كتفم الثانوية الشاملة للبنات في اربد ومدرسة فقوع الثانوية الشاملة للبنات، كما يبين الشكل (2).

من غرف الاقتراع شهدت إعلاناً
للتصويت بصوت مرتفع
(التصويت الامي)

26.0%



4. نزاهة عدّ الأصوات وفرزها

بينت نتائج مراقبة عملية عدّ الأصوات وفرزها أن الجانب الإجرائي شهد العديد من الاختلالات التي أثرت على نزاهة عدّ الأصوات وفرزها، وتمثلت هذه الاختلالات بأخطاء فردية من قبل أعضاء لجان الاقتراع والفرز، وذلك يعود لعدم كفاءة التدريب الذي تلقاه الأعضاء خصوصاً بما يتعلق حول آلية فرز الأصوات وعدّها، ومن الاختلالات التي شابت نزاهة عملية عدّ الأصوات وفرزها عدم التزام العديد من لجان الاقتراع والفرز بتعليق محضر الفرز على بوابة غرفة الاقتراع، كما أن بعض رؤساء اللجان منع المراقبين الميدانيين من التقاط الصور لمحاضر الفرز، والتوقف المستمر ولفترات طويلة أثناء عملية فرز أوراق الاقتراع، ومثال ذلك في مدرسة الصبيحي الثانوية للبنات التابعة لبلدية العارضة في محافظة البلقاء ومدرسة حنين الاساسية المختلطة التابعة لبلدية مادبا الكبرى، واستدعت تلك الحالات من فريق راصد التواصل مع الهيئة المستقلة للانتخاب لتقديم شكاوى حول هذه المواضيع.

وأظهرت النتائج امتناع بعض اللجان الانتخابية عن إجراء تجميع لنتائج فرز صناديق الاقتراع لذلك المركز، وذلك خلافاً للمادة 22 من التعليمات التنفيذية الخاصة بالاقتراع والفرز، مما أدى إلى خلق انطباعات سلبية تجاه الإجراءات التي يقوم بها أعضاء اللجان.

مع العلم بأنه تم إلزام لجان الاقتراع والفرز بتعليق نسخة من محضر فرز الأصوات على مدخل غرف الاقتراع فور انتهائهم من الفرز بحضور مندوبي المرشحين والجهات الرقابية المحلية والدولية بالإضافة إلى الإعلاميين، كما أتيح باب الاعتراض الفوري على مجريات العملية من قبل المرشحين ومندوبيهم، والفصل السريع في تلك الاعتراضات من خلال رئيس اللجنة، كما تم إلزام اللجان الانتخابية بتجميع الأصوات على مستوى المركز الانتخابي وتعليق محضر التجميع على باب مركز الانتخاب أمام المندوبين والمراقبين المحليين والدوليين، كما اعتمدت الهيئة المستقلة للانتخاب تقنية الفرز أمام الكاميرات وذلك من خلال تثبيت كاميرا في كل غرفة اقتراع يتم فرز الأصوات من خلالها على أن تكون الشاشة الناقلة للصورة أمام المندوبين والمراقبين والإعلاميين، حيث أسهم ذلك في زيادة نزاهة عملية عدّ الأصوات وفرزها وزيادة الثقة بنتائج العملية برمتها.

5. سلامة تجميع الأصوات والإعلان عن النتائج الأولية والنهائية

أظهر تتبع النتائج التي أصدرتها الهيئة المستقلة للانتخاب بتاريخ 17\8\2017 اختلاف في النتائج الأولية والنهائية وفوز مرشحين بعضوية مجالس رغم حصولهم على أصوات أقل من مرشحين خاسرين، كما تم رصد أخطاء في اعلان النتائج في الجداول الرسمية، حيث تتبع فريق راصد مجموعة من النتائج التي لم تتوافق مع القانون، حيث فاز في بعض البلديات عدد من المترشحين يتجاوز العدد الذي حدده القانون لتلك البلدية، كذلك فاز في بعض البلديات عدد من المترشحين أقل من العدد الذي حدده القانون لتلك البلدية، ويلاحظ جلياً خلافاً في إعلان النتائج الخاصة بكوتا السيدات

وخاصة بالمرشحات الفائزات لعضوية المجالس البلدية، وفي المجالس المحليّة والمجالس البلدية التي فاز فيها المرشحون بالتزكية، كما تُبين الصورة رقم (5).

محافظة المفرق	أم القطين والمكبنة	حضان نزال مطر الشرفات/أم عادل	313	كوتا مجلس بلدي
محافظة المفرق	بلعما الجديدة	صباح احمد عبد الخوالده	1198	كوتا مجلس بلدي
محافظة المفرق	بلعما الجديدة	عميله منصور عواد خوالده/أم صهيب	506	كوتا مجلس بلدي
محافظة المفرق	بلعما الجديدة	صفاء مخلد احمد المشاقبه	243	كوتا مجلس بلدي
محافظة المفرق	بني هاشم	هنا طيب هريس الشرفات/أم راضي	310	كوتا مجلس بلدي
محافظة المفرق	بلعما الجديدة	اعبيد الله سيمان محمد خوالده/أبو سفيان	2046	مقعد مجلس بلدي
محافظة المفرق	بلعما الجديدة	عوده عقله مفلح للخوالده/أبو مهند	1815	مقعد مجلس بلدي
محافظة المفرق	بلعما الجديدة	هدى كمال ابراهيم الخوالده/أم السليم	1769	مقعد مجلس بلدي
محافظة المفرق	بلعما الجديدة	سليمان علي النزال خوالده/أبو علي	1756	مقعد مجلس بلدي
محافظة المفرق	بلعما الجديدة	احمد عتي محمد العتي/أبو يريمان	891	مقعد مجلس بلدي
محافظة المفرق	بلعما الجديدة	حنيمه جابر بدران الرديسات/أم ارنيس	825	مقعد مجلس بلدي
محافظة المفرق	بلعما الجديدة	هاني محمد عزام المشاقبه/أبو مالك	534	مقعد مجلس بلدي
محافظة المفرق	بلعما الجديدة	زياد عوده الفاجي المحمد/أبو عوده	235	مقعد مجلس بلدي
محافظة المفرق	بلعما الجديدة	زياد عوده الفاجي المحمد/أبو عوده	235	مقعد مجلس بلدي

المصدر: راصد

الصورة (5): تُبين إعلان 11 فائزاً لبلدية بلعما التابعة لمحافظة المفرق رغم أن المقاعد المخصصة لتلك البلدية 10 مقاعد

إن دقة المعلومات الصادرة عن الهيئة المسؤولة عن إدارة العملية الانتخابية تشكل إحدى أسس نزاهة العملية الانتخابية، فصدور معلومات متضاربة حول نفس الموضوع يعمل على التشكيك بنزاهة العملية الانتخابية وقدرة هذه الهيئة على إدارة العملية الانتخابية.

ثانياً: فيما يتعلق بشفافية العملية الانتخابية

1. إتاحة المعلومات الانتخابية للجمهور

وثق راصد خلال فترة انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات عدم قيام الهيئة المستقلة للانتخاب بنشر جداول الناخبين بصيغ الكترونية مفتوحة وقابلة للبحث والتحليل (CSV)، واكتفت بنشرها بصيغ محمية ومشفرة (PDF)، كما أن الهيئة المستقلة للانتخاب لم تجد آليات مناسبة لإخطار المواطنين بقراراتها وقرارات دائرة الأحوال المدنية حول قبول أو رفض اعتراضاتهم على جداول الناخبين الأولية، وضمن إطار زمني معقول يتيح للناخب إعداد الوثائق اللازمة لتقديم الطعون في محاكم البداية، كما تُبين الصورة رقم (6).

Secure | https://iec.jo/sites/default/files/20%نصير.pdf

CIV20170803072030.pdf 1 / 441

المملكة الأردنية الهاشمية
الهيئة المستقلة للانتخاب
جدول الناخبين للانتخابات البلدية ومجالس المحافظات لعام 2017
جدول ناخبين أمانة عمان الكبرى /الدائرة الانتخابية (منطقة ابو نصير)
الدائرة الانتخابية العشرون لمجلس المحافظة

صفحة 1

محافظة العاصمة (نكور)

المصدر: راصد

الصورة (6): تُبين نشر الجداول الانتخابية من قبل الهيئة المستقلة بصيغة PDF محمية وغير قابلة للتحليل

كما لم تعلن الهيئة نتائج الفرز حسب الصناديق واكتفت بنشرها حسب البلديات والمناطق الانتخابية ونوع الانتخاب، مما حدّ من شفافية الهيئة في إتاحة المعلومات للجمهور، وعملت الهيئة على حذف معلومات من الموقع الإلكتروني تتعلق بالنتائج التي تم إصدارها كان يجب أن تبقى كمرجع.

ومن الجدير بالذكر أن فريق راصد قام بمراسلة الهيئة المستقلة للانتخاب رسمياً لتزويده بالنتائج النهائية للانتخابات بصيغة مفتوحة لتسهيل مهمة التدقيق الإحصائي للنتائج، ورغم وعود مجلس مفوضي الهيئة بذلك إلا أنه وحتى لحظة كتابة هذا التقرير لم يتم تزويد فريق راصد بها على الرغم من المراجعات المتكررة، مما يثير العديد من التساؤلات حول سبب امتناع الهيئة المستقلة للانتخاب عن إتاحة تلك المعلومات.

2. الشفافية الإدارية والمالية للسلطة الانتخابية

لم تنشر الهيئة آليات التعيين الخاصة بموظفيها وحيثيات ضمان المعايير الخاصة بتكافؤ الفرص وخصوصاً الموظفين الذين استقطبتهم الهيئة المستقلة للانتخاب إبان فترة الانتخابات، مما حد من مواكبتها للمعايير الدولية المتعلقة بشفافية عمل السلطات الانتخابية.

وإذ يشيد راصد بنشر الإفصاح المالي لميزانيتها إلا أنه يستغرب في ذات الوقت من امتناع الهيئة المستقلة للانتخاب عن نشر سبل إنفاق الميزانية وآليات الصرف التي تم اعتمادها بشكل تفصيلي، كما لم يتم نشر قيمة الدعم التي تلقتها الهيئة المستقلة للانتخاب من خارج الميزانية التي تم رصدها ومثال ذلك الدعم الذي تلقتها من منظمات دولية، ولم تنشر الهيئة كيفية طرح العطاءات والاهتمامات التي واكبت العملية الانتخابية وآليات اختيار المنفذين لهذه العطاءات، حيث لم يتم نشر ذلك.

3. السقف المالي لتمويل الحملات الانتخابية

لم يلحظ راصد أي تتبع من قبل الهيئة المستقلة لأوجه الصرف للمرشحين ولم يتم الإفصاح عن أي مترشح تجاوز السقف المالي، كما أن الهيئة لم تقترح أي آليات تتبع للإنفاق المالي مما أثر على قدرتها في تتبع إنفاق المترشحين وعلى معيار العدالة الانتخابية حيث أتيح المجال أمام المترشحين أصحاب الأموال أن يقوموا بإنفاق أموال لحملتهم الانتخابية بطريقة كبيرة وخصوصاً المترشحين لمنصب رئاسة البلدية.

ولا بد على الهيئة المستقلة أن تتطلع على تجارب الدول فيما يتعلق بتتبع الإنفاق المالي وكيفية وضع إطار قانوني لضبط عملية الإنفاق المالي وعلى الهيئة المستقلة للانتخاب أن توفر مساحة كافية من التشاركية مع الجهات المعنية وخصوصاً الرقابية لبناء الإطار القانوني.

ثالثاً: فيما يتعلق بعدالة العملية الانتخابية

1. توزيع القوة التمثيلية

يعتمد توزيع القوة التمثيلية على معايير يجب أن يتم تضمينها داخل الأطر القانونية التي تستند عليها أي عملية انتخابية، وعلى عكس ذلك لم يتم تضمين الإطار القانوني للانتخابات البلدية واللامركزية أية معايير يمكن من خلالها آلية توزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية، وهنا يؤكد راصد على تعديل الإطار القانوني بحيث يعطي مساحة كافية لتكريس العدالة الانتخابية ووضع المعايير ضمن مواد القانون على أن يتم اعتماد المعايير بالاستناد للممارسات الدولية الفضلى وبالتشاور مع الجهات الرقابية والجهات ذات العلاقة.

2. الإنفاق على الحملات الانتخابية

أظهرت الهيئة المستقلة للانتخاب ضعفاً حاداً في ضبط عملية الإنفاق، إذ لم يتم تتبع إنفاق المترشحين ولم تستطع الهيئة رغم كامل الصلاحيات الممنوحة لها وفقاً لقانون الانتخاب أن تضبط عملية الإنفاق، حيث كان واضح جداً مقدار الفرق في الإنفاق بين المترشحين من خلال نشاطاتهم وكمية الإعلانات التي تم وضعها وكمية الإعلانات مدفوعة الأجر التي كانت تعرض على القنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية، ويعدّ هذا الضعف من قبل الهيئة خرقاً للعدالة الانتخابية التي من المفترض أن يتم تكريسها.

يأتي ذلك رغم أن الإطار القانوني الناظم لعملية الإنفاق على الدعاية الانتخابية قد شهد تطوراً نظرياً من خلال ما نصت عليها التعليمات التنفيذية الخاصة بقواعد حملات الدعاية الانتخابية للانتخابات البلدية واللامركزية صادرة استناداً لأحكام الفقرة (و) من المادة (12) من قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012 وتعديلاته، والفقرة (ب) من المادة (44) من قانون البلديات رقم (41) لسنة 2015، والمادة (27) من قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015.

واستجابت الهيئة للمواد في قانوني الانتخاب سواء للانتخابات البلدية أو اللامركزية حيث أفردت تعليمات تنفيذية خاصة بقواعد حملات الدعاية الانتخابية وتضمنت هذه التعليمات مواداً خاصة بتحديد السقف الإجمالي للإنفاق وذلك في المواد (12) ببندها (ج) في التعليمات الخاصة بانتخابات اللامركزية والتعليمات التنفيذية الخاصة بانتخابات المجالس البلدية.

كما رفضت التعليمات التنفيذية بناءً على قانوني البلديات واللامركزية التبرعات أو المساهمات المادية أو العينية المقدمة من الدول والحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية الرسمية والأهلية والشركات الأجنبية أو الرعايا الأجانب، كذلك حرصت الهيئة على ضرورة أن يقوم المترشح بافصاح مالي عند تقديمه طلب الترشح وأي من أوجه إنفاق الموارد على حملته الانتخابية.

ومن الجدير ذكره أن هناك مجموعة من الممارسات الدولية الفضلى التي كان من الأولى الاستناد إليها فيما يخص تحديد سقف الحملات الانتخابية والأخذ بمنظومة المعايير بشكل كامل بما في ذلك الامتداد الجغرافي الدائرة الانتخابية وقيمة الدخل للفرد والبعد عن المركز والخدمات المقدمة للناخب في دائرته الانتخابية، كما أن الهيئة المستقلة للانتخاب لم تضمن توافقاً أعلى مع معايير العدالة الانتخابية والتطبيقات المثلى الخاصة بمساحات وصول المرشحين للناخبين إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الفوارق المعيارية في التمويل والثروات الشخصية للمرشحين.

3. حيادية السلطة الانتخابية

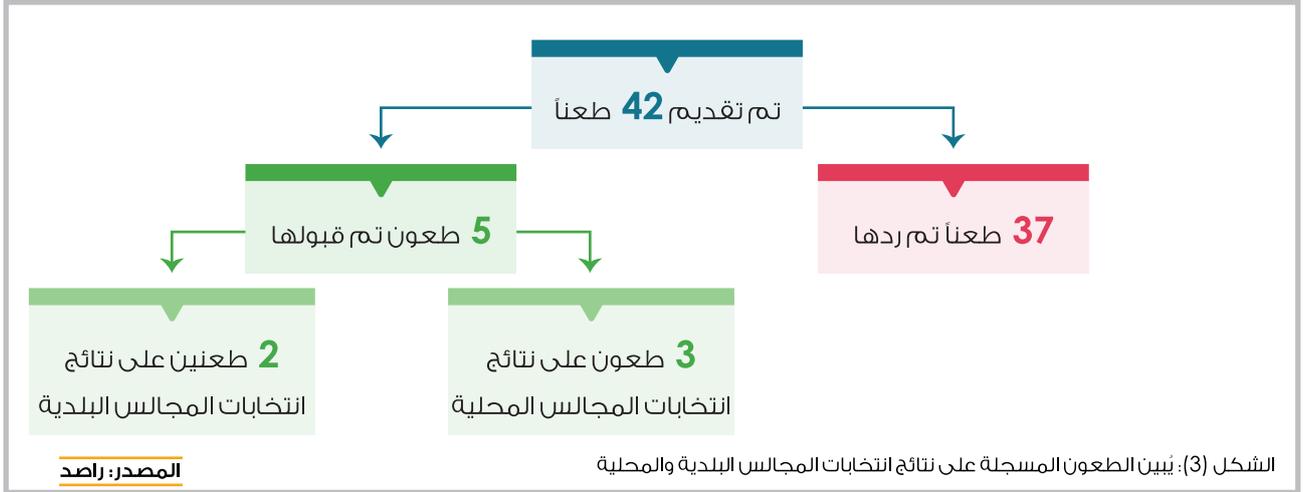
مارست الهيئة المستقلة للانتخاب سلطاتها الدستورية بدرجة معقولة من الحيادية في التعامل المعلن مع الناخبين والمرشحين وجهات الرقابة المحليّة والدولية على حد سواء، إلا أن الشكاوى المقدمة من قبل مرشحين حول ممارسات شراء أصوات من قبل مرشحين آخرين لم تعرها الهيئة اهتماماً كبيراً ولم تبد جدية في التعامل مع هذه الظاهرة.

4. حق الطعن والتقاضي

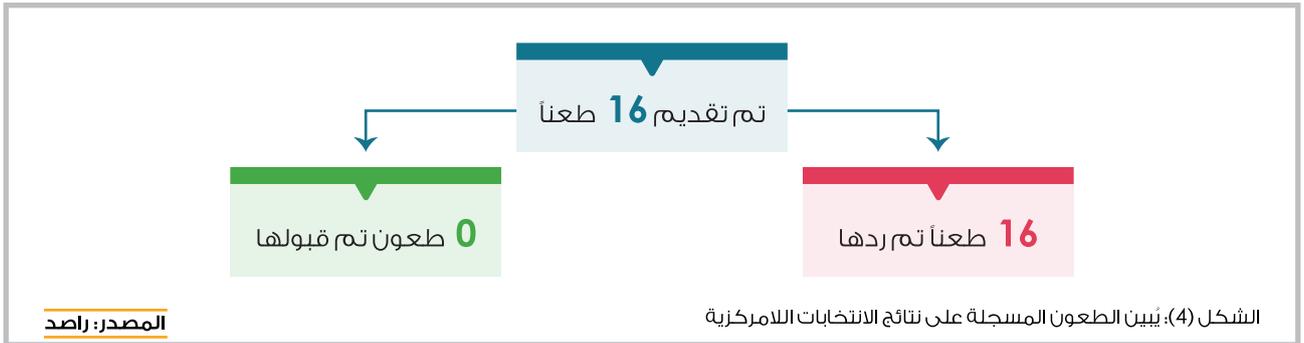
أتاح الإطار القانوني الناظم لانتخابات البلدية ومجالس المحافظات حق تقديم الطعن والاعتراض خلال مراحل العملية الانتخابية وأعطى الحق بتقديم الطعن والاعتراض للناخبين والمرشحين على حد سواء مما عمل على مواكبة المعايير الدولية المتعلقة في تكريس العدالة الانتخابية من خلال حق الطعن والتقاضي، كما أتاح الإطار القانوني للإدارة الانتخابية التحويل للقضاء كل من يساهم في انتهاك سير العملية الانتخابية سواءً من موظفين أو ناخبين أو مرشحين تحويلهم للقضاء.

وفيما يتعلق بالاعتراضات التي قدمها المواطنون إبان عرض الجداول الأولية للناخبين، فوصل مجموع الاعتراضات إلى 9461 اعتراضاً تم قبول 6367 اعتراضاً منها كما تم رفض 3094 اعتراضاً، وانقسمت الاعتراضات المقدمة إلى اعتراضات على المعلومات الواردة بحق الشخص نفسه وذلك بهدف تحديثها واعتراضات تقدم بها أشخاص على غيرهم، ومن الجدير ذكره أن مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب قام برفض جميع الاعتراضات التي تقدم بها أشخاص على غيرهم بحجة عدم وجود وثائق وبيانات كافية لقبول الطلب.

كما راقب راصد عملية الطعون على صحة نتائج الفائزين برئاسة وعضوية البلديات والمجالس المحلية: استقبلت محاكم البداية في المملكة (42) طعناً خلال المدة القانونية بنتائج الانتخابات البلدية، وتم رد 37 طعناً من مجموع الطعون المقدمة على نتائج انتخابات رؤساء البلديات والمجالس البلدية والمجالس المحلية، فيما تم قبول 5 طعون، منها 3 طعون مقدمة على نتائج انتخابات المجالس المحلية، ترتب عليها اعلان فوز 3 مترشحين بعضوية المجالس المحلية، و قبول طعنين اثنين قُدمتا ضد نتائج انتخابات المجالس البلدية، كما يُبين الشكل رقم (3). حيث ترتب عليها فقدان مرشحين لمقاعدهم في المجالس البلدية وفوز المترشحين الطاعنين.



وفيما يتعلق بالطعون المسجلة على نتائج الانتخابات اللامركزية، فقد بلغت (16) طعناً تم ردّها جميعها، كما يبين الشكل رقم (4).



وتنوعت أسباب رد الطعون من قبل محكمتي البداية والاستئناف المعنية بالفصل بالقضايا المتعلقة بانتخابات مجالس المحافظات والمجالس البلدية، فكان أحد أسباب رد الطعون انه «شكل لعدم الخصومة»، والآخر «اسقاط الطعن بسبب غياب الطاعن» والسبب الأخير «رد الطعن موضوعاً لعدم قدرة الطاعن على جلب البيانات لاثبات الطعن».

5. المحاسبة وسيادة القانون

أظهرت عملية تتبع أداء الهيئة المستقلة للانتخاب الحاجة إلى إعادة ترتيب البيت الداخلي في الهيئة المستقلة، والعمل بروح الفريق الواحد وعدم التفرد بالقرارات، حيث تم رصد العديد من المشاكل والاختلالات الإدارية التي حدثت في فترة إدارة مراحل العملية الانتخابية، وما تخللها بعد ذلك من توجه موظفين للقضاء للبت في مشاكلهم، واستقلالات مباشرة تقدم بها مفوضون في مجلس مفوضي الهيئة المستقلة، دون معرفة ما هي الآثار المترتبة على تلك الاستقلالات حيث تعطي تلك الاشارات انطباعات سلبية عن أداء الهيئة خلال تلك المرحلة وعن عملها بروح الفريق الواحد.

ولاحظ الفريق المراقب ضعف في أداء الموظفين خاصة على الصعيد التقني والالكتروني، وبطء في انجاز المهام الموكلة إليهم استناداً للخبراء التقنيين الذين يرون بأن ما تم انجازه تقنياً على موقع الهيئة خلال المراحل الانتخابية كان بالإمكان أن ينجز بطريقة أسهل وبوقت أقصر وبدقة عالية.

كما ظهر ضعف التنسيق من الهيئة المستقلة للانتخاب مع الجهات ذات الاختصاص خصوصاً الجهات المعنية بتفسير القوانين وأهمها الديوان الخاص بتفسير القوانين، حيث تبين أن القرارات أحادية الجانب من الهيئة المستقلة للانتخاب التي ظهرت في جدلية التصويت للمرأة ضمن المجالس المحليّة وإلا تعتبر ورقة الاقتراع باطلة، كما رافق ذلك جدلية فوز السيدات بالتزكية في حال ترشحت سيدة واحدة فقط، وجميع هذه القرارات وغيرها كانت قد اتخذت من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب لوحدها، وجاء تفسير الديوان الخاص بتفسير القوانين بعكس ما أوردته الهيئة المستقلة للانتخاب حيث قال الديوان إن الناخب غير ملزم بانتخاب سيدة واحدة على الأقل وهذا عكس ما كانت تتحدث به الهيئة المستقلة بوجوب التصويت لسيدة واحدة على الأقل، مما أربك المشهد الانتخابي الخاص بالسيدات المترشحات للمجالس المحليّة، وكان من الأجدر على الهيئة المستقلة أن تقوم بالتنسيق مع الديوان الخاص بتفسير القوانين قبيل إصدار أي قرار يمكن أن يؤثر في سير العملية الانتخابية.

وبرزت مؤشرات ضعف تفعيل مبادئ المحاسبة وسيادة القانون خلال فترة الحملات الدعائية، إذ ظهرت العديد من قضايا شراء الأصوات بصورة معلنه دون تدخل من السلطة الانتخابية، بالإضافة إلى امتناع الجهات المختصة عن إزالة الدعايات المخالفة في معظم مناطق المملكة، الأمر الذي بينته نتائج فريق راصد المتجول والذي أوكلت إليه مهمة توثيق الدعايات الانتخابية المخالفة في كافة الدوائر الانتخابية، كما برزت ظاهرة الاعتداء على الدعايات الانتخابية دون وجود محاسبة حقيقية من قبل الهيئة.

رابعاً: فيما يتعلق بحرية العملية الانتخابية

1. الضمانات الإجرائية وحرية الإرادة الانتخابية

أظهرت الانتخابات الأخيرة ضعفاً حاداً لبعض اللجان الانتخابية في تطبيق الإجراءات الانتخابية الواردة في التعليمات التنفيذية الخاصة بعملية الاقتراع والفرز، حيث بينت نتائج الرصد تجاوزات عديدة تتعلق بخرق حرية التصويت من خلال تجمهر أعداد من الناخبين عند المعزل المخصص للتصويت، وعدم تطبيق مراحل عملية الاقتراع بكافة حثياتها حيث كانت بعض اللجان تسقط مرحلة التدقيق في الجداول الالكترونية، ويعزى هذا الضعف إلى نوعية التدريب الذي تلقتة اللجان الانتخابية والذي لم يكن بالمستوى المأمول، وهنا على الهيئة المستقلة للانتخاب تقييم المدربين الذين يتم اختيارهم والتأكد من توحيد الرسالة التي يتم توجيهها للجان الانتخابية بما يتوافق مع ما ورد في التعليمات التنفيذية الخاصة بالاقتراع والفرز.

رغم كل ما ورد في قانون الانتخاب من تглиظ للعقوبات حول أي خروقات قد تمس العملية الانتخابية إلا أن تطبيقها لم يكن واضحاً لا سيما وأن أغلب المخالفات المذكورة تم ضبطها بالاستناد على تصريحات الهيئة المستقلة للانتخاب والمعلومات الواردة في التقرير التفصيلي إلا أنه لم يتم الإعلان عن نتيجة مختلف القضايا، مما يؤثر على عدم وجود إرادة حقيقية لدى الهيئة المستقلة للانتخاب لمواجهة تلك المخالفات، علماً بأن معظم المخالفات مسّت حرية الناخبين من خلال التأثير عليهم وممارسة ضغوطات غير شرعية على الناخبين بهدف استقطابهم للتصويت لصالح مرشح معين وتم الاعتداء على حرية الناخبين وترهيبهم والتدخل بخياراتهم خصوصاً في يوم الاقتراع كما هو الحال في لواء الموقر في العاصمة، ومراكز اقتراع عديدة وثق فيها حالات اعتداء على حرية الناخب وسرية الاقتراع ولم يتم الاستجابة لأية شكاوى بخصوص ذلك.

يأتي ذلك رغم أن قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015 وقانون البلديات رقم (41) لسنة 2015، جرّم معظم الأفعال التي تؤدي بشكل مباشر على التأثير بصورة مخالفة على حرية إرادة الناخب، حيث نص القانون في المواد من (37) وحتى (39) على عقوبات لمن لم يمتثل لقانون الانتخاب والتعليمات التنفيذية ومن تلك العقوبات الحبس لمدة لا تقل ستة أشهر ولا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد عن خمسة آلاف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين لأي شخص أثار في حرية الانتخابات أو أعاق العملية الانتخابية بأي صورة من الصور، كذلك على كل من عبث بأي صندوق من صناديق الاقتراع أو الجداول الانتخابية أو الأوراق أو أتلّفها أو سرق أيا من هذه الجداول أو الأوراق أو لم يضعها في الصندوق أو قام بأي عمل بقصد المس بسلامة الانتخاب أو إجراءاته أو سريته، كذلك على كل من استعمل القوة أو الشدة أو التهديد بضرر مادي أو معنوي أو الخطف أو الحجز أو الاحتيال سواء أكان ذلك مباشرة أم بالوساطة لإكراه ناخب على الاشتراك في الاقتراع أو الامتناع عن الاشتراك فيه.

وفيما يتعلق بحرية الترشح لانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات، فقد أظهر القانون تطوراً بعد أن سمح لمن أتموا 25 عاماً من العمر، وذلك استجابة للعديد من مطالب مؤسسات المجتمع المدني التي تقدمت للهيئة ومنها راصد.

2. سرية الاقتراع

عانت العملية الانتخابية من العديد من الحوادث التي رصدها فريق راصد لحالات اقتراع خارج المعزل المخصص للتصويت خلافاً للتعليمات التنفيذية، وهذا ما لم تستطع الهيئة ضبطه أو إنفاذ التعليمات كما هي منصوصة، حيث أشار مراقبو فريق راصد الموزعون في المراكز الانتخابية إلى أنهم شهدوا حالات لإشهار أوراق الاقتراع بعد تعبئتها من قبل الناخبين، ولم يتم منعهم من وضع تلك الأوراق في الصناديق، وتم تسجيل العديد من حالات التصويت الجماعي المخالف في بعض مراكز الاقتراع، مما عمل على الحد من سرية الاقتراع وذلك بدوره أثر سلباً على مدى توافق العملية الانتخابية والمعايير الدولية للحرية الانتخابية.

وقد لاحظ مراقبو راصد وجود مثل تلك الحالات في مركز الاقتراع في مدرسة عمرو بن العاص الأساسية للبنين التابعة لبلدية ذيبان في محافظة مادبا حيث انعدم الهدوء لفترات مستمرة سادت فيها الفوضى والضوضاء بالإضافة لحالات تصويت خارج المعزل دون أي تحرك لضبط وإنفاذ التعليمات من قبل كوادر الهيئة واللجنة المشرفة على الانتخابات.

كذلك رصد المراقبون عمليات تأثير على الناخبين من قبل مندوبي مترشحين في مدرسة أسماء بنت أبي بكر الأساسية المختلطة في بلدية عين الباشا الجديدة التابعة لمحافظة البلقاء، وذات الحالة في مدرسة كفر يوبا الثانوية للبنات التابعة لبلدية غرب اربد.

ويدل ذلك على عدم التزام كوادر الهيئة المستقلة بتطبيق قانون الانتخاب الذي جرّم الأعمال التي تؤدي إلى خرق سرية الاقتراع، كما عملت التعليمات التنفيذية التي أصدرتها الهيئة المستقلة للانتخاب على الحد بشكل كبير من عمليات التصويت العلني من خلال وضع صور المرشحين على أوراق الاقتراع لمنع خرق سرية الاقتراع من قبل الأشخاص الذين يدعون الأمية، إلا أن تلك التعليمات لم تضع آلية واضحة للتعامل مع حالات إشهار أوراق الاقتراع بعد تعبئتها ولم تنص على إبطال الأصوات المعلنة.

الباب الأول: مراقبة إعداد
الجدول الأولية للناخبين
والتحقق من دقتها



1.1 مقدمة

تعتبر عملية مراقبة جداول الناخبين من أهم الأدوات التي يمكن من خلالها قياس قدرة الإدارة الانتخابية على إدارة المشهد الانتخابي لا سيما وأن عملية إعداد وعرض جداول الناخبين تعتبر من المراحل الأولى في الدورة الانتخابية، وبناءً عليه عمل فريق راصد على متابعة ومراقبة هذه المرحلة من خلال تنفيذ دراسة نوعية تهدف لقياس دقة الجداول الأولية التي تم عرضها.

تلجأ بعض الأنظمة الانتخابية إلى تسجيل الناخبين لضمان حصر التصويت في الأشخاص المؤهلين، وتوفّر عملية تسجيل الناخبين العدالة في التصويت بحيث يمكن إجراء اعتراضات على جداول الناخبين، وبالتالي منع الأشخاص غير المؤهلين من التصويت، وتهدف هذه العملية كذلك إلى حصر الأشخاص الذين تنطبق عليهم معايير الأهلية للمشاركة في الانتخابات قبل يوم الاقتراع، ووضع لائحة تتضمن أسماء الذين ثبتت أهليتهم للمشاركة في العملية الانتخابية، وتسمى «جداول الناخبين النهائية».

وبناءً على ذلك راقب فريق راصد مدى تطبيق الإجراءات التي وردت في التعليمات التنفيذية الخاصة بإعداد جداول الناخبين لانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات فكانت مرحلة إعلان الجداول الأولية للناخبين والتي بدأت في 2017/5/21 واستمرت حتى 2017/5/31، حيث يقدّم الفريق دراسةً تقيّم دقة جداول الناخبين الأولية، بهدف توعية المواطنين بضرورة التحقق من بياناتهم الواردة في الجداول الأولية لتصويب الأخطاء «إن وجدت».

يستند الإطار القانوني لعملية إعداد جداول الناخبين بمراحلها المختلفة على قانون الهيئة المستقلة وتعديله رقم (11) لسنة 2012 وقانون البلديات رقم (41) لسنة 2015 في مادته رقم (35)، وقانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015 في مادته رقم (15) والتعليمات التنفيذية الخاصة بإعداد جداول الناخبين لانتخابات المجالس البلدية في مادتيه (38) و(39) من قانون البلديات رقم (41) لسنة 2015 والتعليمات التنفيذية الخاصة بإعداد جداول الناخبين لمجالس المحافظات الصادرة استناداً لأحكام المادة (14) من قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015، وألزمت التعليمات التنفيذية من قانون البلديات رقم (41) لسنة 2015 في المادة رقم (5) وقانون المحافظات رقم (5) الهيئة المستقلة للانتخاب بنشر الجداول الانتخابية ورقياً وإلكترونياً وفي صحيفتين يوميتين.

وتأتي أهمية عملية مراقبة عرض جداول الناخبين من ضرورة توفير المعايير المتعلقة بالحرية والعدالة الانتخابية حتى يضمن الناخب حقه في الاقتراع وضمان ورود اسمه ضمن تلك الجداول كما تعتبر عملية عرض الجداول وفتح باب الاعتراضات الأساس في البناء لعملية انتخابية تتواءم والممارسات الدولية الفضلى، وعمل راصد خلال السنوات السابقة على التأكد من دقة الجداول الانتخابية حيث كانت نسبة الخطأ الواردة في الجداول في عام 2010 قد وصلت إلى 17% بينما كانت 8% في عام 2013 ووصلت في عام 2016 إلى 3% فقط، مما يشير إلى أهمية مراقبة جداول الناخبين والتأكد من المعلومات الواردة فيها.

1.2 جداول الناخبين في انتخابات البلدية ومجالس المحافظات لعام 2017

جداول الناخبين هي عبارة عن سجل يتضمّن معلومات عن كل مواطن مسجّل ومؤهل للتصويت، وتتضمّن تلك القائمة أيضاً التفاصيل ذات الصلة المستخدمة لتحديد أماكن انتشار الناخبين، وتوزيعهم على دوائر انتخابية محدّدة ومكاتب الاقتراع المخصصة لهم، وتتفرّع من القائمة الرئيسية عدة قوائم معدّة للاستخدام في كل مكتب اقتراع، وهي لا تتضمّن إلا أسماء الناخبين المعيّنين لهم التصويت في هذا المركز بالذات.

ومن شأن وضع جداول الناخبين أمام العامة أن يزيد دقة ويجعلها متكاملة، إذا ما أتيح للناخبين الوقت الكافي لتصحيح أي أخطاء أو تحديث المعلومات الواردة فيها، فلا شك أنّ القدرة على معاينة وتصحيح القائمة بكاملها يعزّز الثقة العامة بالعملية الانتخابية والهيئة المشرفة على الانتخابات والإجراءات الانتخابية على نطاق أوسع، كما أنّ الاطلاع على تلك القوائم يفسح المجال أمام كافة أطراف العملية الانتخابية من التحقق من دقة هذه القوائم، أما منظمات المجتمع المدني فيسعى للتحقق من جودة قوائم الناخبين من خلال إخضاعها لتدقيق مستقل ومراجعة أخرى حيادية.

وعملت الهيئة المستقلة للانتخاب على نشر الجداول الأولية بتاريخ 2017/5/21 وفتحت باب الاعتراضات الشخصية والاعتراضات ضد الغير إبان نشرها للجداول وتم تقديم 8492 اعتراض شخصي تم قبول ما نسبته 75% من الاعتراضات المقدمة فيما وصل عدد الاعتراضات ضد الغير إلى 969 اعتراض لم يقبل أي منها، ونشرت الهيئة المستقلة للانتخاب بتاريخ 2017/7/1 الجداول النهائية للناخبين بمجموع ناخبين وصل إلى 4 مليون و109 ألف ناخب شكلت الإناث ما نسبته 53% من مجموع الذين يحق لهم الاقتراع، وعمل فريق راصد على جمع المعلومات الكمية الخاصة بمن يحق لهم الاقتراع، وذلك من خلال جداول الناخبين المنشورة على موقع الهيئة المستقلة للانتخاب، موزعين حسب البلديات بالإضافة للمناطق التي يحق لهم في الانتخابات اللامركزية فقط والتي يحق لها الانتخاب على مجالس المحافظات فقط، مثل منطقة معان السادسة والسابعة والثامنة ومنطقة جرش الثالثة، ويبين الجدول رقم (1) أعداد الناخبين حسب البلديات وحسب الجنس:

الجدول (1): أعداد الناخبين حسب جنسهم على مستوى البلديات - المصدر: راصد

الرقم	المحافظة	المنطقة	ذكور	اناث	المجموع
1	العاصمة	بلدية الجيزة	10406	12156	22562
2	العاصمة	بلدية العامرية	1148	1516	2664
3	العاصمة	بلدية أم البساتين	2743	3393	6136
4	العاصمة	بلدية أم الرصاص الجديدة	2503	3572	6075

الرقم	المحافظة	المنطقة	ذكور	اناث	المجموع
5	العاصمة	بلدية حسيبان	3047	4404	7451
6	العاصمة	بلدية سحاب	19216	21325	40541
7	العاصمة	بلدية لواء الموقر	8726	11738	20464
8	العاصمة	بلدية ناعور الجديدة	12964	15814	28778
9	أمانة عمان	منطقة أبو نصير	10513	11019	21532
10	أمانة عمان	منطقة أحد	2646	3406	6052
11	أمانة عمان	منطقة صويلح	30050	32383	62433
12	أمانة عمان	منطقة جبينة	21855	23713	45568
13	أمانة عمان	منطقة العبدلي	65027	71374	136401
14	أمانة عمان	منطقة القويسمة والجويذة	57166	59238	116404
15	أمانة عمان	منطقة المدينة	20564	21580	42144
16	أمانة عمان	منطقة النصر	53272	54573	107845
17	أمانة عمان	منطقة اليرموك	63459	65026	128485
18	أمانة عمان	منطقة ام القصير والمقابلين	13473	14350	27823
19	أمانة عمان	منطقة بدر	53199	54631	107830
20	أمانة عمان	منطقة بدر الجديدة	2788	3502	6290
21	أمانة عمان	منطقة بسمان	82956	86408	169364
22	أمانة عمان	منطقة التلاع وخذلا وأم السماق	32539	36168	68707
23	أمانة عمان	منطقة خربة السوق واليادودة	23202	24545	47747
24	أمانة عمان	منطقة راس العين	26636	27107	53743
25	أمانة عمان	منطقة زهران	35193	38933	74126
26	أمانة عمان	منطقة شفا بدران	6685	7094	13779
27	أمانة عمان	منطقة طارق	18450	20081	38531
28	أمانة عمان	منطقة ماركا	44691	47468	92159
29	أمانة عمان	منطقة مرج الحمام	14545	16224	30769
30	أمانة عمان	منطقة وادي السير	47807	53534	101341
31	اريد	بلدية اربد الكبرى	169263	184686	353949
32	اريد	بلدية الرمثا الجديدة	26367	28061	54428
33	اريد	بلدية السرو	4298	5221	9519

الرقم	المحافظة	المنطقة	ذكور	اناث	المجموع
34	اريد	بلدية الشعلة	3500	4505	8005
35	اريد	بلدية الطيبة الجديدة	10267	12725	22992
36	اريد	بلدية الكفارات	8771	11315	20086
37	اريد	بلدية المزار الجديدة	15166	19045	34211
38	اريد	بلدية الوسطية	8606	10308	18914
39	اريد	بلدية اليرموك الجديدة	4429	5468	9897
40	اريد	بلدية برقش	10511	14424	24935
41	اريد	بلدية خالد بن الوليد	6520	8637	15157
42	اريد	بلدية دير ابي سعيد الجديدة	13037	17611	30648
43	اريد	بلدية رابية الكورة	4617	5599	10216
44	اريد	بلدية سهل حوران	10643	12832	23475
45	اريد	بلدية شرحبيل	9473	11557	21030
46	اريد	بلدية طبقة فحل	8493	11953	20446
47	اريد	بلدية غرب اريد	13498	16861	30359
48	اريد	بلدية معاذ بن جبل	12834	15811	28645
49	البلقاء	بلدية السلط	39197	45707	84904
50	البلقاء	بلدية الشونة الوسطى	15869	18350	34219
51	البلقاء	بلدية العارضة الجديدة	3133	3926	7059
52	البلقاء	بلدية الفحيص	5694	6114	11808
53	البلقاء	بلدية دير علا	12660	17257	29917
54	البلقاء	بلدية سويمة	1017	1387	2404
55	البلقاء	بلدية عين الباشا	26087	27618	53705
56	البلقاء	بلدية ماحص	3411	4157	7568
57	البلقاء	بلدية معدي	4596	5759	10355
58	البلقاء	البلقاء الثامنة	20882	21771	42653
59	الزرقاء	بلدية الأزرق الجديدة	2673	3062	5735
60	الزرقاء	بلدية الحلابات	1420	1919	3339
61	الزرقاء	بلدية الرصيفة	85842	88553	174395
62	الزرقاء	بلدية الزرقاء	175286	186410	361696

الرقم	المحافظة	المنطقة	ذكور	اناث	المجموع
63	الزرقاء	بلدية الضليل	7381	8132	15513
64	الزرقاء	بلدية الهاشمية الجديدة	18161	21384	39545
65	الزرقاء	بلدية بيرين الجديدة	4220	5436	9656
66	الطفيلة	بلدية الحسا	2514	3141	5655
67	الطفيلة	بلدية الطفيلة الكبرى	15351	19615	34966
68	الطفيلة	بلدية القادسية	1927	3032	4959
69	الطفيلة	بلدية بصيرا	3542	5338	8880
70	العقبة	بلدية القويرة الجديدة	3880	5309	9189
71	العقبة	بلدية حوض الديسة	1247	1547	2794
72	العقبة	بلدية رحمة وقطر	1755	1997	3752
73	العقبة	بلدية قريقرة وفينان	699	942	1641
74	العقبة	بلدية وادي عربية	835	1162	1997
75	العقبة	العقبة الاولى	30605	31918	62523
76	الكرك	بلدية الأغوار الجنوبية	11595	14990	26585
77	الكرك	بلدية السلطاني	473	641	1114
78	الكرك	بلدية القطرانة	1910	2365	4275
79	الكرك	بلدية الكرك الكبرى	22853	27501	50354
80	الكرك	بلدية شيحان	6295	7478	13773
81	الكرك	بلدية طلال الجديدة	1920	2670	4590
82	الكرك	بلدية عبدالله بن رواحة	3892	5389	9281
83	الكرك	بلدية عي	4240	5078	9318
84	الكرك	بلدية مؤاب الجديدة	6298	8336	14634
85	الكرك	بلدية مؤته والمزار	11059	14638	25697
86	المفرق	بلدية الامير حسين بن عبدالله	3170	4352	7522
87	المفرق	بلدية الباسلية	1288	1941	3229
88	المفرق	بلدية الخالدية	6372	8140	14512
89	المفرق	بلدية الرويشد الجديدة	3313	3672	6985
90	المفرق	بلدية الزعتري والمنشية	2148	2775	4923
91	المفرق	بلدية السرحان	4730	6468	11198

الرقم	المحافظة	المنطقة	ذكور	اناث	المجموع
92	المفرق	بلدية الصالحية ونايفة	2630	3716	6346
93	المفرق	بلدية الصفاوي	877	1193	2070
94	المفرق	بلدية المفرق الكبرى	21280	25473	46753
95	المفرق	بلدية ام الجمال الجديدة	4450	6354	10804
96	المفرق	بلدية ام القطين والمكيتفة	2861	4157	7018
97	المفرق	بلدية بلعما الجديدة	5912	8081	13993
98	المفرق	بلدية بني هاشم	1121	1574	2695
99	المفرق	بلدية حوشا	3567	5242	8809
100	المفرق	بلدية دير الكهف الجديدة	2579	3844	6423
101	المفرق	بلدية رحاب الجديدة	4911	6813	11724
102	المفرق	بلدية منشية بني حسن	2517	3277	5794
103	المفرق	بلدية صبحا والدفيانة	3431	4513	7944
104	جرش	بلدية المعراض	8754	11594	20348
105	جرش	بلدية النسيم	5422	7642	13064
106	جرش	بلدية باب عمان	3101	4529	7630
107	جرش	بلدية برما الجديدة	3012	4015	7027
108	جرش	بلدية جرش الكبرى	21600	25604	47204
109	جرش	جرش الثالثة	4396	4705	9101
110	عجلون	بلدية الجنيد	6250	8329	14579
111	عجلون	بلدية الشفا	5500	7410	12910
112	عجلون	بلدية العيون	4183	6263	10446
113	عجلون	بلدية عجلون الكبرى	14873	18124	32997
114	عجلون	بلدية كفرنجة الجديدة	8844	11772	20616
115	مادبا	بلدية ذيبان الجديدة	4859	6159	11018
116	مادبا	بلدية لب ومليح	4205	5438	9643
117	مادبا	بلدية مادبا الكبرى	37757	43526	81283
118	مادبا	بلدية جبل بني حميدة	1688	2478	4166
119	معان	منطقة بلدية الاشعري	1161	1907	3068
120	معان	منطقة بلدية الجفر	2253	2899	5152

الرقم	المحافظة	المنطقة	ذكور	اناث	المجموع
121	معان	منطقة بلدية الحسينية الجديدة	3133	4194	7327
122	معان	منطقة بلدية الشراة	3096	4146	7242
123	معان	منطقة بلدية الشوبك الجديدة	3912	5392	9304
124	معان	منطقة بلدية ايل الجديدة	2306	3152	5458
125	معان	منطقة بلدية معان الكبرى	11634	12311	23945
126	معان	معان السادسة	6407	7658	14065
127	معان	معان السابعة	1533	1957	3490
128	معان	معان الثامنة	129	161	290

ويبين الجدول رقم (2) أعداد الناخبين حسب الجنس موزعين على المحافظات:

الجدول (2): أعداد الناخبين حسب جنسهم على مستوى المحافظات - المصدر: راصد

الرقم	المحافظة	ذكور	إناث	المجموع
1	العاصمة	60753	73918	134671
2	أمانة عمان	726716	772357	1499073
3	اربد	340293	396619	736912
4	البلقاء	132546	152046	284592
5	الزرقاء	294983	314896	609879
6	الطفيلة	23334	31126	54460
7	العقبة	39021	42875	81896
8	الكرك	70535	89086	159621
9	المفرق	77157	101585	178742
10	جرش	46285	58089	104374
11	عجلون	39650	51898	91548
12	مادبا	48509	57601	106110
13	معان	35564	43777	79341
14	المجموع	1935346	2185873	4121219

1.3 التحقق من جداول الناخبين «Voters List Audit»

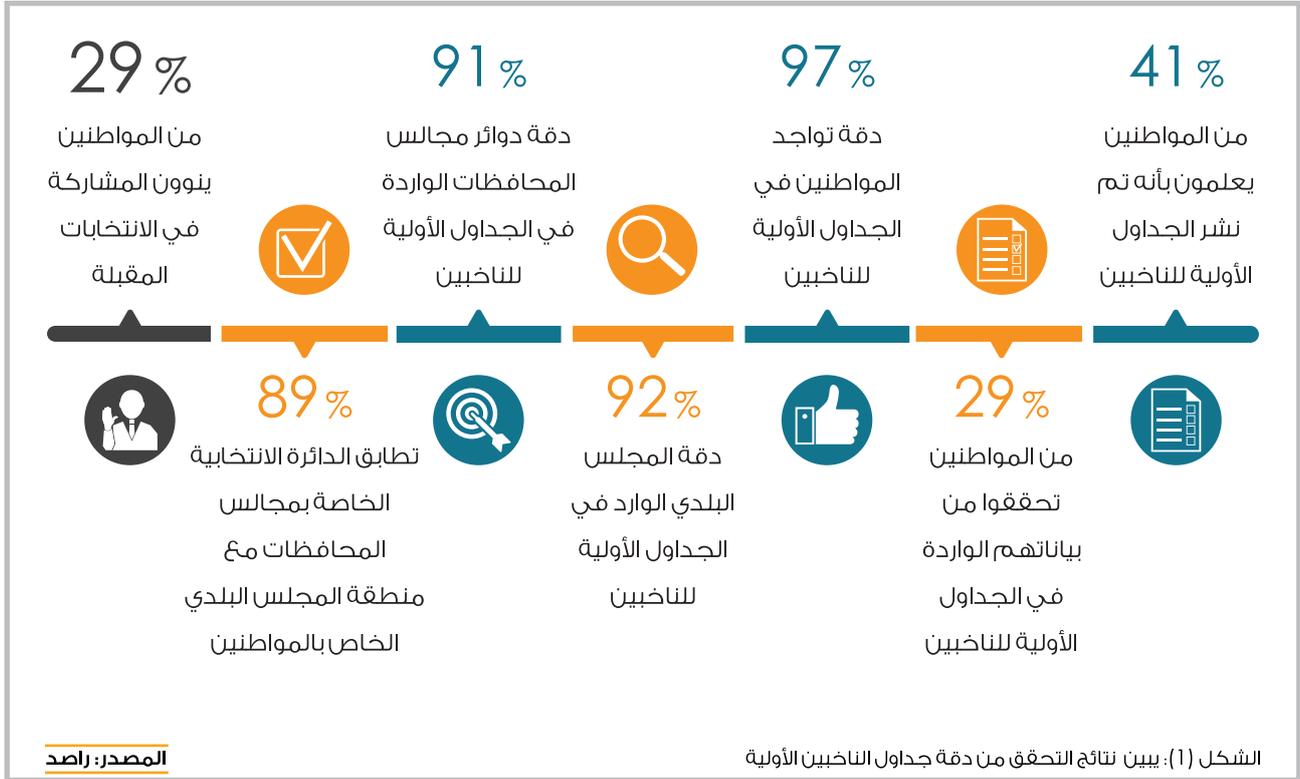
وتماشياً مع المعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزهة والشفافة والعدالة، قام فريق راصد بعملية التحقق من دقة جداول الناخبين الأولية «Voters List Audit» لعدة مرات والتي بدأها عام 2010، حيث يتم إخضاع هذه القوائم إلى عملية تحقق بالاعتماد على منهجية خاصة تبين مدى دقة هذه القوائم، ولا بد من الإشارة إلى أن فريق راصد هو الجهة الرقابية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي نفذت هذه المنهجية الرقابية المتخصصة.

تمت عملية التحقق من القوائم الأولية للناخبين باستخدام منهج بحثي كمي، قام على توجيه الأسئلة المباشرة للمستجيبين ومقارنتها مع كل مما ورد في الجداول الأولية وما أفاد المستجيبون بدقته، وارتكزت الدراسة على أسلوب التدقيق «من الناخب إلى القائمة» «Voter-to-List»، حيث تم اختيار عينة عشوائية مركبة «Stratified Random Sample» بواقع 1,900 ناخباً وناخبة وردت أسماؤهم على جداول الناخبين الأولية من مجموع الناخبين بدرجة ثقة 95% وهامش خطأ قيمته 3%، وتم تصميم استمارة التحقق بالارتكاز على المعايير المرتبطة بعملية التحقق من الجداول الأولية تم ذلك من خلال 35 باحثاً وباحثة تواصلوا مع الناخبين من خلال الهاتف.

تلا ذلك بدء التواصل مع الناخبين، إذ تم سؤال الناخبين ابتداءً إذا ما كان لديهم علم بأن الهيئة المستقلة قد نشرت الجداول الأولية للناخبين، ثم الاستفسار عن ما إذا كانوا قد تحققوا من بياناتهم الواردة في الجداول الأولية للناخبين، وفي حال كانوا غير متحققين، تم طلب الرقم الوطني منهم وإعادة الاتصال بهم بعد جلب البيانات لاستكمال أسئلة الاستمارة. كما عمل راصد من خلال الدراسة التي تم تنفيذها على قياس توجهات المواطنين الأردنيين للانتخابات المقبلة حيث بينت النتائج أن نسبة الذين يعلمون بنشر الجداول الأولية للناخبين إلى 41% من مجموع المستجيبين فيما وصلت نسبة الذين تحققوا من بياناتهم الواردة في الجداول الأولية إلى 29% من نسبة الذين يعلمون عن نشر الجداول الأولية، ووصلت نسبة الذين لم تدرج أسماؤهم على الجداول الأولية للناخبين إلى 3% من مجموع المستجيبين.

وأشار التقرير إلى أن 92% من المواطنين قد تأكدوا من مطابقة المجلس البلدي الوارد في الجداول الأولية مع مكان سكنهم، فيما وصلت نسبة دقة الدوائر الخاصة بمجالس المحافظات بالنسبة للمواطنين إلى 91%، وبينت الدراسة أن 7% من المستجيبين قالوا بأن الدائرة الخاصة بمجالس المحافظات لا تتواءم جغرافياً مع المجلس البلدي الذي يتبع له المواطن، فيما قال 4% من المستجيبين بأنهم لا يعلمون فيما إذا كانت الدائرة الانتخابية الخاصة بمجالس المحافظات تتواءم مع المجلس البلدي.

وعلى صعيد متصل تم الاستفسار عن تقييم الموظفين العاملين في الانتخابات بشكل عام سواءً في الانتخابات السابقة أو خلال مرحلة عرض الجداول الأولية للناخبين حيث وصف 28% من المستجيبين أداء الموظفين بالمتاز، فيما قال 38% من المستجيبين إن أداء الموظفين كان جيد جداً، فيما وصلت نسبة المستجيبين الذين يرون بأن أداء الموظفين كان جيداً إلى 22%، بينما قال ما نسبته 12% من المستجيبين أن أداء الموظفين كان مقبولاً إلى حدٍ ما.



1.4 الاعتراضات على جداول الناخبين الأولية

كذلك تم فتح باب الاعتراض على الجداول الأولية للناخبين في اليوم التالي لعرض تلك الجداول، حيث خصصت دوائر الأحوال المدنية والجوازات مكاتبها لتقديم الاعتراضات على البيانات الانتخابية الذاتية، بينما تم فتح باب الاعتراض على الغير في الجداول ذاتها ضمن الدائرة الانتخابية في مراكز لجان الانتخاب. وأعلنت الهيئة المستقلة للانتخاب على موقعها الإلكتروني نتائج عملية الاعتراض من خلال نشر القوائم الخاصة بجميع أنواع الاعتراضات.

مادبا	البلقاء	الزرقاء	العاصمة
 الاعتراضات مقبول مرفوض 387 363 24	 الاعتراضات مقبول مرفوض 1081 989 92	 الاعتراضات مقبول مرفوض 785 550 235	 الاعتراضات مقبول مرفوض 2036 1834 202
جرش	عجلون	اربد	المفرق
 الاعتراضات مقبول مرفوض 335 204 131	 الاعتراضات مقبول مرفوض 837 257 580	 الاعتراضات مقبول مرفوض 918 536 282	 الاعتراضات مقبول مرفوض 1375 1114 261
العقبة	الطفيلة	معان	الكرك
 الاعتراضات مقبول مرفوض 35 35 0	 الاعتراضات مقبول مرفوض 178 139 39	 الاعتراضات مقبول مرفوض 106 104 2	 الاعتراضات مقبول مرفوض 419 242 177
مجموع الاعتراضات الشخصية			8492
مجموع الاعتراضات الشخصية المقبولة			6367
مجموع الاعتراضات الشخصية المرفوضة			2125

المصدر: راصد

الشكل (2): يبين الاعتراضات الشخصية حسب المحافظات

وبحسب التحليلات الكمية التي عمل عليها فريق راصد فقد بلغ مجموع الاعتراضات الشخصية 8492 منها 6367 تم قبولها ونسبة 75% من مجموع الاعتراضات، فيما رفض 2125 اعتراض ونسبة 25% من مجموع الاعتراضات.

وتصدرت محافظة العاصمة أكثر المحافظات اعتراضاً شخصياً بعدد اعتراضات بلغ 2036 اعتراضاً تلتها محافظة المفرق بعدد اعتراضات بلغ 1375 اعتراضاً، فيما كانت محافظتا العقبة ومعان الأقل اعتراضاً بعدد بلغ 35، 106 على التوالي.

مادبا	البلقاء	الزرقاء	العاصمة
 مرفوض 4 مقبول 0 الاعتراضات 4	 مرفوض 623 مقبول 0 الاعتراضات 623	 مرفوض 201 مقبول 0 الاعتراضات 201	 مرفوض 96 مقبول 0 الاعتراضات 96
مجموع الاعتراضات ضد الغير 969 مجموع الاعتراضات ضد الغير المقبولة 0 مجموع الاعتراضات ضد الغير المرفوضة 969		 مرفوض 1 مقبول 0 الاعتراضات 1	 مرفوض 44 مقبول 0 الاعتراضات 44

المصدر: راصد

الشكل (3): يبين الاعتراضات ضد الغير حسب المحافظات

أما على صعيد الاعتراضات على مستوى المحافظات فيما يخص الاعتراضات ضد الغير، فقد بينت التحليلات الكمية أن مجموعها وصل إلى 969 اعتراضاً، جميعها رفضت ولم يقبل أي اعتراض، وكانت محافظة البلقاء الأكثر اعتراضاً على مستوى محافظات المملكة بعدد بلغ 623 اعتراضاً تلتها محافظة الزرقاء بعدد اعتراضات بلغ 201 اعتراض.

ولم يتقدم أي اعتراض في محافظات المفرق، جرش، عجلون، الطفيلة، العقبة.

الباب الثاني: مراقبة مرحلة تسجيل المترشحين



2.1 مقدمة

تعدُّ مراقبة مرحلة تسجيل المترشحين من المراحل المهمة في العملية الانتخابية، فهي المرحلة التي يقوم فيها من يرغبون بالترشح للانتخابات بالقدوم إلى مراكز التسجيل وتعبئة بياناتهم الشخصية وفي حال تم قبول طلبهم بالموافقة فإنه يحق لهم خوض المنافسة على المقعد الذي ترشح عليه، واستمرت عملية تسجيل المرشحين خلال الفترة الواقعة ما بين 3 - 5 / 7 / 2017 في مراكز تسجيل المترشحين والتي وصل عددها إلى 115 مركز موزعة في جميع مناطق المملكة و عملت بها كوادر الهيئة المستقلة للانتخاب المختصة بالنظر في عملية تسجيل المرشحين والتأكد من استكمال الأوراق الثبوتية التي أوردها قانون البلديات رقم (41) لسنة 2015 ضمن المادة (40)، والتي أوجبت على المترشح أن يكون قد أتم خمساً وعشرين سنة شمسية، والقانون الخاص باللامركزية رقم (49) لسنة 2015 ضمن المادة (19) والتي أوجب أن يكون المترشح أردنياً منذ عشرة سنوات وأكمل خمساً وعشرين سنة شمسية من عمره.

ولأول مرة تجرى الانتخابات على مجلسين بأن واحد، وهي مجالس المحافظات والمجالس البلدية حيث يتقدم المترشح بطلب التسجيل للترشح إما على مقاعد اللامركزية لخوض انتخابات مجالس المحافظات، أو على مقاعد رؤساء البلديات أو أعضاء المجالس المحلية أو البلدية لخوض انتخابات المجالس البلدية، ويستند الإطار القانوني لعملية الترشح بمراحلها المختلفة على قانوني البلديات رقم (41) لسنة 2015، وقانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015 بالإضافة إلى التعليمات التنفيذية الخاصة بالترشح والصادرة عن الهيئة المستقلة للانتخاب.

وتأتي أهمية عملية مراقبة تسجيل المترشحين من ضرورة توفير المعايير المتعلقة بالحرية والعدالة الانتخابية حتى تكون الفرص متساوية فهي الأساس في ايجاد عملية انتخابية تتواءم والممارسات الدولية الفضلى، كذلك يحرص فريق راصد على توفير المعلومات الكمية والكيفية الخاصة بالمترشحين لعرضها للجمهور لما فيها من تكريس لمعيار الشفافية الخاص بهذه المرحلة، ووصل عدد المترشحين النهائي للانتخابات البلدية ومجالس المحافظات لعام 2017 إلى 6622 مترشحاً تنافسوا على 2444 مقعداً تختلف مواقعها بين رئيس بلدية وعضو محلي أو بلدي وعضو مجلس محافظة.

2.2 الإطار المنهجي

اعتمد فريق راصد منهجية التتبع الميداني لرصد عملية الترشح، وتهدف هذه العملية إلى قياس عدالة وسلامة الإجراءات التي يتم تنفيذها من قبل لجان الهيئة المستقلة للانتخابات، كما تم قياس مدى كفاءة الكوادر العاملة مع الهيئة المستقلة للانتخاب من خلال نماذج أعدت خصيصاً لهذا الهدف، كما هدفت العملية بمجملها إلى قياس مقارنة الإجراءات التنفيذية مع عدالة وحرية ونزاهة وشفافية العملية الانتخابية.

عمل فريق راصد ومن خلال منسقيه وكوادره الذين وصل عددهم إلى 350 راصداً ميدانياً في مواقع ومراكز تسجيل المترشحين على مراقبة العملية وتسجيل الحوادث التي واجهتها على مستوى المملكة وعلى مدار 3 أيام وهي 3-5/7/2017، حيث تم تدريبهم وفقاً لمنهجية أعدت خصيصاً لعملية المراقبة، وتم توزيعهم كراصدين ثابتين على مراكز تسجيل المترشحين، وتم إعداد نماذج يتم تعبئتها من قبل الراصدين ومن ثم إرسالها عبر التطبيق الإلكتروني الذي أعده راصد لجمع بيانات المراقبين.

2.3 نماذج المراقبة

وفيما يخص النماذج التي تم توزيعها على المراقبين خلال مرحلة تسجيل المرشحين، فوزعت على ستة نماذج، وهي:

2.3.1 النموذج الأول: نموذج مشاهدات المراقبين خلال عملية تسجيل المرشحين

تضمن النموذج الأول مجموعة من الأسئلة يتم الإجابة عليها من قبل المراقب أثناء تواجده داخل مركز تسجيل المرشحين حسب التدريب الذي تلقاه، حيث تضمن النموذج مجموعة من الأسئلة تختص بجاهزية مراكز التسجيل وتوافر جميع الأوراق اللازمة للتسجيل، كما تضمن النموذج أسئلة خاصة بملائمة مراكز التسجيل لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة وأهم الإجراءات التي يتم تنفيذها من قبل كوادر الهيئة المستقلة للانتخاب ومدى جاهزيتهم وكفاءتهم لإتمام عمليات التسجيل، كما تم التركيز على رصد أي حالات منع للمواطنين من الترشح والتحقق من الأسباب الكامنة وراء عملية المنع، ورصد أي مشاجرات أو حوادث قد تحصل أثناء عملية التسجيل.

2.3.2 النموذج الثاني: نموذج مقابلات طالبي الترشح لمجالس المحافظات

تم تعبئة النموذج من قبل المراقبين عند مقابلتهم لطالبي الترشح لمجالس المحافظات بعد الانتهاء من عملية التسجيل، حيث تضمن النموذج مجموعة من الأسئلة التي تتمحور حول سهولة الوصول إلى مراكز التسجيل وكيفية المعرفة عن إجراءات التسجيل، كما تم الاستفسار عن إجراءات الحصول على الأوراق المطلوبة للتسجيل وهل كان هناك أي صعوبات في استخراجها.

2.3.3 النموذج الثالث: نموذج مقابلات طالبي الترشح لرئاسة البلدية وعضوية المجالس البلدية

تم تعبئة النموذج من قبل المراقبين عند مقابلتهم لطالبي الترشح لمجالس البلديات بعد الانتهاء من عملية التسجيل، حيث تضمن النموذج مجموعة من الأسئلة التي تتمحور حول سهولة الوصول إلى مراكز التسجيل وكيفية المعرفة عن إجراءات التسجيل، كما تم الاستفسار عن إجراءات الحصول على الأوراق المطلوبة للتسجيل وهل كان هناك أي صعوبات في استخراجها.

2.3.4 النموذج الرابع: نموذج مقابلات الموظفين المسؤولين عن عملية تسجيل المرشحين

تم تعبئة النموذج من قبل المراقبين عند مقابلتهم للموظفين المسؤولين عن عملية تسجيل المرشحين، وتضمن النموذج الاستفسار عن تلقي الموظفين تدريباً متخصصاً على إجراءات التسجيل، وما إذا تلقى الموظف ضغوطات لإتمام عملية التسجيل، كما تضمن النموذج استفساراً عن آلية تسليم الطلبات المقدمة للهيئة، وعن مدى دراية المتقدمين بطلبات الترشح بإجراءات الترشح والأوراق المطلوبة، وقياس مدى رضا الموظف عن تعامل الهيئة معه.

2.3.5 النموذج الخامس: نموذج الملخص اليومي الخاص بالمرشحين لمجالس المحافظات

تتم تعبئة هذا النموذج بناءً على المعلومات التي جمعها الراصد أثناء تواجده في مركز التسجيل حيث يتضمن النموذج مجموعة من الأسئلة التي تعنى بجمع المعلومات حول أعداد المترشحين لعضوية مجلس المحافظة خلال اليوم الواحد للتسجيل ويتم إرسال النموذج عبر التطبيق الإلكتروني مما يسهل عملية إحصاء أعداد المترشحين وإمكانية توفير هذه المعلومات للقواعد الانتخابية.

2.3.6 النموذج السادس: نموذج الملخص اليومي الخاص بالمرشحين للمجالس البلدية

تتم تعبئة هذا النموذج بناءً على المعلومات التي جمعها الراصد أثناء تواجده في مركز التسجيل حيث يتضمن النموذج مجموعة من الأسئلة التي تعنى بجمع المعلومات حول أعداد المترشحين لرئاسة المجالس البلدية وعضوية المجالس البلدية والمحلية خلال اليوم الواحد للتسجيل ويتم إرسال النموذج عبر التطبيق الإلكتروني مما يسهل عملية إحصاء أعداد المترشحين وإمكانية توفير هذه المعلومات للقواعد الانتخابية.

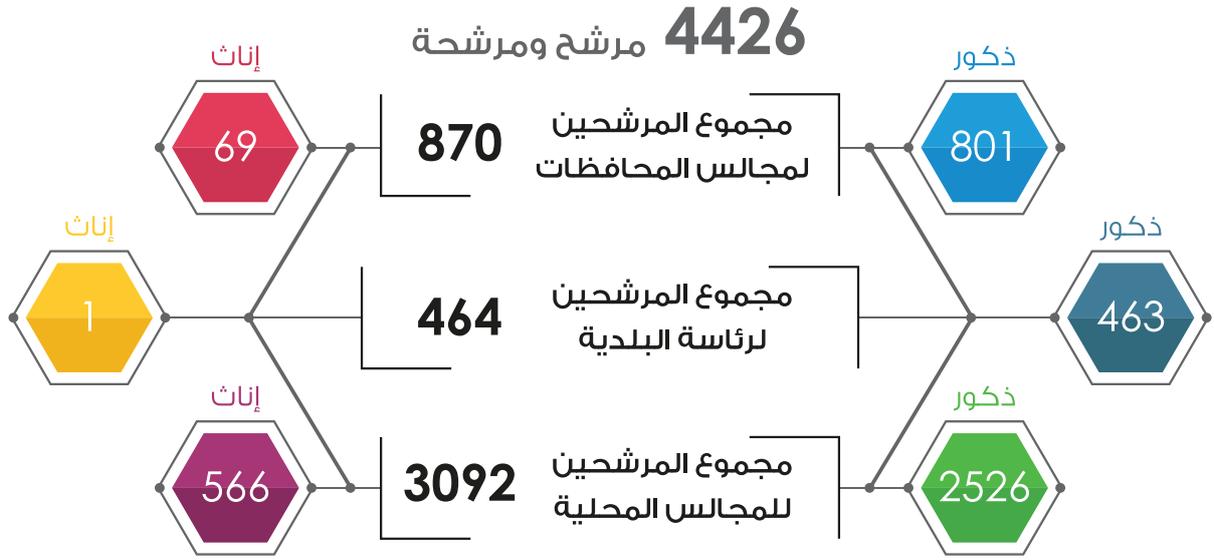
2.4 نتائج مراقبة تسجيل المترشحين

تضمنت فترة تسجيل المترشحين للانتخابات البلدية واللامركزية لعام 2017 مجموعة من البيانات والتقارير التي أصدرها فريق راصد، حيث عمل الفريق على مراقبة مرحلة تسجيل المترشحين منذ صباح اليوم الأول لعملية تسجيل المرشحين من خلال نشر 350 مراقباً ميدانياً توزعوا بين 300 مراقبٍ ثابتٍ في مراكز التسجيل الخاصة للمرشحين، و50 مراقباً متحركاً مهمتهم مراقبة الأجواء التي ترافق عملية التسجيل من خارج المراكز، وعمل راصد على إنشاء غرفة عمليات مكونة من 15 باحثاً متخصصاً لمتابعة الراصدين الثابتين والمتحركين وتلقي الشكاوى من المرشحين والمواطنين حول عملية تسجيل المرشحين.

2.4.1 بيان اليوم الأول: مراقبة مجريات اليوم الأول لعملية تسجيل المترشحين

تمحور تقرير اليوم الأول حول أعداد المترشحين للانتخابات البلدية واللامركزية في جميع محافظات المملكة حيث تبين تقدم ما مجموعه (4426) مترشحاً للانتخابات البلدية ومجالس المحافظات لغاية الساعة 10:00 لليوم الثاني للترشح، حيث تقدم بطلب ترشح لمقاعد أعضاء مجالس المحافظات ما مجموعه (870) في جميع محافظات المملكة منهم 801 ذكر و 69 سيدة، فيما تقدم بطلب ترشح لملء منصب رئيس البلدية ما مجموعه (464) في جميع بلديات المملكة من ضمنهم سيدة واحدة فقط وترشح ما مجموعه (3092) لعضوية المجالس المحلية والبلدية منهم 566 سيدة، كما يبين الشكل رقم (1).

وتضمن التقرير الذي يغطي مجريات اليوم الأول ومجريات اليوم الثاني لغاية الساعة 10:00 صباحاً تحليلات حول أعداد السيدات ونسب الترشح في مختلف المحافظات وجاء التقرير بناءً على معلومات فريق الرصد الميداني المنتشرين في جميع مراكز تسجيل المترشحين.



<p>مادبا</p> <p>رئيس بلدية: 30</p> <p>مجلس محلي: 84</p> <p>مجلس محافظة: 54</p>	<p>البلقاء</p> <p>رئيس بلدية: 28</p> <p>مجلس محلي: 239</p> <p>مجلس محافظة: 86</p>	<p>الزرقاء</p> <p>رئيس بلدية: 28</p> <p>مجلس محلي: 308</p> <p>مجلس محافظة: 95</p>	<p>عمّان</p> <p>رئيس بلدية: 42</p> <p>مجلس محلي: 305</p> <p>مجلس محافظة: 159</p>
<p>جرش</p> <p>رئيس بلدية: 23</p> <p>مجلس محلي: 143</p> <p>مجلس محافظة: 51</p>	<p>عجلون</p> <p>رئيس بلدية: 24</p> <p>مجلس محلي: 212</p> <p>مجلس محافظة: 55</p>	<p>اربد</p> <p>رئيس بلدية: 98</p> <p>مجلس محلي: 722</p> <p>مجلس محافظة: 97</p>	<p>المفرق</p> <p>رئيس بلدية: 92</p> <p>مجلس محلي: 473</p> <p>مجلس محافظة: 113</p>
<p>العقبة</p> <p>رئيس بلدية: 13</p> <p>مجلس محلي: 42</p> <p>مجلس محافظة: 26</p>	<p>الطفيلة</p> <p>رئيس بلدية: 23</p> <p>مجلس محلي: 145</p> <p>مجلس محافظة: 41</p>	<p>معان</p> <p>رئيس بلدية: 22</p> <p>مجلس محلي: 203</p> <p>مجلس محافظة: 43</p>	<p>الكرك</p> <p>رئيس بلدية: 41</p> <p>مجلس محلي: 216</p> <p>مجلس محافظة: 50</p>

المصدر: راصد

الشكل (1): يبين أعداد المترشحين خلال اليوم الأول

2.4.2 بيان اليوم الثاني: مراقبة مجريات اليوم الثاني لعملية تسجيل المترشحين

أصدر راصد إبان مرحلة تسجيل المترشحين مجموعة من التقارير الدورية بهدف توفير المعلومات للقواعد الانتخابية حيث أصدر بعد انتهاء اليوم الثاني تقريراً يبين أعداد المترشحين للانتخابات البلدية واللامركزية لعام 2017 حيث ترشح في اليوم الثاني ما مجموعه 1565 مترشحاً ومترشحة للانتخابات البلدية ومجالس المحافظات في جميع مناطق المملكة، حيث ترشح لمنصب رئيس البلدية ما مجموعه 94 مرشحاً منهم 3 سيدات، فيما ترشح على المقاعد المخصصة لمجالس المحافظات ما مجموعه 242 منهم 30 سيدة، أما المقاعد المخصصة لعضوية المجالس البلدية والمجالس المحلية فترشح ما مجموعه 1229 منهم 291 سيدة خلال اليوم الثاني لعملية تسجيل المرشحين.

كما تضمن التقرير آنذاك تحليلات خاصة بأعداد المترشحين تبين فيها أن محافظة اربد كانت الأعلى عدداً بالمترشحين خلال أول يومين لعملية الترشح حيث تقدم بطلبات ترشح ما مجموعه 1279 للانتخابات البلدية ومجالس المحافظات، فيما كانت محافظة العقبة الأقل عدداً بالمترشحين حيث وصل عدد المترشحين بها 129 مترشحاً خلال اليومين.

واحتوى التقرير على توزيع نسب مترشحي المحافظات على المجموع العام للمترشحين حيث تبين أن محافظتي اربد والمفرق قد ترشح بهما ما نسبته 37.9% من مجموع المترشحين في المملكة خلال اليومين، أما محافظة العاصمة فقد حصلت على ما نسبته 11.3% من مجموع المترشحين خلال اليومين، وكانت محافظة العقبة الأقل نسبة بالمترشحين حيث كانت نسبتها 2.3% من مجموع المترشحين على مستوى المملكة، كما تبين الأشكال رقم (2، 3، 4).

إجمالي أعداد المترشحين 5,521

مجالس محافظات 1,066

مجالس محلية 3,916

رؤساء بلديات 539



مادبا	البلقاء	الزرقاء	عمان
 مجلس محافظة مجلس محلي رئيس بلدية	 مجلس محافظة مجلس محلي رئيس بلدية	 مجلس محافظة مجلس محلي رئيس بلدية	 مجلس محافظة مجلس محلي رئيس بلدية
69	97	114	185
136	301	357	393
32	33	31	47
جرش	عجلون	اربد	المفرق
 مجلس محافظة مجلس محلي رئيس بلدية	 مجلس محافظة مجلس محلي رئيس بلدية	 مجلس محافظة مجلس محلي رئيس بلدية	 مجلس محافظة مجلس محلي رئيس بلدية
60	70	139	119
189	231	1,019	589
27	27	121	106
العقبة	الطفيلة	معان	الكرك
 مجلس محافظة مجلس محلي رئيس بلدية	 مجلس محافظة مجلس محلي رئيس بلدية	 مجلس محافظة مجلس محلي رئيس بلدية	 مجلس محافظة مجلس محلي رئيس بلدية
46	50	47	70
68	144	149	340
15	28	20	52

المصدر: راصد

الشكل (2): يبين أعداد المترشحين خلال اليوم الثاني

1
سيده واحدة1
سيده واحدة2
سيدتان

المصدر: راصد

الشكل (3): يبين إجمالي السيدات المترشحات لمنصب رئيس البلدية خلال اليوم الثاني



المصدر: راصد

الشكل (4): يبين أعداد السيدات المترشحات في كل محافظة خلال اليوم الثاني

2.4.3 تقرير راصد حول مراقبة مجريات مرحلة تسجيل المترشحين

وأظهرت نتائج المراقبة الميدانية مجموعة من التجاوزات غير الممنهجة والناجمة عن ضعف في قدرات بعض أعضاء اللجان المسؤولة عن عملية التسجيل وضعف في القدرات التقنية لفريق الهيئة المستقلة للانتخاب خاصة المسؤولة عن عملية الربط الإلكتروني والمربطة بالأنظمة المحوسبة التي تستخدمها الهيئة المستقلة وفيما يلي أهم نتائج المراقبة الميدانية:

1. رصد فريق راصد 3 حالات تسجيل مرشحين خارج وقت الدوام الرسمي وهو ما يتنافى مع المادة (4-ب) من التعليمات التنفيذية الخاصة بالترشح لعضوية مجلس المحافظة والتعليمات التنفيذية الخاصة بالترشح لرئاسة المجلس البلدي أو عضوية المجلس البلدي أو المحلي، وتم رصد هذه الحالات في محافظة أربد بعد وصول أحد المواطنين الذين ينوون الترشح إلى مركز مدينة الحسن للشباب وأعلمه رئيس اللجنة بضرورة التسجيل في المركز المخصص في منطقة الحصن حيث وصل المواطن إلى مركز الحصن في تمام الساعة 3:38 مما يعني أنه قد تجاوز الوقت الرسمي بـ 17 دقيقة وتم استكمال طلبه، أما الحاليتين الأخرتين، فتم رصدهما في محافظة البلقاء وتحديداً في مركز التسجيل الخاص بمنطقة السلط الكبرى حيث تم فتح لجنة التسجيل بعد الساعة الخامسة مساءً وتم تسجيل طلبي ترشح لعضوية المجالس المحلية وتم إبلاغ الهيئة المستقلة للانتخاب بهذه الحادثة والتي أبدت تعاوناً وتنسيقاً مع فريق راصد للتفاعل مع هذه الحالات وهو ما يسجل للهيئة المستقلة انفتاحها للتشاركية مع راصد.

2. شهدت مراكز التسجيل في عدة محافظات انقطاع الكهرباء لمدد متفاوتة خصوصاً في اليوم الأول مما منع إصدار إشعارات بتسجيل المرشحين واستبدالها بإشعارات خطية في مراكز ودون إشعارات في مراكز أخرى حيث تم إبلاغهم بإصدار الإشعارات في اليوم التالي لعملية التسجيل، ومثال ذلك في محافظة المفرق في مركز شباب المفرق قسبة المفرق عند الساعة 10:45 صباحاً، حيث تم تسجيل المرشحين دون تسليمهم إشعارات خطية، وأبلغوا المرشحين بالعودة في اليوم التالي لاستلام الإشعار الخاص بتسجيلهم.

3. شهدت بعض مراكز التسجيل تعطلاً في نظام الربط الإلكتروني أنتج بطناً في عملية التسجيل ومثال ذلك في مكتب أشغال السلطاني لمدة طويلة في مدينة الكرك حيث تم تسليم المترشحين إشعارات خطية تؤكد تسجيلهم، فيما تعطلت نظام الربط الإلكتروني في مركز شباب القطرانة منذ الساعة التاسعة صباحاً ولغاية الساعة الثانية عشرة ظهراً.

4. أورد الراصدون بعض الملاحظات التي تتعلق بالأخطاء الفردية من قبل أعضاء اللجنة فعلى سبيل المثال تقدمت إحدى السيدات للترشح لعضوية المجلس المحلي وسلمتها اللجنة المسؤولة عن التسجيل ورقة التسجيل الخاصة برئيس البلدية وقامت بتعبئتها وغادرت المركز ومن ثم تم الاتصال بها لتقوم بالتسجيل مرة أخرى بعد اكتشاف اللجنة الخطأ الوارد وقد حدث ذلك في محافظة الكرك مما يدل على ضعف التدريب الذي تلقتة لجان التسجيل.

5. أورد الراصدون المسؤولون عن عملية مراقبة التسجيل حادثة تتعلق بقبول طلب أحد المترشحين دون التأكد من اسمه على الجداول الانتخابية الخاصة بمنطقته الانتخابية بسبب انقطاع الكهرباء وهو ما لا يتفق مع نص القانون، وبعد عودة الكهرباء تم التأكد من اسمه ولم يكن له الحق في الترشح بتلك المنطقة فقامت اللجنة المسؤولة بالاتصال بالمرشح لإبلاغه بعدم قبول طلبه بسبب عدم وجود اسمه ضمن الجداول الانتخابية الخاصة بالدائرة الانتخابية التي ينوي الترشح بها، وهنا من الأجدر على الهيئة اعتماد مجموعة من الخطط البديلة في كافة مراحل العملية الانتخابية لتلافي المشاكل التي يمكن أن تواجه كوادرها.

6. لاحظ فريق راصد ضعف بعض الكفاءات الخاصة بأعضاء اللجان المسؤولة عن عملية التسجيل، كما تم ملاحظة اختلاف الإجراءات المتبعة بين بعض اللجان حيث كانت معظم اللجان تتأكد من الهوية الشخصية الخاصة بالمرشح فيما اكتفت بعض اللجان بالمعرفة الشخصية للمرشح بحكم صلة القرابة أو المعرفة الشخصية وهو ما لم يرد ذكره في التعليمات الخاصة بعملية تسجيل المرشحين.

7. لاحظ فريق راصد أثناء المراقبة الميدانية استبدال بعض أعضاء اللجان المسؤولة عن عملية تسجيل المرشحين بأعضاء كوادر لم تخضع مسبقاً للتدريب.

2.4.4 تقرير راصد حول أعداد المترشحين لمنصب رئيس البلدية

وقبل البدء ببيان التفاصيل الرقمية والنسبية للمترشحين للمقاعد الانتخابية المختلفة يجب التنبيه أن هذه الأرقام هي ما ورد في بيانات فريق راصد أثناء الترشح وقبل إصدار القائمة النهائية للمترشحين على مستوى جميع المجالس من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب وما احتوت من رفضات لترشح عدد من المترشحين.

أصدر فريق راصد تقريراً تفصيلياً حول أعداد المترشحين لمنصب رئيس البلدية حيث بينت المعلومات التي جمعها فريق راصد خلال عملية تسجيل المترشحين أن عدد من تقدموا بطلبات للترشح على موقع رئيس البلدية وصل إلى 616 مترشحاً ومترشحة في جميع بلديات المملكة منهم 6 سيدات ونسبة وصلت إلى 1% من مجموع المترشحين.

وأشار التقرير أن أعلى المحافظات تسجيلاً للمترشحين لموقع رئيس البلدية على مستوى المملكة كان في محافظة إربد حيث بلغ عدد المرشحين فيها 135 مترشحاً ومترشحة بنسبة 21.9% من مجموع مترشحي المملكة منهم سيدتان، فيما وصل عدد المترشحين لمنصب رئيس البلدية في محافظة المفرق إلى 123 مترشحاً ومترشحة بنسبة 20% من مجموع مترشحي المملكة منهم سيدة واحدة، بينما سجلت محافظة العقبة أقل تسجيلاً للمترشحين فيها لموقع رئيس البلدية حيث وصل مجموع المترشحين إلى 14 مترشحاً ونسبة 2.3% من مجموع مترشحي المملكة، وبينت المقارنات أن 42% من مجموع المترشحين لموقع رئيس البلدية ترشحوا في محافظتي إربد والمفرق.

وعلى صعيد ترشح السيدات فبينت النتائج ترشح 6 سيدات لموقع رئيس البلدية على مستوى المملكة بنسبة 1% من مجموع المترشحين على مستوى المملكة، وتوزعت السيدات المترشحات في محافظات إربد: سيدتان (بلدية طبقة فحل، وبلدية اليرموك)، والمفرق سيدة واحدة (بلدية صبحا والديانة)، والكرك سيدة واحدة (بلدية عي)، والطفيلة سيدة واحدة (بلدية الحسا)، والزرقاء سيدة واحدة (بلدية الزرقاء الكبرى).

وبيّن التقرير أن مؤشر التنافسية على المقعد المخصص لرئاسة البلدية بالنسبة لجميع البلديات في المملكة بلغ 6.2 مترشحاً لكل مقعد خاص برئاسة البلدية، وكانت أعلى المحافظات معدلاً بالتنافسية هي محافظة مادبا والتي ترشح فيها 8.5 مترشحاً ومترشحة للتنافس على رئاسة البلدية الواحدة، تلتها محافظتا إربد والطفيلة والتي بلغ فيها معدل التنافسية 7.5 مترشحاً ومترشحة لرئاسة البلدية الواحدة في تلك المحافظة، فيما كانت أقل المحافظات تنافساً على رئاسة البلدية هي محافظة العقبة، حيث سيتنافس 2.8 مترشحاً ومترشحة على رئاسة البلدية الواحدة في تلك المحافظة.

وعلى صعيد التحليلات الخاصة بالمسجلين للترشح على مقاعد رؤساء البلديات على مستوى كل بلدية في المملكة، بلغ عدد المترشحين في بلدية أم القطين والمكيفة في محافظة المفرق الأعلى على مستوى المملكة وهو 18 مترشحاً جميعهم ذكور وبنسبة 14.6% من مترشحي المحافظة، تلتها بلديات العيون في محافظة عجلون، وبلدية النسيم في جرش، وبلدية ذيبان في مادبا بواقع 14 مترشحاً لكل منهم، فيما كانت بلدية القطرانة في محافظة الكرك، وبلدية القريقرة وفينان في محافظة العقبة هما الأقل ترشحاً لرئاسة البلدية على مستوى المملكة، فلم يسجل سوى مرشح واحد في تلك البلديات، ما يعني فوزهما في حال موافقة مجلس مفوضي الهيئة على طلب ترشحه وعدم وجود أية طعونات بحقه، كما تبين الأشكال رقم (5، 6، 7).

<p>مادبا </p> <p>المترشحون ذكور إناث</p> <p>34 34 0</p>	<p>البلقاء </p> <p>المترشحون ذكور إناث</p> <p>42 42 0</p>	<p>الزرقاء </p> <p>المترشحون ذكور إناث</p> <p>35 34 1</p>	<p>عمان </p> <p>المترشحون ذكور إناث</p> <p>50 50 0</p>
<p>جرش </p> <p>المترشحون ذكور إناث</p> <p>32 32 0</p>	<p>عجلون </p> <p>المترشحون ذكور إناث</p> <p>35 35 0</p>	<p>اربد </p> <p>المترشحون ذكور إناث</p> <p>135 133 2</p>	<p>المفرق </p> <p>المترشحون ذكور إناث</p> <p>123 122 1</p>
<p>العقبة </p> <p>المترشحون ذكور إناث</p> <p>14 14 0</p>	<p>الطفيلة </p> <p>المترشحون ذكور إناث</p> <p>30 29 1</p>	<p>معان </p> <p>المترشحون ذكور إناث</p> <p>24 24 0</p>	<p>الكرك </p> <p>المترشحون ذكور إناث</p> <p>62 61 1</p>

المصدر: راصد

الشكل (5): يبين إجمالي أعداد المترشحين لرئاسة البلديات

المحافظة	عدد البلديات	مجموع المترشحين	نسبة المترشحين	تنافسية المقعد
اريد	18	135	21.9 %	7.5
عجلون	5	35	5.7 %	7.0
جرش	5	32	5.2 %	6.4
المفرق	18	123	20.0 %	6.8
العاصمة	8	50	8.1 %	6.3
الزرقاء	7	35	5.7 %	5.0
البلقاء	9	42	6.8 %	4.7
مادبا	4	34	5.5 %	8.5
الكرك	10	62	10.1 %	6.2
الطفيلة	4	30	4.9 %	7.5
معان	7	24	3.9 %	3.4
العقبة	5	14	2.3 %	2.8
المجموع	100	616	100 %	6.2

المصدر: راصد

الشكل (6): يبين توزيع المترشحين لرئاسة البلديات ونسبهم وتنافسية المقعد حسب المحافظات

الفئة العمرية	عدد المترشحين	نسبة المترشحين
29 - 25	10	1.6 %
34 - 30	15	2.4 %
39 - 35	38	6.2 %
44 - 40	60	9.7 %
49 - 45	106	17.2 %
54 - 50	142	23.1 %
59 - 55	115	18.7 %
64 - 60	93	15.1 %
69 - 65	26	4.3 %
74 - 70	8	1.3 %
أكثر من 75	3	0.5 %

المصدر: راصد

الشكل (7): يبين توزيع المترشحين لرئاسة البلديات حسب فئاتهم العمرية

2.4.5 تقرير راصد حول أعمار المترشحين لمنصب رئيس البلدية

عمل راصد على تحليل البيانات المتعلقة بأعمار المترشحين على مقاعد رؤساء البلديات على مستوى المملكة، حيث أظهرت المعلومات التي عمل فريق راصد على جمعها أن معدل أعمار المترشحين على مستوى المملكة بلغ 51.7 سنة، فيما وصل سن أكبر المترشحين عمراً 78 سنة، وهو المترشح على المقعد الخاص برئاسة بلدية باب عمان التابعة لمحافظة جرش، تلاه عمراً مترشح لرئاسة بلدية بيرين التابعة لمحافظة الزرقاء بعمر بلغ 77 سنة، فيما تبين أن 3 مترشحين لموقع رئيس البلدية تساوت أعمارهم بـ 26 سنة لكل منهم كانوا الأصغر سناً من بين المترشحين على مستوى المملكة، متوزعين على بلديات، الزرقاء الكبرى التابعة لمحافظة الزرقاء، وبلديتي النسيم وبرما الجديدة التابعتين لمحافظة جرش.

أما على مستوى المحافظات، فكان متوسط الأعمار لمترشي رئاسة البلديات في محافظة البلقاء الأعلى على مستوى محافظات المملكة، بمتوسط بلغ 54.7 سنة، تلتها محافظة إربد والتي بلغ متوسط الأعمار لمترشي رئاسة بلدياتها 53.6 سنة، بينما كان متوسط الأعمار لمترشي رئاسة البلديات في محافظة العقبة الأقل على مستوى محافظات المملكة بعمر بلغ 46.9 سنة، تلتها محافظة معان والتي بلغ متوسط أعمار مترشي رئاسة البلديات فيها 47.7 سنة.

وفيما يتعلق بالمعلومات التي جمعها فريق راصد والمتعلقة بأعمار المترشحين لرئاسة البلديات على مستوى البلديات، فقد كانت بلدية سويمه في محافظة البلقاء أعلى متوسطاً لأعمار المترشحين لرئاسة البلدية بمتوسط بلغ 63 سنة، تلتها بلدية باب عمان في محافظة جرش حيث بلغ متوسط الأعمار فيها 61.4 سنة، بينما كانت قريقرة وفينان الأقل متوسطاً لأعمار مترشي رئاسة البلديات على مستوى بمتوسط أعمار بلغ 36 سنة، تلتها بلدية الرويشد في محافظة المفرق بمتوسط أعمار بلغ 36.3 سنة، كما يبين الشكل رقم (8).

كما بينت المعلومات أن أعداد المترشحين لموقع رئيس البلدية والتي تتراوح أعمارهم بين 25 - 29 سنة قد بلغ مجموعهم 10 مرشحين، وبلغ مجموع المترشحين الذين تراوحت أعمارهم بين 50 - 54 سنة 142 مترشح، وبينت المعلومات التي عمل فريق راصد على جمعها وتحليلها أن 41.3% من المترشحين لموقع رئيس البلدية قد تراوحت أعمارهم بين 50 - 59 سنة، وقد سبق لفريق راصد أن أجرى تحليلاً يختص بالفئات العمرية لمترشي الانتخابات النيابية لعام 2016 وأظهرت النتائج أن ذلك أن أكبر فئة عمرية مترشحة كانت أعمارهم تتراوح بين 50 - 59 وبنسبة وصلت إلى 41%.

وفيما يتعلق بالمعلومات التي جمعها فريق راصد والمتعلقة بأعمار المترشحات لرئاسة البلديات على مستوى المملكة، فكان متوسط الأعمار للسيدات المترشحات 44 سنة، أكبر المترشحات عمراً هي المترشحة لرئاسة بلدية عي في محافظة الكرك حيث بلغ سنها 57 عاماً، وأصغرهن عمراً المترشحة لرئاسة بلدية اليرموك الجديدة في محافظة إربد حيث بلغ سنها 30 عاماً.

 <p>مادبا</p> <p>معدل أعمار المترشحين</p> <p>52.2 سنة</p>	 <p>البلقاء</p> <p>معدل أعمار المترشحين</p> <p>54.7 سنة</p>	 <p>الزرقاء</p> <p>معدل أعمار المترشحين</p> <p>52.4 سنة</p>	 <p>عمّان</p> <p>معدل أعمار المترشحين</p> <p>51.3 سنة</p>
 <p>جرش</p> <p>معدل أعمار المترشحين</p> <p>53.0 سنة</p>	 <p>عجلون</p> <p>معدل أعمار المترشحين</p> <p>50.2 سنة</p>	 <p>إربد</p> <p>معدل أعمار المترشحين</p> <p>53.6 سنة</p>	 <p>المفرق</p> <p>معدل أعمار المترشحين</p> <p>49.3 سنة</p>
 <p>العقبة</p> <p>معدل أعمار المترشحين</p> <p>46.9 سنة</p>	 <p>الطفيلة</p> <p>معدل أعمار المترشحين</p> <p>50.9 سنة</p>	 <p>معان</p> <p>معدل أعمار المترشحين</p> <p>47.7 سنة</p>	 <p>الكرك</p> <p>معدل أعمار المترشحين</p> <p>51.2 سنة</p>

المصدر: راصد

الشكل (8): يبين متوسط أعمار المترشحين لرئاسة البلديات

2.4.6 تقرير راصد حول المترشحين لمجالس المحافظات (اللامركزية)

في إطار ضرورة توفير المعلومات أصدر راصد تقريراً تفصيلياً حول أعداد المترشحين لعضوية مجالس المحافظات حيث أظهرت مخرجات تحليل المعلومات الواردة من البيانات التي جمعها فريق راصد بعد انتهاء عملية تسجيل المترشحين لانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات بتاريخ 2017/7/5 أن عدد المسجلين لانتخابات مجالس اللامركزية (المحافظات) بلغ (1315) ⁽¹⁾ مترشحاً ومترشحة منهم (120) سيدة وموزعين على 158 دائرة انتخابية على مستوى المملكة.

وتبين الأرقام النهائية أن أكثر المحافظات ترشيحاً لمجالس المحافظات كانت محافظة العاصمة والتي بلغ عدد المترشحين فيها 230 مترشحاً وبنسبة 17.5% من مجموع المترشحين على مستوى المملكة، تلتها محافظة إربد والتي بلغ عدد المترشحين فيها 187 مترشحاً وبنسبة 14.2% من مجموع مترشحي المملكة، فيما كانت أقل المحافظات تسجيلاً للمترشحين لانتخابات مجالس المحافظات هي محافظة العقبة والتي بلغ عدد المترشحين فيها 55 مترشحاً ومترشحة وبنسبة 4.2% من مجموع مترشحي المملكة، وتشير نتائج المقارنات أن 4 محافظات وهي العاصمة وإربد والمفرق والزرقاء كانت نسبة المترشحين فيها تعادل 52.5% من مجموع المترشحين وبعدها إجمالي بلغ 690 مترشحاً ومترشحة.

وأظهر تقرير راصد أن مؤشر التنافسية على المقعد الواحد لجميع المترشحين في المملكة بلغ 4.3 مترشحاً ومترشحة يتنافسون على المقعد الواحد على مستوى المملكة أما على صعيد تنافسية المقعد في كل محافظة، أي بما معناه عدد المترشحين الذين يتنافسون على كل مقعد في مجلس المحافظة فيتبين أن أعلى محافظة سجلت أكبر تنافسية على المقعد الواحد هي محافظة عجلون حيث وصل عدد الذين يتنافسون على المقعد الواحد الخاص بمجلس المحافظة إلى 5.2 مترشحاً ومترشحة لكل مقعد، تلتها محافظة البلقاء بعدد وصل إلى 4.6 مترشحاً ومترشحة يتنافسون على المقعد الواحد، فيما كانت محافظة جرش والعقبة الأقل تنافسية، بعدد وصل إلى 3.7 مترشحاً ومترشحة لكل مقعد.

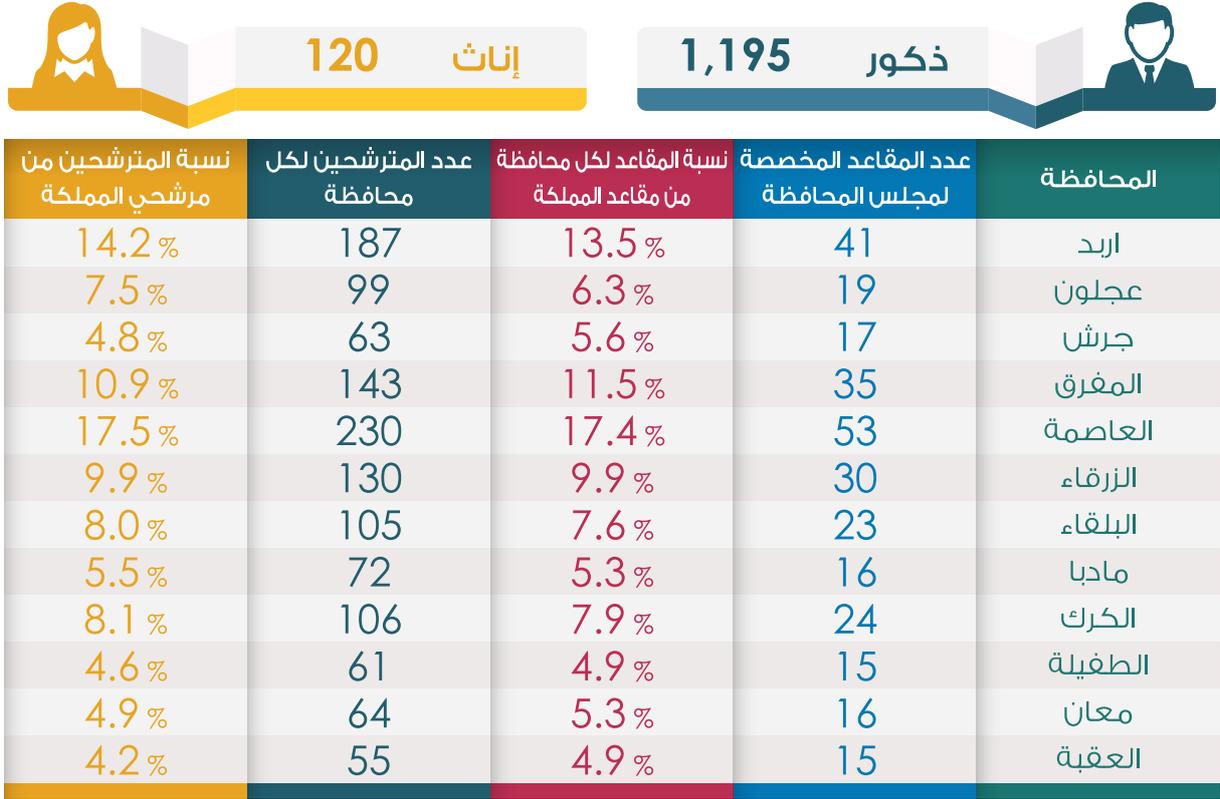
وفيما يتعلق بالسيدات المترشحات لمجالس المحافظات وصل العدد الإجمالي للسيدات المترشحات لانتخابات مجالس المحافظات (120) سيدة وبنسبة 9.1% من مجموع المترشحين على مستوى المملكة، وبينت النتائج أن محافظة الكرك الأعلى تسجيلاً للمترشحات على مجالس المحافظة بعدد وصل إلى 21 سيدة وبنسبة 17.5% من عدد السيدات المترشحات على مستوى المملكة، وبنسبة 19.8% من عدد المترشحين على مستوى المحافظة (ذكوراً وإناثاً)، تلتها محافظة العاصمة والتي بلغ عدد السيدات المسجلات فيها لانتخابات مجالس المحافظات 16 سيدة، وبنسبة 13.3% من عدد السيدات المترشحات على مستوى المملكة، وبنسبة 7.0% من عدد المترشحين على مستوى المحافظة (ذكوراً وإناثاً)، بينما كانت أقل المحافظات ترشيحاً للسيدات هي محافظتي معان ومادبا والتي ترشحت بها 3 سيدات وبنسبة 2.5% من عدد السيدات المترشحات على مستوى المملكة.

(1) الأرقام الواردة هي أرقام أولية أي قبل إنقضاء فترة الطعون والانتخابات والرفض.

أما فيما يخص التحليلات الخاصة بالسيدات على مستوى الدوائر الانتخابية فكانت الدائرة السابعة في محافظة الكرك (الكرك الكبرى) الأعلى ترشحياً للسيدات بعدد بلغ 8 مترشحات، تلتها الدائرة الثانية في محافظة الكرك (غور الصافي) بعدد سيدات وصل إلى 6 مترشحات لمجالس المحافظة، وبلغ عدد الدوائر الخاصة بمجالس المحافظات التي لم ترشح بها سيدات 95 دائرة انتخابية على مستوى المملكة منها 48 دائرة في محافظات العاصمة والزرقاء وإربد، حيث بلغت نسبة الدوائر التي لم ترشح عليها سيدات 60% من الدوائر الانتخابية في المملكة واكتفن بالترشح في 63 دائرة انتخابية.

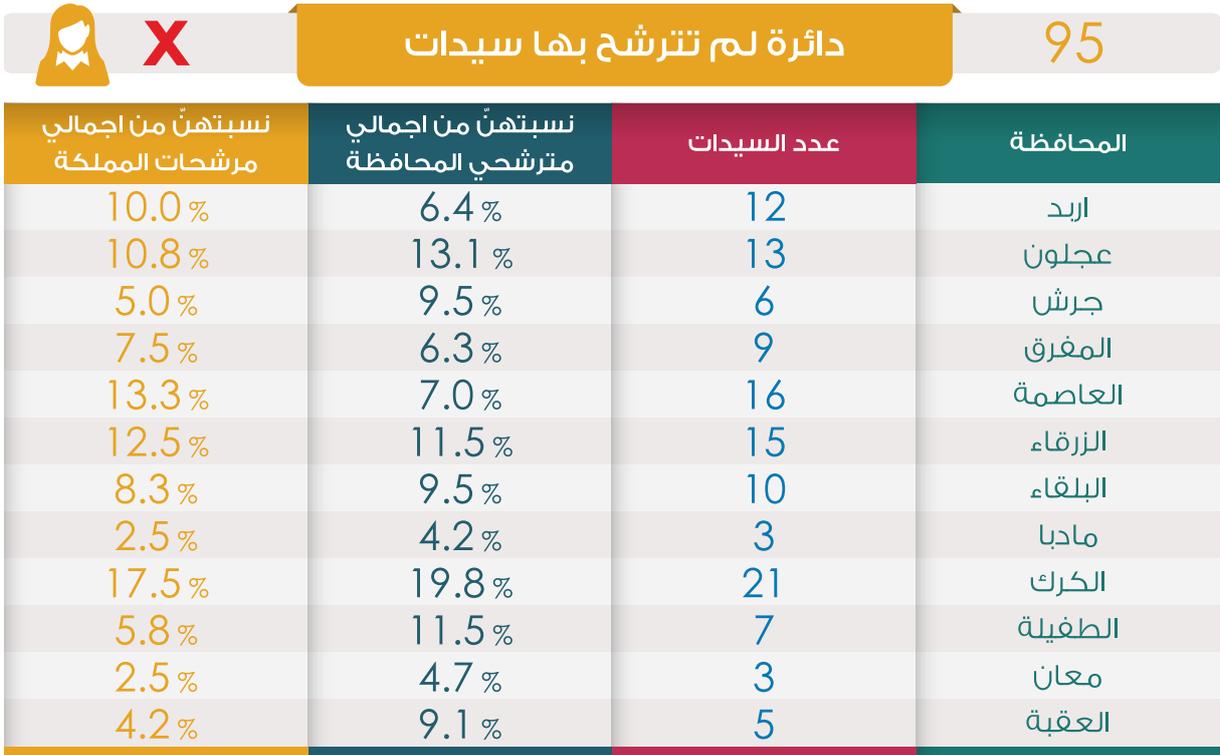
وأشارت النتائج الخاصة بالمرشحين على مستوى الدوائر الانتخابية أن الدائرة الأولى في محافظة العقبة حظيت بأعلى عدد من المرشحين على مستوى دوائر اللامركزية في المملكة بعدد وصل إلى 37 مترشحاً ومرشحة، تلتها الدائرة السابعة في محافظة الكرك بعدد مسجلين وصل إلى 30 مترشحاً ومرشحة، تلتها الدائرة الأولى في محافظة البلقاء والدائرة الأولى في محافظة مادبا بعدد مترشحين وصل إلى 23 مترشحاً ومرشحة، فيما كانت أقل الدوائر تسجيلاً للمرشحين هي الدائرة الثالثة في محافظة الكرك (بلدية القطرانة) والتي ترشح به مترشح واحد، كذلك في الدائرة الثالثة في محافظة الطفيلة (عيمة) والتي ترشح بها مترشح واحد ما يعني فوزهما في المقاعد المخصصة لمجالس المحافظات على مستوى تلك الدوائر في حال قبول مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب بطلب ترشحهم وعدم وجود أي طعون بحقهم.

وفيما يتعلق بتنافسية المقعد الواحد على مستوى المقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية، أي نسبة عدد المرشحين في الدائرة الانتخابية الواحدة إلى عدد المقاعد المخصص للدائرة الانتخابية، نجد بأن تنافسية الدائرة الانتخابية السادسة عشر في محافظة العاصمة (صويلح) هو الأعلى على مستوى المملكة حيث يتنافس 11 مترشحاً ومرشحة على المقعد المخصص للدائرة، تلتها دائرتا السادسة في محافظة الزرقاء والثالثة في محافظة البلقاء حيث سيتنافس 9 مترشحين على المقعد الواحد في كل دائرة منهما، وكانت أقل الدوائر الانتخابية تنافسية هي الدائرة الثالثة في كل من الطفيلة والكرك حيث يتنافس على المقعد الواحد مترشح واحد في تلك الدوائر، تبعثها الدائرة الثامنة (منشية بني حسن) في محافظة المفرق والدائرة السادسة (منطقة الديسه) في العقبة حيث وصلت التنافسية فيهما إلى 1.5 مترشحاً لكل مقعد مخصص لمجالس المحافظات في تلك الدوائر، كما تبين الأشكال رقم (9، 10، 11).



الشكل (9): يبين إجمالي أعداد المترشحين لمجلس المحافظات

المصدر: راصد



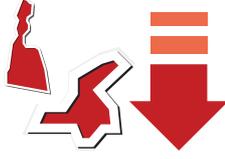
الشكل (10): يبين السيدات المترشحات لمقاعد مجالس المحافظات

المصدر: راصد

محافظتا جرش والعقبة

الأقل تنافسية

3.7 مترشحاً لكل مقعد

الدائرة (16) منطقة صويلح
في العاصمة الأعلى تنافسية

11 مترشحاً لكل مقعد



عدد المترشحين المتنافسين على المقعد الواحد	عدد المقاعد على مستوى المحافظة	عدد المترشحين على مستوى المحافظة	المحافظة
4.6	41	187	اربد
5.2	19	99	عجلون
3.7	17	63	جرش
4.1	35	143	المفرق
4.3	53	230	العاصمة
4.3	30	130	الزرقاء
4.6	23	105	البلقاء
4.5	16	72	مادبا
4.4	24	106	الكرك
4.1	15	61	الطفيلة
4.0	16	64	معان
3.7	15	55	العقبة
4.3	304	1,315	المجموع

المصدر: راصد

الشكل (11): يبين عدد المترشحين المتنافسين على كل مقعد في كل مجلس محافظة

2.4.7 تقرير راصد حول أعداد المترشحين لعضوية المجالس المحلية والبلدية والمترشحين لعضوية مجلس أمانة عمان

أظهرت النتائج بأن عدد المتقدمين بطلب ترشح أولي لعضوية المجالس البلدية والمحلية بما فيها أمانة عمان الكبرى وصل إلى 5023 مترشح ومترشحة منه 1109 سيدة وبنسبة وصلت إلى 22.1% من مجموع المترشحين الموزعين على 100 بلدية و355 مجلساً محلياً و 22 منطقة تابعة لأمانة عمان، كما يبين الشكل رقم (12).



وأظهرت النتائج أن 18 بلدية لم تحتو في هيكلتها على مجالس محلية وفقاً للنظام الخاص بتشكيل المجالس البلدية والمحلية، مما يعني أن الانتخابات ستكون مباشرة على أعضاء المجلس البلدي، فيما وصل عدد البلديات التي ضمت في تكوينها مجالس محلية 82 بلدية، وقد بلغ معدل التنافسية للمقعد الواحد المخصص لعضوية المجالس البلدية والمحلية 2.7 مترشحاً يتنافسون على المقعد الواحد.

وتُظهر معلومات التحليل التي عمل فريق راصد عليها أن أعلى المحافظات ترشحاً لعضوية مجالسها المحلية والبلدية كانت محافظة إربد، حيث بلغ عدد المترشحين فيها 1,283 مترشحاً ومترشحة بنسبة 25.5% من إجمالي المترشحين على مستوى المملكة منهم 267 سيدة، فيما كانت أقل المحافظات ترشحاً لمجالسها المحلية والبلدية هي محافظة العقبة، بعدد إجمالي بلغ فيها 94 مترشحاً ومترشحة وبنسبة 1.9% من مجموع المترشحين على مستوى المملكة منهم 28 سيدة، ويبيّن التقرير أن محافظة إربد هي الأعلى ترشحاً للسيدات حيث وصل عدد السيدات المترشحات فيها على عضوية المجالس البلدية والمحلية 267 سيدة أي ما نسبته 24.1% من مجموع السيدات المترشحات على مستوى المملكة، كما يبين الشكل رقم (13).

وضمن المعلومات التي جمعها فريق راصد وعمل على تحليلها، فإن أقل المترشحين على مستوى المجالس المحلية كان في مجلس محلي الكفرين التابع لبلدية الشونة الوسطى في محافظة البلقاء حين ترشح 4 مترشحين للتنافس على المقاعد المخصصة للمجلس المحلي (5 مقاعد)، أي أن جميع المترشحين سيفوزون بمقاعد المجلس المحلي إذا وافق مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب ولم يتقدم بحقهم طعونات، فيما كان أعلى المجالس المحلية ترشحاً هو مجلس مشارع المحلي التابع لبلدية طبقة فحل في محافظة إربد، حين وصل عددهم إلى 39 مترشحاً يليه مجلس محلي القادسية بعدد مترشحين 36 مترشح.

 <p>مادبا</p> <p>المجموع ذكور إناث</p> <p>175 141 34</p>	 <p>البلقاء</p> <p>المجموع ذكور إناث</p> <p>399 309 90</p>	 <p>الزرقاء</p> <p>المجموع ذكور إناث</p> <p>402 308 94</p>	 <p>عمّان</p> <p>المجموع ذكور إناث</p> <p>521 422 99</p>
 <p>جرش</p> <p>المجموع ذكور إناث</p> <p>231 180 51</p>	 <p>عجلون</p> <p>المجموع ذكور إناث</p> <p>295 230 65</p>	 <p>إربد</p> <p>المجموع ذكور إناث</p> <p>1,283 1,016 267</p>	 <p>المفرق</p> <p>المجموع ذكور إناث</p> <p>739 546 193</p>
 <p>العقبة</p> <p>المجموع ذكور إناث</p> <p>94 66 28</p>	 <p>الطفيلة</p> <p>المجموع ذكور إناث</p> <p>171 136 35</p>	 <p>معان</p> <p>المجموع ذكور إناث</p> <p>208 169 39</p>	 <p>الكرك</p> <p>المجموع ذكور إناث</p> <p>505 391 114</p>

المصدر: ראصد

الشكل (13): يبين أعداد المترشحين للانتخابات البلدية والمحلية وتوزيعهم على المحافظات

وتُبين المعلومات فوز 15 مجلساً محلياً بالتزكية، بعد ترشح أعداد متساوية أو أقل من المقاعد الخاصة بتلك المجالس، وذلك بموافقة موافقة مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب على ترشحهم وعدم تقديم طعونات بحقهم، وتوزعت المجالس الفائزة على محافظة العاصمة (5 مجالس محلية وهم مجلس الفيصلية ومجلس محلي الحاتمية ومجلس محلي الكتيفة والهاشمية واللسين ومجلس محلي أم العمدة والخضراء ومجلس محلي نتل وزعفران)، البلقاء (4 مجالس محلية وهم مجلس محلي الشونة الجنوبية ومجلس محلي الرامه ومجلس محلي النهضة ومجلس محلي الكفرين)، الزرقاء (مجلس واحد وهو مجلس محلي قري بني هاشم)، المفرق (مجلس محلي واحد وهو منشية الغياث)، جرش (مجلس واحد وهو المنصورة)، والكرك (3 مجالس محلية وهم مجلس محلي الثنية ومجلس محلي زيد بن حارثة ومجلس محلي تجمع سكاني الزهراء)، كما يبين الشكل رقم (14).

كما أشار التقرير إلى فوز 62 سيدة مترشحة لعضوية المجلس المحلي، لعدم ترشح أي سيدة أخرى للتنافس على مقاعد الكوتا في تلك المجالس، وتوزعت السيدات المتوقع فوزهنّ على محافظات؛ إربد (10 مترشحات)، البلقاء (12 مترشحة)، الزرقاء (3 مترشحات)، الطفيلة (مترشحة واحدة)، العاصمة (15 مترشحة)، العقبة (3 مترشحات)، الكرك (6 مترشحات)، المفرق (3 مترشحات)، جرش (3 مترشحات)، عجلون (مترشحة واحدة)، مادبا (مترشحتان)، معان (3 مترشحات)، كما يبين الشكل رقم (15).

المجلس المحلي	البلدية	المحافظة
الكفرين	بلدية الشونة الوسطى	محافظة البلقاء
الفيصلية (الدامخي، الجميل، الثريا)	بلدية ام الرصاص الجديدة	محافظة العاصمة
الحاتمية	بلدية لواء الموقر	محافظة العاصمة
الكتيفة والهاشمية واللسين	بلدية لواء الموقر	محافظة العاصمة
ام العمدة والخضراء	بلدية الجيزة	محافظة العاصمة
نتل والزعفران	بلدية الجيزة	محافظة العاصمة
الشونة الجنوبية	بلدية الشونة الوسطى	محافظة البلقاء
الرامة	بلدية الشونة الوسطى	محافظة البلقاء
النهضة	بلدية الشونة الوسطى	محافظة البلقاء
قرى بني هاشم	بلدية الهاشمية الجديدة	محافظة الزرقاء
منشية الغياث	بلدية الرويشد الجديدة	محافظة المفرق
المنصورة	بلدية برما الجديدة	محافظة جرش
الثنية	بلدية الكرك الكبرى	محافظة الكرك
زيد بن حارثة	بلدية الكرك الكبرى	محافظة الكرك
تجمع سكاني (الزهراء)	بلدية عبد الله بن رواحة	محافظة الكرك

المصدر: راصد

الشكل (14): يبين المجالس المحلية الفائزة بالتركية



المصدر: راصد

الشكل (15): يبين توزيع وأعداد السيدات الفائزات بعضوية المجالس المحلية بالتركية

كما أظهر التقرير أن مجلسين محليين لم ترشح بهما أية سيدة، وهما مجلس المغير التابع لبلدية إربد الكبرى، ومجلس الكفرين التابع لبلدية الشونة الوسطى في محافظة البلقاء.

أما فيما يخص المعلومات بما يتعلق بمرشحي المجالس المحلية على مستوى البلديات، كانت بلدية إربد الكبرى التابعة لمحافظة إربد الأعلى ترشحا للمجالس المحلية على مستوى المملكة بعدد بلغ 265 مترشحا ومترشحة بينهم 54 سيدة، تلتها بلدية الكرك الكبرى التابعة لمحافظة الكرك والتي بلغ عدد المترشحين فيها 149 مترشحا ومترشحة منهم 33 سيدة، أما أقل البلديات ترشحا فكانت بلدية الشراه التابعة لمحافظة معان والتي بلغ عدد المترشحين فيها 13 منهم سيدتان.

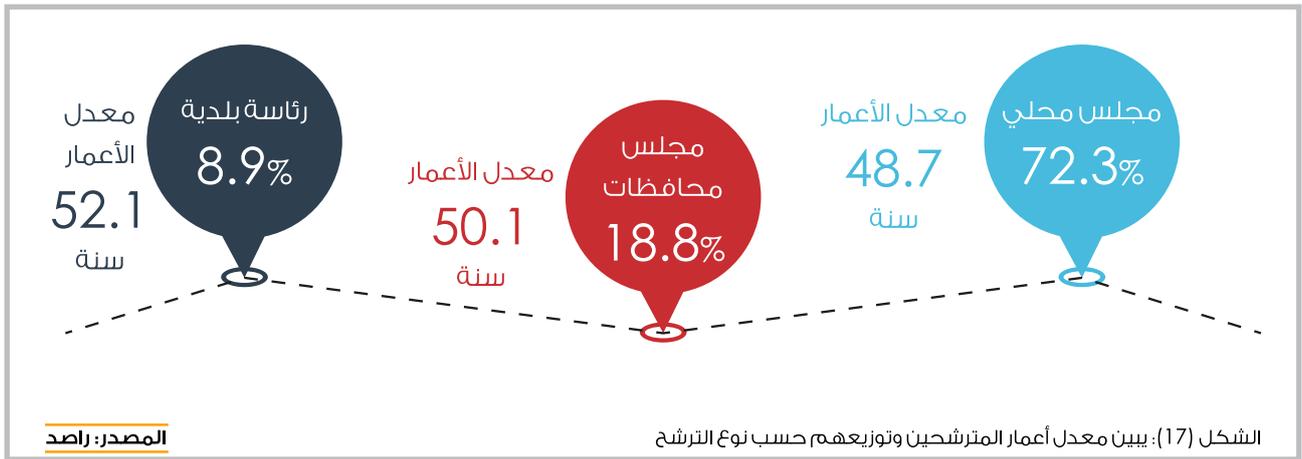
كما أظهرت المعلومات أن بلديتين فازت مرشحات مجالسها المحلية بعضوية المجلس البلدي بالتزكية، لعدم تجاوز عدد المترشحات في تلك المجالس لعدد المقاعد المخصصة لكوتا السيدات وهي بلديتا الجفر والشراه التابعتان لمحافظة معان.

2.4.8 تقرير راصد حول معدل أعمار المترشحين للانتخابات البلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية)

عمل فريق راصد على تحليل المعلومات المتوافرة الخاصة بأعمار المترشحين ليتبين أن معدل أعمار جميع المترشحين على مستوى المملكة بلغ 49.2 سنة، كما يبين الشكل رقم (16).



وبين التقرير الذي أصدر بتاريخ 2017/7/17 أن معدل الأعمار الخاص بالمترشحين الذكور قد وصل إلى 50.1 سنة، فيما كان معدل أعمار المترشحات الإناث 43.9 سنة، وشمل التقرير تحليلات على مستوى نوع الترشح حيث تبيّن أن معدل أعمار المترشحين لمجالس المحافظات بلغ 50.1 سنة، فيما بلغ معدل المترشحين للمجالس المحلية 48.7 سنة، بينما وصل معدل أعمار المترشحين لموقع رئاسة البلدية 52.1 سنة، كما يبين الشكل رقم (17).



وأظهر التقرير أن معدل أعمار السيدات المترشحات لمجالس المحافظات (اللامركزية) بلغ 46.1 سنة، و معدل الأعمار للسيدات المترشحات للمجالس المحلية بلغ 43.7 سنة، وأن معدل الأعمار للسيدات المترشحات لموقع رئاسة البلدية بلغ 43.7 سنة، وأظهر التقرير أن أكبر المترشحين عمراً من مجمل المترشحين للانتخابات البلدية ومجالس المحافظات بلغ عمره 79 سنة، ووصل عدد الذين ترشحوا للانتخابات بعمر 25 سنة 32 مترشحاً منهم 12 أنثى.

وفيما يخص الفئات العمرية، أظهر التقرير أن أكثر الفئات ترشحاً لجميع المجالس هي الفئة العمرية الممتدة من 54-50 بنسبة 20.4% من مجموع المترشحين على مستوى المملكة، تلتها الفئة العمرية 45-49 سنة بنسبة 19.0% من مجموع المترشحين، أما أقلها تواجداً فهي الفئة العمرية 25-29 سنة بنسبة بلغت 4.0% من مجموع المترشحين على مستوى المملكة، ويّين التقرير أن 33.1% من مجمل المترشحين تراوحت أعمارهم ما بين 40 – 49 سنة،

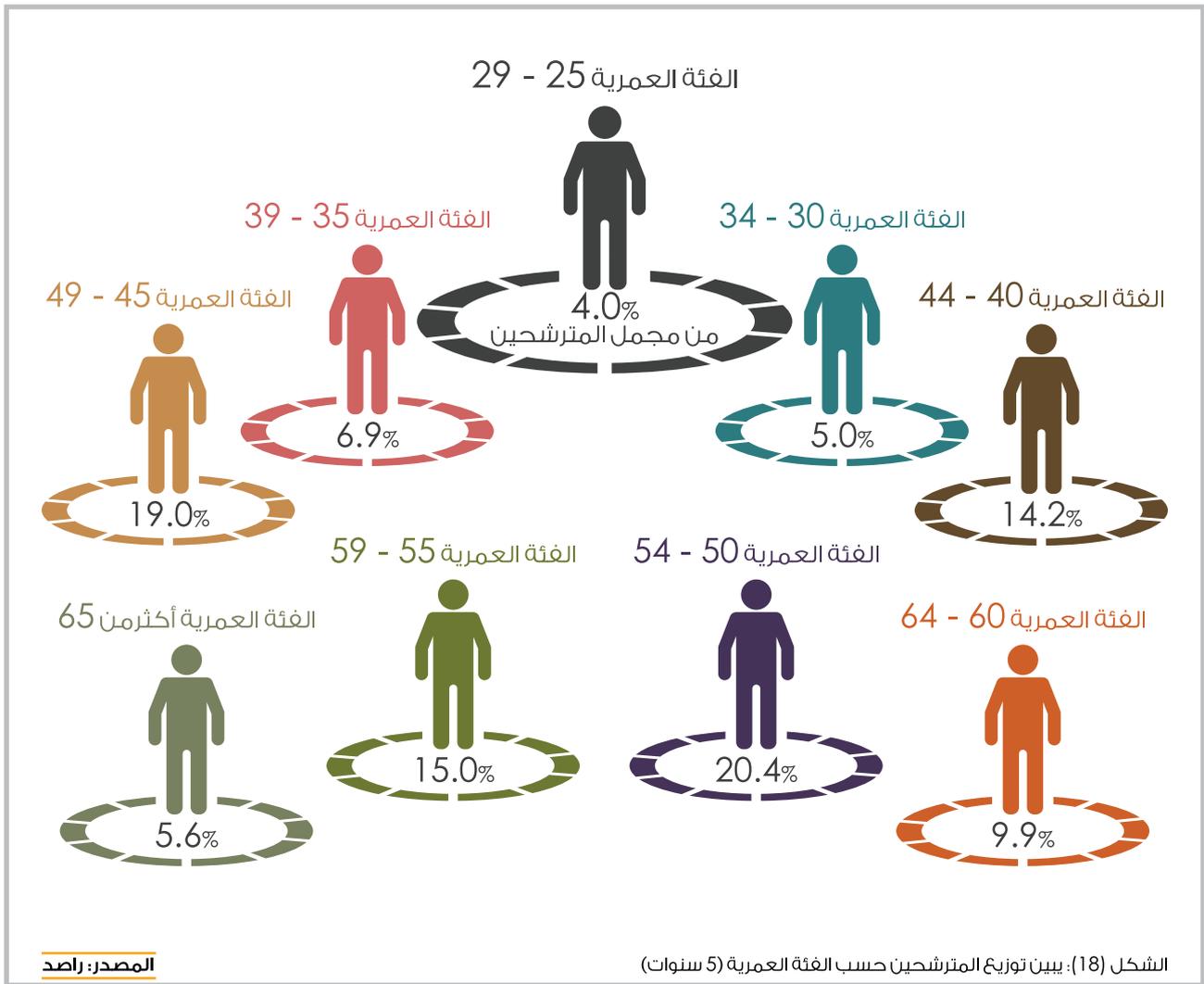
ويظهر التقرير أن المترشحين الذين تراوحت أعمارهم بين 45 – 49 سنة هم أكبر فئة عمرية مترشحة لعضوية المجالس البلدية والمحلية وبنسبة وصلت إلى 19.9% من إجمالي المترشحين لعضوية المجالس البلدية والمحلية ، أما فيما يخص المترشحين لمجالس المحافظات فيتبين أن الذين تراوحت أعمارهم بين 50-54 سنة هم أكثر فئة عمرية مترشحة لعضوية تلك المجالس وبنسبة وصلت إلى 23.3% من إجمالي المترشحين، وبالنسبة للمترشحين لموقع رئاسة البلدية فيتبين أن الذين تراوحت أعمارهم 50 – 54 سنة هم أكثر فئة مترشحة وبنسبة وصلت 22.4% من إجمالي المترشحين.

وفيما يتعلق بترشح الشباب لعضوية المجالس المحلية ومجالس المحافظات، فيظهر التقرير أن نسبة المترشحين الذين تراوحت أعمارهم من 25 – 34 سنة قاربت 9% من إجمالي المترشحين لتلك المجالس، بينما وصلت نسبة الذين ترشحوا لموقع رئيس البلدية ضمن نفس الفئة العمرية فيتبين أن 3% فقط من إجمالي المترشحين أعمارهم تراوحت بين 25 – 34 سنة.

وبالحديث عن المترشحين الذين تجاوزت أعمارهم 65 سنة، فأظهرت النتائج أن نسبة المترشحين لعضوية المجالس المحلية ضمن هذه الفئة وصلت إلى 5.2% من إجمالي المترشحين، فيما ارتفعت النسبة للمترشحين لعضوية مجالس المحافظات إلى 6.5% من إجمالي المترشحين، فيما لوحظ ارتفاعها أكثر في المقاعد المخصصة لرئاسة البلديات بحيث وصلت نسبتها إلى 7.2% من إجمالي المترشحين.

عند الانتقال للبيانات الخاصة بأعمار السيدات المترشحات للمجالس المحلية ومجالس المحافظة، نجد بأن معدل أعمار السيدات المترشحات للمجالس المحلية بلغ 43.7 سنة، منخفضاً عن معدل أعمار السيدات المترشحات لمجالس المحافظات والذي بلغ 46.1 سنة، ومعدل أعمار السيدات المترشحات لموقع رئاسة البلدية على مستوى المملكة حيث بلغ 44 سنة.

وعند تحليل المعلومات المتعلقة بالفئات العمرية للمترشحين ومقارنتها والاختلاف على مستوى المحافظات، نجد بأن الفئة العمرية من 54-50 هي الفئة الأكثر ترشحاً في جميع المحافظات بنسب متفاوتة، في حين أن محافظة العقبة هي المحافظة التي كان عدد المترشحين فيها من الفئة العمرية 25-29 الأعلى على مستوى المحافظات بنسبة مترشحين بلغت 8.2% من إجمالي المترشحين على مجالس محافظة العقبة سواءً المحلية أو البلدية أو المحافظات أو حتى رئاسة البلدية، وكانت محافظة الكرك الأعلى ترشيحاً لفئة الأعمار التي تجاوزت 65 سنة، بنسبة بلغت 8.2% من مجموع مترشحي المحافظة على مجالسها المحلية والمحافظة ومقاعد رؤساء البلديات، كما يبين الشكل رقم (18).



الباب الثالث: مراقبة
مرحلة الحملات الانتخابية
للمترشحين



3.1 مقدمة

تعتبر عملية مراقبة الحملات الانتخابية من الدلالات التي يمكن الارتكاز عليها لمعرفة مدى دقة تطبيق الإدارة الانتخابية وأعمالها لما ورد في القوانين الناظمة للعملية الانتخابية والتعليمات الانتخابية التي أصدرتها الهيئة المستقلة للانتخاب وخصوصاً فيما يتعلق بالسقوف المالية والإنفاق المالي الذي حددته التعليمات الخاصة بالدعاية الانتخابية، كما تتضمن مراقبة مرحلة الحملات الانتخابية تقييم المشهد الانتخابي وتتبع الأدوات التي يستخدمها المترشحون إبان حملتهم الانتخابية وتتبع الحوادث والانتهاكات الممكن حدوثها أثناء تلك المرحلة، ومن الجدير بالذكر بأن الحوادث والانتهاكات يمكن أن تكون من قبل المترشحين من جهة أو الناخبين من جهة أخرى، كما تتضمن هذه المرحلة مراقبة أداء الإدارة الانتخابية ومستوى علاقتهم مع المترشحين ومدى التزامها بتطبيق المعايير الدولية ضمن هذه العلاقة كالعادلة الانتخابية والشفافية الانتخابية.

يمنح النظام الانتخابي والإطار القانوني للانتخاب في جميع الممارسات الديمقراطية فترة زمنية تختلف من دولة لأخرى يستطيع فيها المرشح أو الحزب ممارسة نشاطهم الانتخابي لاستقطاب الجماهير، وتعدّ هذه الفترة من الفترات التي تشهد تجاوزات كثيرة، ويمكن من خلال الإطار القانوني الناظم لفترة الحملات الانتخابية احتواء أي مخالفات وتجاوزات يمكن أن تحدث أثناء الفترة. وعمل فريق راصد في هذه المرحلة على متابعة ورصد فترة الحملات الانتخابية، ومدى تطبيق التعليمات التنفيذية الخاصة بقواعد حملات الدعاية الانتخابية للانتخابات البلدية استناداً لأحكام الفقرة (و) من المادة (12) من قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012 وتعديلاته، والفقرة (ب) من المادة (44) من قانون البلديات رقم (41) لسنة 2015، والفقرة (ب) من المادة 27 من قانون اللامركزية رقم 49 لسنة 2015، وبحسب التعليمات المذكورة فقد حُددت الفترة الزمنية الخاصة بالدعاية الانتخابية للمترشحين من تاريخ بدء الترشيح وتنتهي قبل أربع وعشرين ساعة من يوم الاقتراع.

تهدف عملية مراقبة الحملات الانتخابية للمترشحين إلى تقييم مدى توافر فرص متساوية للمرشحين للتعبير عن دعاياتهم الانتخابية من خلال مجموعة من المؤشرات التي تم اعتمادها من قبل تحالف راصد لمراقبة الانتخابات مثل قياس الوصول الإعلامي للمرشحين بدرجة متساوية وتتبع الموارد المالية للمرشحين وآلية استعمالها خلال فترة الدعاية الانتخابية وتتبع أسلوب الإنفاق المالي للمرشحين وكيفية متابعة الهيئة المستقلة للانتخاب لأسس الإنفاق التي تم اعتمادها في التعليمات التنفيذية الخاصة بالدعاية الانتخابية، ومدى مطابقتها هذه الحملات لأحكام القانون والتعليمات التنفيذية الصادرة عن الهيئة.

تأتي أهمية مراقبة الحملات الانتخابية لما في جوهر تلك المرحلة من تأثير على الناخبين، من خلال وسائل الإعلام المختلفة، على أن يكون ذلك التأثير وفقاً للقانون، وضمن المعايير الفضلى المستخدمة وعدم تجاوزها بمخالفاتها.

3.2 الإطار المنهجي

عمل فريق راصد على مراقبة مرحلة الحملات الانتخابية من خلال 115 راصداً ميدانياً تم توزيعهم على المناطق الانتخابية وتم إعداد نماذج خصيصاً لمراقبة هذه المرحلة، كما تم استخدام التطبيق الإلكتروني الذي يستطيع من خلاله الراصد أن يرسل المعلومات التي تم جمعها من خلال مراقبته الميدانية بشكل مباشر، وفيما يخص النماذج التي تم توزيعها على المراقبين خلال مرحلة الحملات الانتخابية فوزعت على ثلاثة نماذج لتكون مصادر لمعلومات المراقبة خلال هذه الفترة وقياس مدى تطبيق المواد القانونية التي تنظمها، وهي:

3.2.1 النموذج الأول: نموذج مشاهدات الراصد خلال الحملات الانتخابية

تم تخصيص هذا النموذج لجمع المعلومات حول المشاهدات المباشرة للمراقب الميداني من خلال زيارة الفعاليات الانتخابية للمرشحين على اختلاف أنواعها، وذلك لقياس مدى توافق تلك الفعاليات والظروف المحيطة بها مع كل من الإطار القانوني الناظم للحملات الانتخابية والمعايير الدولية الخاصة بعدالة وحرية العملية الانتخابية في مرحلة استقطاب جمهور الناخبين، ويمكن من خلال هذا النموذج تحديد مدى الإقبال النسائي والشبابي للفعالية التي تم رصدها، ويمكن معرفة ما إذا تم توزيع البيان الانتخابي الخاص بالمرشح، وإذا كانت هناك أي إساءة لمرشح آخر أو حزب آخر، وإذا كان هناك أي شعارات عنصرية أو إقليمية خلال خطاب المرشح، ويمكن رصد الحضور من الجهات الرسمية الحكومية أو الإعلامية خلال الفعالية، ويمكن من خلال هذا النموذج توثيق أي مشادات كلامية أو مشاجرات، وقياس مدى تواجد الأجهزة الأمنية أو الشخصيات ذات التأثير والنفوذ مقارنة بباقي فعاليات المرشحين، ومن خلال هذه النماذج يمكن رصد أي استخدام لأي من الموارد الحكومية أثناء أي من فعاليات المرشحين، حيث تم جمع 732 نموذجاً لمراقبة الفعاليات الانتخابية في جميع الدوائر الانتخابية.

3.2.2 النموذج الثاني: نموذج تقرير حادثة انتخابية خلال فترة حملات الترشح

تم تخصيص هذا النموذج لجمع المعلومات حول أبرز الانتهاكات والحوادث التي وقعت خلال فترة الحملات الانتخابية، مثل حوادث شراء الأصوات وأحداث العنف الانتخابي بين جمهور المرشحين، حيث تم جمع 114 نموذجاً تبليغ عن حوادث انتخابية في مختلف الدوائر الانتخابية.

3.3 نتائج مراقبة فترة الحملات الانتخابية

ومن خلال مراقبة راصد لهذه المرحلة تم رصد الكثير من الأحداث والتجاوزات، وأظهرت هذه المرحلة قصور قانون الانتخاب فيما يتعلق بتنظيم حملات المرشحين والقوائم، وكما ظهر غياب الإرادة الحقيقية لمكافحة التجاوزات من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب وخصوصاً ظاهرة شراء الأصوات، كما تبين عدم وجود أدوات كافية تمتلكها السلطة الانتخابية لتفعيل الإطار القانوني الناظم لعملية مراقبة الدعاية الانتخابية، وسجل فريق راصد مجموعة من الحوادث التي رافقت مرحلة الحملات الانتخابية إلا أن هذه الحوادث لم يكن لها تأثيراً جوهرياً في مجمل العملية الانتخابية كما أنها لم تكن ممنهجة.

3.3.1 ظاهرة شراء الأصوات

يعتبر شراء الأصوات مخالفاً لما ورد في قانون البلديات وقانون اللامركزية لعام 2015، وشهدت هذه الانتخابات تراجعاً ملحوظاً لعملية شراء الأصوات (المال الأسود) بالمقارنة مع الانتخابات السابقة، كما ان الهيئة المستقلة لم تعلن عن أي قضايا تم تحويلها للنائب العام على خلاف الانتخابات النيابية لعام 2016 والتي أعلنت الهيئة فيها عن تحويل 4 أشخاص للقضاء على أثر شكاوى متعلقة باستعمال المال الأسود، ومن الجدير ذكره أن بعض المواطنين تحدثوا عن وجود لشراء أصوات إبان فترة الدعاية الانتخابية إلا أن ذلك لم يتم إثباته بدليل ملموس.

3.3.2 سقف الحملات الانتخابية للمرشحين والإفصاح المالي حول موارد تمويل

الحملة الانتخابية وأوجه إنفاق هذه الموارد

أوردت الهيئة المستقلة للانتخاب في التعليمات التنفيذية رقم 7 الخاصة بقواعد الحملات الانتخابية الخاص بالبلدية ضمن المادة رقم (12 - ج) سقفاً مالياً يتوجب على المترشحين للانتخابات البلدية التقيد به وقد تضمن النص بحق للمترشح لمنصب رئيس البلدية للفئة الأولى أن ينفق ما مقداره 20 ألف دينار أردني فقط والمترشح لعضوية المجالس المحلية والبلدية ضمن هذه الفئة أن ينفق 10 آلاف دينار أردني فقط، كما تضمنت المادة (12 - ج) سقفاً مالياً للمترشحين لبلديات الفئة الثانية بما مقداره 15 ألف دينار للمترشح لمنصب رئيس البلدية و8 آلاف للمترشح لعضوية البلدية أو المجالس المحلية ضمن الفئة الثانية، ووصل السقف المالي للمترشحين لبلديات الفئة الثالثة على منصب رئيس البلدية إلى 8 آلاف دينار والمترشح لعضوية 5 آلاف دينار، إلا أنه ورغم وجود نصوص قانونية ألزمت الهيئة المترشحين أن يتقيدوا بها إلا أننا وفي ذات الوقت لم نجد أي آلية تم نشرها من قبل الهيئة المستقلة تستطيع من خلالها تتبع الإنفاق المالي للمترشحين مما يعني أن الهيئة المستقلة للانتخاب لم تطبق النص القانوني التي وضعته ولاحظ فريق راصد أن فترة الحملات الانتخابية شهدت تجاوزات عديدة من قبل المترشحين للسقوف المالية ويظهر ذلك جلياً من حجم الدعاية الانتخابية والمقرات الانتخابية خصوصاً المترشحين لمنصب رئيس البلدية.

وفي ذات السياق أوردت الهيئة ضمن التعليمات التنفيذية رقم والمتعلقة بقواعد حملات الدعاية الانتخابية لانتخابات مجالس المحافظات في المادة رقم (12 - ج) يحدد السقف الإجمالي للإنفاق على الحملة الانتخابية للمترشحين لعضوية مجالس المحافظات في محافظات العاصمة والزرقاء وإربد بمبلغ 30 ألف دينار كما تم تحديد مبلغ 20 ألف دينار للمترشحين لعضوية مجالس المحافظات لباقي المحافظات، وكما تم ذكره آنفاً لم يتم وضع أي أدوات وآليات يمكن أن تتيح للهيئة تتبع الإنفاق المالي لمترشي مجالس المحافظات.

وعلى الرغم من التفاوت الكبير في إنفاق المرشحين في الدوائر (عمان، إربد، الزرقاء) مقارنة بباقي الدوائر الانتخابية في المملكة، فمن المرشحين من كان حجم إنفاقه كبيراً ومنهم من كان حجم إنفاقه بسيطاً، وذلك يعود إلى القدرة المالية للمرشح مما أثر على مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين، وهذا ما نوه له راصد في جميع توصياته المتعلقة بهذا المجال، حيث طالب راصد بالعدالة في توزيع سقف الإنفاق المالي لتحقيق العدالة بين المترشحين ومحاربة ظاهرة شراء الأصوات،

3.3.3 التقيد بالفترة القانونية للحملات الانتخابية من قبل مرشحي الانتخابات النيابية 2016

بدأ بعض المرشحين للانتخابات البلدية ومجالس المحافظات لعام 2017 ببث دعايتهم الانتخابية على بعض المحطات الفضائية الخاصة وعدد كبير من المواقع الإلكترونية قبل الموعد القانوني للحملة الانتخابية، وهذا مرتبط أيضاً بعدم الإفصاح وتحديد سقف نفقات الحملة الانتخابية الأمر الذي جعل المرشحين المقتردين مادياً يبدأون حملاتهم عبر هذه القنوات قبل الموعد القانوني، كما أن معظم المترشحين لم يلتزموا بالصمت الانتخابي والذي يسبق يوم الاقتراع بـ 24 ساعة واستمروا بنشر دعايتهم الانتخابية.

3.3.4 تعليق لافتات وصور ودعايات المرشحين بشكل مخالف للقانون

بدأت فترة الدعاية الانتخابية بتاريخ 2017/7/3 مع بدء تسجيل المرشحين كما أجازت التعليمات التنفيذية الخاصة بالحملات الانتخابية ومنذ بدء فترة الحملات، انتشرت الياقطات والدعايات وصور المرشحين بأرجاء وشوارع مختلف الدوائر الانتخابية، حيث كان بعض من هذه الدعايات والصور واللافتات مخالفاً لما نصت عليها التعليمات التنفيذية الخاصة بحملات الدعاية الانتخابية للبلديات ومجالس المحافظات والتي نصت على عدم وضع أي يافطة أو صورة بشكل يؤدي إلى حجب الرؤية عن أي لافتة لأي مرشح آخر، وكانت الدعايات الانتخابية تنتشر على العواكس والشواخص المرورية بشكل ملفت للنظر وأعلنت الهيئة عن إزالتها للعديد من الدعايات المخالفة إلا أنها وفي ذات الوقت لم تتخذ أي اجراءات قانونية من شأنها من أن تحدّ من تكرار مثل هذه المخالفات.

3.3.5 الاعتداء على صور وياфطات المرشحين

تعرض عدد كبير من يافطات المرشحين إلى الإعتداءات والتمزيق، ولم يتم اتخاذ أي إجراءات تذكر بحق المعتدين على هذه اليافطات، حيث تم رصد حالات اعتداء متكررة بالتمزيق والتخريب وتمزيق يافطات عدد من المرشحين في بعض مناطق المملكة، وتكررت الشكاوى حول تكسير وتحطيم يافطات انتخابية مختلفة، وأورد الراصدون من خلال النماذج المعدة لرصد الحوادث الانتخابية خلال فترة الحملات الانتخابية أن 16% من الحوادث كانت سرقة وتخريب لمواد الحملات الانتخابية.

3.3.6 آليات التواصل مع المترشحين

اتخذ معظم المترشحين من المقرات الانتخابية وسائل يتم من خلالها استقطاب الناخبين، إلا أنه ومن خلال المعلومات التي أوردها فريق راصد الميداني وصلت نسبة المترشحين الذين يستعملون الفيسبوك كأداة لاستقطاب الناخبين إلى 53% ولوحظ أن معظم المترشحين لمنصب رئيس البلدية صمموا حملات كبيرة على الفيسبوك تبعهم المترشحين لعضوية مجالس المحافظات، وبشكل عام تأخر العديد من المرشحين في افتتاح مقراتهم الانتخابية، فمثلاً لوحظ ضعف في حراك المترشحين على مستوى المملكة.

3.3.7 بيان راصد حول مراقبة الحملات الانتخابية

بعد انقضاء ما يقارب الأسبوعين على بدء فترة الحملة الانتخابية، تم رصد مجموعة من التجاوزات التي قام بها بعض أنصار المترشحين للانتخابات البلدية ومجالس المحافظات كما تم تسجيل مجموعة من الملاحظات منذ بدء فترة الحملات الانتخابية وهي:

1. شهد النشاط الانتخابي ارتفاعاً في الوتيرة بشكل تصاعدي خلال أول أسبوعين بعد تسجيل المترشحين.
2. تم رصد افتتاح مجموعة من المقرات الانتخابية للمترشحين حيث وصلت نسبة المترشحين الذين افتتحوا مقارهم الانتخابية إلى 9% من إجمالي المترشحين، كما لوحظ أن أغلب المقرات التي تم افتتاحها هي مقرات خاصة لمترشي رئاسة البلدية.
3. لوحظ أن بعض الدعايات الانتخابية خصوصاً في عمان واربد والزرقاء، وضعت في أماكن أثارت شكوى المواطنين وسائقي السيارات خصوصاً تلك التي تم تعليقها على الإشارات الضوئية أو تم تعليقها على أعمدة الكهرباء على ارتفاع منخفض أو تم تعليقها على التقاطعات والدورات المرورية، مع العلم أن الهيئة أزالّت مجموعة من اللوحات المخالفة، ولتكريس العدالة يجب أن يتم التعامل مع جميع المخالفات الخاصة بأماكن تواجد الدعاية الانتخابية.
4. تم ملاحظة تنفيذ العديد من الاجتماعات العشائرية والمناطقية بهدف انسحاب بعض المرشحين لغايات فرز مرشح واحد لتمثيل التجمع العشائري أو المنطقة، كما شهدت بعض المناطق انسحابات غير رسمية أي بمعنى تم الاتفاق على الانسحاب بين المترشحين دون تقديم طلبات انسحاب رسمية للهيئة المستقلة للانتخاب.

5. شهد الحراك الانتخابي الخاص بموقع رئاسة البلدية تنافسية عالية أكبر من التنافسية التي تشهدها عضوية المجالس المحلية وعضوية مجالس المحافظات.
6. شهد الحراك الانتخابي على وسائل التواصل الاجتماعي ارتفاعاً ملحوظاً يوماً بعد يوم، حيث أن معظم المترشحين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي للترويج عن أنفسهم وعن برامجهم في حال وجودها.
7. تم توثيق مجموعة من الدعايات الانتخابية التي يستخدمها المترشحون من خلال إرسال رسائل نصية قصيرة (SMS) عبر شركات الهواتف النقالة الخاصة.
8. البرامج الانتخابية بدت ضئيلة جداً مقارنة بالانتخابات النيابية لعام 2016 إذ لم يعمل معظم المترشحين على توزيع برامجهم على القواعد الانتخابية بما يفهم المترشحين الذين افتتحوا مقرهم الانتخابية.
9. معظم المترشحين كانوا يقومون بنشر حملتهم الانتخابية عبر الإعلام وذلك من خلال المواقع الإخبارية الإلكترونية والمحطات الفضائية الخاصة والجرائد الدعائية، وظهر ذلك جلياً للمترشحين في محافظة العاصمة وأربد.
10. تم رصد أكثر من 190 حالة اعتداء على يافطات ومنشورات مترشحين من قبل أنصار مترشحين آخرين، واستقبل راصد مجموعة من الشكاوى من قبل المترشحين حول الحوادث التي تؤثر على دعايتهم الانتخابية.

3.3.8 تقرير راصد حول الخلفيات العلمية والمهنية والقواعد التي يركز عليها مترشحو رئاسة البلديات

نقذ فريق راصد لمراقبة الانتخابات دراسة خاصة بالمترشحين والمترشحات لموقع رئاسة البلدية حيث تم مقابلة جميع المترشحين من خلال منهجية كمية ارتكزت على توجيه أسئلة إلى المترشحين لموقع رئاسة البلدية سواءً بالمقابلة الشخصية من خلال مراقبي راصد الميدانيين أو من خلال الاتصال الهاتفي المباشر مع المترشح أو المترشحة.

وبينت نتائج المقابلات فيما يخص الخلفية الوظيفية (المهنة) التي يمارسها المترشح سواءً أثناء الترشح أو قبل ذلك، فشكل المتقاعدون العسكريون 37% من إجمالي المترشحين، بينما مثل ما نسبته 23% من المترشحين موظفين حكوميين سابقين، فيما وصلت نسبة رجال الأعمال المترشحين إلى 13% من إجمالي المترشحين.

وأشارت نتائج المقابلات أن نسبة المترشحين لرئاسة البلدية والذين حصلوا على درجة تعليمية أقل من الثانوية وصلت إلى 11% من مجموع المترشحين، فيما بلغت نسبة الذين حصلوا على البكالوريوس 31% من إجمالي المترشحين، وكانت نسبة المترشحين الذين حصلوا على شهادة دراسات عليا (ماجستير ودكتوراه) 11% من إجمالي المترشحين.

وفيما يخص الانتماء الحزبي فقد تبين أن نسبة المترشحين لموقع رئاسة البلدية من أعضاء الأحزاب الأردنية شكلوا 1% فقط من إجمالي المترشحين، و 1% أيضاً للمترشحين الذين كانوا أعضاء في أحزاب في وقت سابق، بينما وصلت نسبة المستقلين حسب ما أورد المترشحين إلى 98% من إجمالي المترشحين.

كما أشارت المعلومات التي تم استخراجها من المقابلات إلى أن 3 نواب سابقين ترشحوا لموقع رئيس البلدية، فيما وصل عدد رؤساء البلديات السابقين الذين ترشحوا خلال هذه الانتخابات إلى 100 رئيس بلدية سابق، بينما ترشح 50 عضو مجلس بلدي سابق لرئاسة البلدية، فيما بينت النتائج أن 385 مترشحاً يخوضون تجربة الانتخابات للمرة الأولى.

وارتكز 62% من المترشحين على إجماعاتهم العشائرية عند ترشحهم لموقع رئاسة البلدية، فيما ارتكز 30% من المترشحين على إجماعاتهم المنطقية، ولم يجب ما نسبته 7% من إجمالي المترشحين على السؤال المتعلق بالقاعدة التي يرتكز عليها المترشح، فيما وصلت نسبة الذين يرتكزون على قاعدتهم الحزبية إلى 1% فقط من إجمالي المترشحين.

وفيما يتعلق بالحملة الانتخابية، فقد أشارت النتائج إلى أن 57% من المترشحين بدأوا بنشر حملتهم الانتخابية، حيث كانت نسبة الذين نشروا حملتهم على المواقع الإلكترونية 54% من مجموع الذين بدأوا بنشر حملتهم الانتخابية، بينما وصلت نسبة الذين يروجون لأنفسهم من خلال بروشورات يتم توزيعها على القواعد الانتخابية إلى 25%، ونشر ما نسبته 74% من المترشحين لموقع رئاسة البلدية حملتهم الانتخابية على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، فيما قال ما نسبته 71% أنهم نشروا يافطات خلال حملتهم الانتخابية.

وأفادت نتائج المقابلات أن 15% من إجمالي المترشحين لموقع رئاسة البلدية قالوا بأن موازنتهم التقديرية لحملتهم الانتخابية لن تتجاوز 1000 دينار، فيما قال 42% منهم أن موازنتهم التقديرية لحملتهم الانتخابية ستكون بين 1001 دينار إلى 5000 دينار، بينما وصلت نسبة المترشحين الذين ينوون إنفاق 5001 – 10000 دينار إلى 20%، وكانت نسبة الذين ينوون إنفاق 10001 دينار ولغاية 20000 دينار 14% من إجمالي المترشحين، وقال ما نسبته 2% أنهم سينفقون من 20001 دينار ولغاية 50000 دينار خلال حملتهم الانتخابية.

وعن مصادر تمويل الحملات الانتخابية فقد بينت الدراسة أن 95% من المترشحين سيمولون حملتهم الانتخابية ذاتياً، فيما قال 3% من إجمالي المترشحين أن عشائرتهم ستمول حملتهم الانتخابية، بينما أورد ما نسبته 1% من المترشحين أن حملتهم الانتخابية ستكون بتمويل الإجماعات المنطقية التي يرتكزون عليها، و 1% من المترشحين قالوا بأن رجال أعمال ستمول حملتهم الانتخابية.

وضمن سياق الحملات الانتخابية وقياس مدى معرفة المترشحين لموقع رئاسة البلدية بما يخص سقف الإنفاق المخصص له حسب البلدية المترشح لها والتي تضمنتها التعليمات التنفيذية الخاصة بالحملات الانتخابية وتم نشرها على الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة للانتخاب، فبينت نتائج المقابلات أن 79% من المترشحين لا يمتلكون المعرفة حول سقف الإنفاق المخصص لبلديته.

وأفادت نتائج المقابلات فيما يتعلق بوجود برنامج انتخابي، أن 35% من المترشحين يمتلكون برنامجاً انتخابياً وقاموا بنشره للقواعد الانتخابية، فيما قال 48% من المترشحين أنهم سيقومون ببناء برنامج انتخابي خاص بهم وسينشرونه لقواعدهم الانتخابية في وقت لاحق، بينما قال 17% من إجمالي المترشحين أنهم لا يمتلكون برنامجاً انتخابياً لحملتهم الانتخابية.

وبحسب المعلومات المنشورة على موقع الهيئة المستقلة للانتخاب فقد انسحب من خوض غمار انتخابات رئاسة البلديات، 18 مترشحاً منهم سيدة واحدة، توزعوا كالاتي (الكرك: مترشحان)، (المفرق: 3 مترشحين)، (إربد: 4 مترشحين)، (مادبا: مترشح واحد)، (العاصمة: مترشحان)، (عجلون: 4 مترشحين)، (جرش: مترشح واحد)، (معان: مترشح واحد)، ورُفض ترشيح 5 لمنصب رئيس البلدية توزعوا على محافظات (الزرقاء: مترشحان)، (المفرق: مترشح واحد)، (الكرك: مترشح واحد)، (جرش: مترشح واحد).

الخلفية المهنية



الخلفية الحزبية



الدرجة العلمية



الترشح للانتخابات البلدية أو البرلمانية سابقاً



وجود برنامج انتخابي



تواجد المترشح على الفيس بوك

لا يوجد

26%



حساب شخصي مع صفحة عامة

37%



حساب شخصي بدون صفحة عامة

37%



البدء بنشر الحملة الانتخابية

لا
43%نعم
57%

إمام المترشحين بالسقف المسموح للحملة الانتخابية

لا
79%نعم
21%

مصادر تمويل الحملة الانتخابية

رجال أعمال

1%



مناطق

1%



عشائري

3%



ذاتي

95%



الأدوات التي استخدمها المترشحون الذين بدأوا نشر حملتهم الانتخابية

فيس بوك

74%



يافطات

71%



بروشورات

25%



اجتماعات للقاعدة الانتخابية

51%



مواقع الكترونية

54%



الموازنة المرصودة للحملة الانتخابية

20001 - 50000 دينار

2%

10001 - 20000 دينار

14%

10000 - 5001 دينار

20%

1001 - 5000 دينار

49%

أقل من 1000 دينار

15%

القاعدة التي يعتمد عليها المترشح

لم يجب

7%



اجماع مناطقي

30%



اجماع حزبي

1%



اجماع عشائري

62%



3.3.9 تقرير راصد حول الخلفيات العلمية والمهنية والقواعد التي يركز عليها مترشحو مجالس المحافظات

استكمالاً لعملية مراقبة الانتخابات وإيماناً من راصد بضرورة تكريس الشفافية وتوفير جميع المعلومات اللازمة للمواطنين الخاصة بالمترشحين بشكل خاص والعملية الانتخابية بشكل عام، عمل فريق راصد على مقابلة ما نسبته 96% من مجموع المترشحين والمترشحات لعضوية مجالس المحافظات، وتم اعتماد منهجية كمية ارتكزت على توجيه أسئلة من خلال مراقبي راصد الميدانيين أو من خلال الإتصال الهاتفي المباشر مع المترشح أو المترشحة.

وبحسب نتائج المقابلات تبين أن 35.9% من المترشحين يحملون شهادات بكالوريوس، فيما بلغت نسبة المتحصلين على الشهادة الثانوية إلى 25.9% من إجمالي المترشحين، و15.9% نسبة المترشحين الذين حازوا على شهادات عليا (ماجستير ودكتوراه)، فيما كانت نسبة الذين لم يجتازوا الثانوية العامة 7.2% من إجمالي المترشحين، ووصلت نسبة المترشحين الذين حصلوا على شهادة الدبلوم إلى 15.1%.

وبينت نتائج المقابلات فيما يخص الخلفية الوظيفية (المهنة) التي يمارسها المترشح سواء أثناء الترشح أو قبل ذلك، أن المتقاعدين العسكريين شكلوا ما نسبته 23.7% من إجمالي المترشحين، بينما شكّل موظفو الحكومة السابقون ما نسبته 17.1% من المترشحين، فيما وصلت نسبة رجال الأعمال المترشحين إلى 14% من إجمالي المترشحين، وبلغت نسبة الأكاديميين 7.2% من إجمالي المترشحين.

وفيما يخص الانتماء الحزبي فقد صرح ما نسبته 4% من المترشحين لموقع عضو مجلس المحافظة أنهم أعضاء في الأحزاب الأردنية، بينما صرح 93% من إجمالي المترشحين أنهم مستقلون ولا ينتمون لأي حزب، وأورد ما نسبته 3% من المترشحين أنهم كانوا منظمين لأحزاب وقدموا استقالاتهم أو علقوا عضويتهم.

وأشارت المعلومات التي تم استخلاصها من المقابلات، أن نائبين سابقين ترشحا لعضوية مجالس المحافظات، فيما بلغت نسبة من ترشحو لعضوية مجالس المحافظات لأول مرة 67.9% من إجمالي المترشحين، كذلك كان من بين المترشحين لتلك المجالس 2.1% رؤساء بلديات سابقين، و14.3% كانوا قد ترشحو للبرلمان أو لرئاسة البلدية أو لعضوية المجالس البلدية فيما سبق، أما من عملوا سابقاً كأعضاء في المجالس البلدية وترشحو لمجالس المحافظة فبلغت نسبتهم 8.2%.

وفيما يتعلق بالقواعد التي تركز عليها مترشحو عضوية مجالس المحافظات، يتبين أن 47.3% من المترشحين لمجالس المحافظات يركزون على إجماعاتهم العشائرية، فيما يركز 41% من المترشحين على إجماعاتهم المنطقية، و2.8% على

قواعدهم الحزبية، فيما لم يجب ما نسبته 9% من إجمالي المترشحين على السؤال المتعلق بالقاعدة التي يركز عليها المترشح.

وأفادت نتائج المقابلات أن 34% من المترشحين يمتلكون برنامجاً انتخابياً وقاموا بنشره للقواعد الانتخابية، فيما قال 8% من المترشحين أنهم سيقومون ببناء برنامج انتخابي خاص بهم وسيشرونه لقواعدهم الانتخابية في وقت لاحق، بينما قال 18% من إجمالي المترشحين أنهم لا يمتلكون برنامجاً انتخابياً لحملة الانتخابية.

وفيما يتعلق بالحملة الانتخابية والأدوات والوسائل التي يستخدمها المترشح للوصول إلى الناخب، فقد أجاب 36.4% من المترشحين أنهم بدأوا نشر حملتهم الانتخابية، وتنوعت الأدوات التي تم استخدامها لنشر الدعاية الانتخابية حيث قال ما نسبته 35.1% من مجموع الذين بدأوا بنشر حملاتهم الانتخابية أنهم استخدموا المواقع الإلكترونية لنشر دعايتهم الانتخابية، فيما أشار 33.1% من المترشحين أنهم بدأوا بتوزيع المنشورات للقواعد الانتخابية، واستخدم 39.1% من المترشحين اليافطات لنشر دعايتهم الانتخابية، فيما نشر 63.7% من المترشحين دعايتهم الانتخابية عبر الفيسبوك.

وأفادت نتائج المقابلات أن 17.9% من إجمالي المترشحين لموقع عضو مجلس المحافظة رصد كموازنة لحملة الانتخابية مبلغ يقل عن 1000 دينار، فيما قال 52.8% منهم أن موازنتهم التقديرية لحملة الانتخابية ستكون بين 1001 دينار إلى 5000 دينار، بينما وصلت نسبة المترشحين الذين ينوون إنفاق 5001 – 10000 دينار إلى 18.7%، وكانت نسبة الذين ينوون إنفاق 10001 دينار ولغاية 20000 دينار 6.3% من إجمالي المترشحين، وقال ما نسبته 3.9% أنهم سينفقون من 20001 دينار ولغاية 50000 دينار خلال حملتهم الانتخابية، ووصلت نسبة من ينوون دفع مبلغ يفوق 50 ألف دينار كحملات انتخابية 0.4% من إجمالي المترشحين.

وعن مصادر تمويل الحملات الانتخابية فقد بينت نتائج المقابلات أن 88.9% من المترشحين أنهم سيمولون حملتهم الانتخابية ذاتياً، فيما قال 1.4% من إجمالي المترشحين أن عشائرتهم ستمول حملتهم الانتخابية، بينما أورد ما نسبته 1.1% من المترشحين أن حملتهم الانتخابية ستكون بتمويل من أحزابهم، فيما لم يجب 6.3% من المترشحين على السؤال.

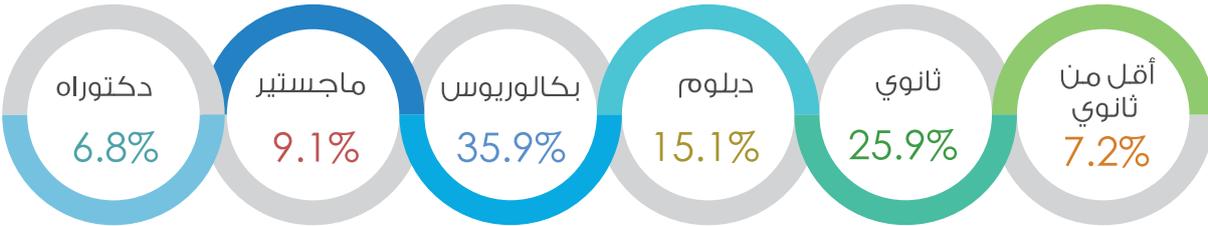
الخلفية المهنية



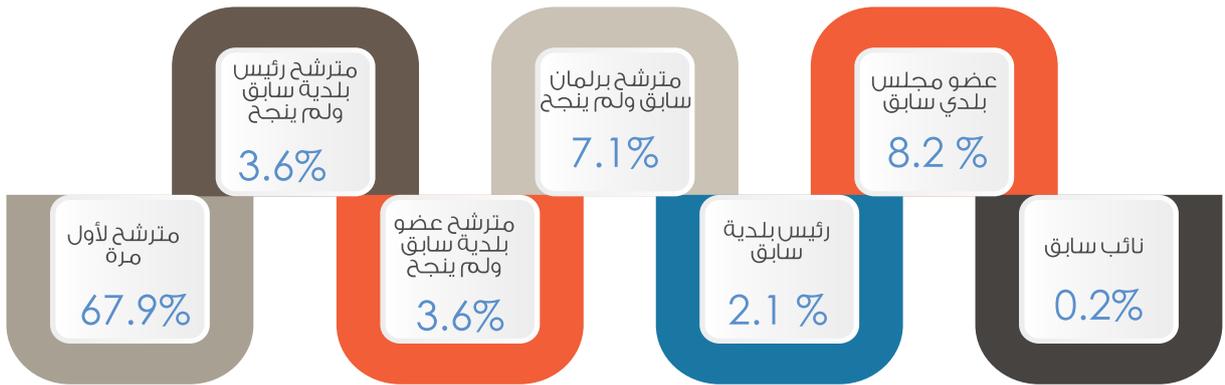
الخلفية الحزبية



الدرجة العلمية



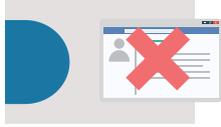
الترشح للانتخابات البلدية أو البرلمانية سابقاً



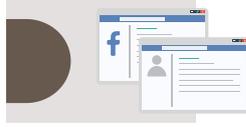
وجود برنامج انتخابي



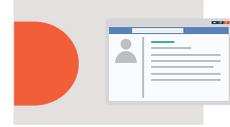
تواجد المترشح على الفيس بوك



لا يوجد
14%



حساب شخصي مع صفحة عامة
35%



حساب شخصي بدون صفحة عامة
51%

البدء بنشر الحملة الانتخابية



لا
63.6%



نعم
36.4%

إمام المترشحين بالسقف المسموح للحملة الانتخابية

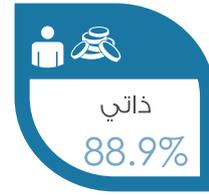


لا
71%



نعم
29%

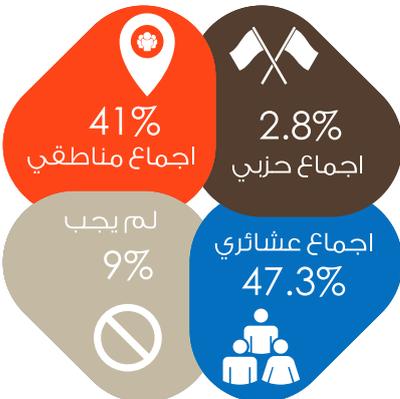
مصادر تمويل الحملة الانتخابية



الأدوات التي استخدمها المترشحون الذين بدأوا نشر حملتهم الانتخابية



القاعدة التي يعتمد عليها المترشح



الموازنة المرصودة للحملة الانتخابية



الباب الرابع: مراقبة مجريات يوم الاقتراع والفرز



4.1 مقدمة

حددت الهيئة المستقلة للانتخاب يوم الثلاثاء الموافق 2017/8/15 موعداً للانتخاب رؤساء المجالس البلدية وأعضاء المجالس البلدية والمحلية وأعضاء مجالس المحافظات، وتحدد الهيئة المستقلة للانتخابات موعد إجراء الانتخابات البلدية وانتخابات المجالس المحلية سندا لاحكام المادتين (34) من قانون البلديات و(12) من قانون اللامركزية اللتين تنصان على أن مجلس الوزراء يصدر قراراً بإجراء انتخابات رؤساء وأعضاء المجالس البلدية وأعضاء المجالس المحلية وانتخابات مجالس المحافظات، وكان مجلس الوزراء قرر بالاستناد لاحكام المادتين (34) و(74) من قانون البلديات رقم 41 لسنة 2015 إجراء انتخابات رؤساء وأعضاء المجالس البلدية وأعضاء المجالس المحلية، وقرر المجلس بالاستناد لاحكام المادة (12/أ/1) من قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015 إجراء انتخابات مجالس المحافظات .

وقامت الهيئة بعرض جداول الناخبين وتحديد مراكز الاقتراع بتاريخ 2017/5/21، وإدراج أسماء وعناوين مراكز الاقتراع والفرز والبالغ عددها 1422 مركزاً للاقتراع و18 صالة رياضية موزعة في جميع المناطق الانتخابية حول المملكة، حيث تضمنت مراكز الاقتراع والفرز على 4062 غرفة اقتراع وفرز.

وعمل فريق راصد الموزع على مراكز الاقتراع على مراقبة يوم الاقتراع والفرز، من خلال نموذج مكون من عدة أجزاء أعدت من قبل فريق مختص حيث يرسل النموذج لغرفة العمليات بشكل دوري للبقاء على إطلاع بأية مخالفات قد تحدث أو تجاوز للتعليمات التنفيذية الخاصة خلال عملية الاقتراع، كما عمل فريق الرصد الميداني على تتبع عملية الفرز الأولية والتي تتم بعد إغلاق الصناديق، بحيث يسجل مندوبو راصد كافة النتائج بشكل ورقي وإرسالها إلكترونياً عبر التطبيق الإلكتروني إلى غرفة العمليات وبحسب الصندوق لتدقيقها مع النتائج الصادرة عن الهيئة.

وأصدر راصد من خلال المعلومات الواردة من راصديه تقريرين توزعا على الفترات الزمنية، الأول في الفترة الصباحية والثانية في فترة الظهيرة، بالإضافة لمؤتمرين صحفيين، حول مجريات الأحداث المرافقة للعملية الانتخابية منذ بدء الاقتراع حتى إغلاق الصناديق وبدء عملية الفرز الأولي، وكان من المفترض أن يقدم راصد خلال يوم الاقتراع تقريراً ثالثاً يختص بعملية الفرز إلا أنه تم تأجيل المؤتمر بسبب تمديد فترة الاقتراع لبعض البلديات دون غيرها وتم تقديم التقرير الأولي الشامل لعملية مراقبة يوم الاقتراع والفرز في اليوم الذي يلي يوم الاقتراع وذلك من خلال مؤتمر صحفي تم عقده في غرفة عمليات راصد.

ويصل مؤشر أهمية مراقبة المراحل الانتخابية إلى أوجه يوم الاقتراع، ويحرص راصد على تطبيق معايير الحرية والعدالة والشفافية والنزاهة من خلال الكوادر المدربة والمجهزة للإبلاغ عن أية حادثة قد تؤثر على العملية الانتخابية بشكل سلبي، مما يؤثر على النتائج بسبب عدم تطبيق التعليمات التنفيذية الخاصة بيوم الاقتراع والفرز كما هو منصوص

عليه، وتبرز أهمية مراقبة يوم الاقتراع بمدى تعاون الهيئات الرقابية مع الإدارة الانتخابية لمحاولة تجنب الحوادث التي من شأنها أن تؤثر على جوهر العملية الانتخابية ومن الجدير ذكره أنه كان هناك علاقة تعاونية مع الهيئة الإدارية الانتخابية ممثلة برئيس مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب ومدير مديرية الإعلام وضابط الارتباط مع مؤسسات المجتمع المدني في الهيئة إلا أن هذا التعاون كان متبايناً بالمقارنة مع بعض اللجان الانتخابية في المحافظات حيث أبدت بعض اللجان عدم تعاون مع الراصدين الميدانيين وتبين ذلك من خلال منع الراصدين من الدخول إلى غرف الاقتراع وعدم السماح لهم بتصوير محاضر الافتتاح.

4.2 غرفة عمليات راصد وخطة الاتصال في يوم الاقتراع

أنشأ راصد غرفة عمليات متخصصة في «فندق ريجنسي» في الفترة الواقعة ما بين 2017/08/14 ولغاية 2017/08/16 بمشاركة فريق عمل يتكون من 75 باحثاً لتنظيم عملية الإتصال بين المراقبين الميدانيين ليوم الاقتراع وفريق غرفة العمليات، حيث عمل هؤلاء المراقبين على تزويد غرفة العمليات بنتائج رصدهم أولاً بأول من خلال تعبئة أجزاء النموذج إلكترونياً عبر تطبيق على الهواتف الذكية الخاصة بالمراقبين الميدانيين ليتم بعد ذلك تحليل إجابات المراقبين الميدانيين من خلال برنامج إلكتروني أعد خصيصاً لهذه الغاية من قبل فريق التحالف التقني، حيث يعمل البرنامج على تحويل إجابات الأسئلة إلى نتائج إحصائية يستند عليها فريق غرفة العمليات في إعداد تقاريره التي أصدرها راصد في مؤتمراته الصحفية خلال يوم الاقتراع وفي إعداد هذا التقرير أيضاً.



المصدر: راصد

الصورة (1): تبين غرفة عمليات راصد يوم الاقتراع

وإضافةً إلى استقبال إجابات نماذج المراقبة، اتبعت غرفة عمليات تحالف راصد وسائل عدة لمراقبة المخالفات والاختراقات القانونية للعملية الانتخابية، تمثلت باستقبال غرفة العمليات لمكالمات المراقبين المحليين للتبليغ عن هذه المخالفات من خلال خط ساخن مجاني مكون من 50 خط قفز آلي، كما خصص تحالف راصد الخط الساخن لاستقبال شكاوى وبلاغات من قبل المواطنين ليكونوا شركاء في عملية المراقبة على الانتخابات حيث استقبل راصد أكثر من 250 اتصالاً هاتفياً من مواطنين، وتم التحقق من الشكاوى التي كانت ترد من المواطنين عن طريق الفرق الميدانية التابعة لتحالف راصد وتم تضمينها وفق نتائج التقرير ومنها ما تم تبليغ الهيئة مباشرة بها وذلك لإجراء ما يلزم من قبل الإدارة الانتخابية، وتكون فريق غرفة عمليات يوم الاقتراع من 75 شخصاً موزعين على الفرق التالية، وكما يبين الشكل رقم (1).

1. فريق الاتصال مع المراقبين الثابتين:

عمل هذا الفريق على دعم المراقبين الثابتين في الميدان من خلال الإتصال بهم والتأكد من تواجدهم في مراكز الاقتراع المحددة لهم، بالإضافة لمساعدتهم في تعبئة النماذج الإلكترونية في حال احتاجوا مساعدة، كما يقوم هذا الفريق باستقبال شكاوى المواطنين، حيث قام راصد بنشر أرقام الخط الساخن الخاصة بغرفة العمليات عبر وسائل الإعلام وهذه الأرقام متاحة لكافة المواطنين لتقديم أي شكوى حول إجراءات العملية الانتخابية.

2. فريق الاتصال مع الفرق المتحركة:

مسؤولية هذا الفريق دعم المراقبين المتحركين في الميدان من خلال الاتصال بهم والتأكد من تواجدهم في مراكز الاقتراع المحددة لهم، بالإضافة لمساعدتهم في تعبئة النماذج الإلكترونية في حال احتاجوا مساعدة.

3. فريق تدقيق الحوادث:

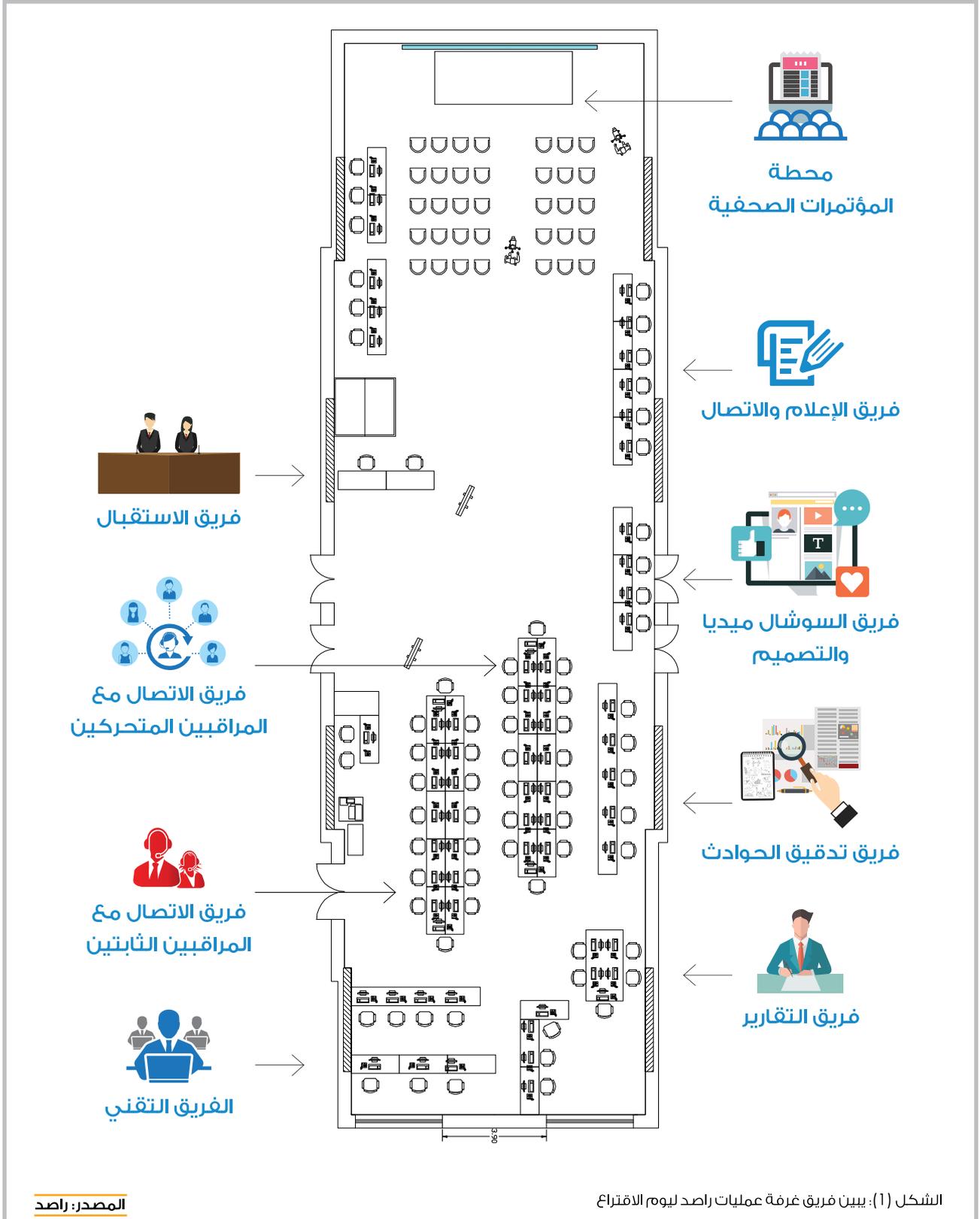
هذا الفريق مكون من خبراء في مجال الانتخابات والمعايير الدولية الخاصة بها، ويعمل هذا الفريق على استقبال الحوادث من التطبيق الإلكتروني وفرق الإتصال ويعمل على تدقيقها والتحقق من صحتها من خلال إعادة الاتصال مع المبلغ عن الحادثة وأخذ المعلومات اللازمة وإرسال فريق متحرك لعين المكان إذا لزم الأمر.

4. الفريق الإعلامي:

يضم هذا الفريق مجموعة من الإعلاميين يعملون على صياغة البيانات الصحفية والتواصل مع وسائل الإعلام المحلية والدولية وتزويدهم ببيانات وتقارير راصد، وتنظيم المؤتمرات الصحفية.

5. فريق الإعلام المجتمعي (Social Media):

يقوم هذا الفريق بالتواصل مع مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي وإعداد ملخصات وفيديوهات حول عملية الرقابة ونشر التقارير والبيانات الخاصة بالتحالف على صفحات الرسمية المعتمدة لتحالف راصد.



6. فريق التصميم الجرافيكي:

فريق من المصممين الجرافيكين يعملون في غرفة عمليات يوم الاقتراع لتصميم الرسومات التوضيحية لنتائج عملية المراقبة وذلك بهدف إيصال النتائج بطريقة سلسة للمواطن.

7. فريق إعداد التقارير:

يعمل هذا الفريق على تحويل الصيغ الرقمية المأخوذة من التطبيق الإلكتروني إلى تقارير مبنية على الأسس المهنية ويتم نشرها خلال المؤتمرات الصحفية عبر وسائل الإعلام.

هذا وقد شهدت غرفة عمليات راصد حضوراً إعلامياً مميزاً من جميع وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية، وتم تنظيم ثلاثة مؤتمرات صحفية في غرفة عمليات راصد لإعلان نتائج عمل المراقبين المحليين الأولية في كل من الساعة 10:30 صباحاً و 03:30 ظهراً والمؤتمر الثالث أقيم في اليوم التالي ليوم الاقتراع في الساعة 12:30 ظهراً..

4.3 الفريق الميداني

بدأ فريق الرصد الميداني تتبع مجريات ومراقبة مدى تطبيق التعليمات التنفيذية الخاصة بالاقتراع والفرز وجمع الأصوات للانتخابات البلدية واللامركزية والتي صدرت استناداً لأحكام المواد (47) و(48) و(39) و(51) من قانون البلديات رقم (41) لسنة 2015 وتعديله، والتعليمات الصادرة استناداً لأحكام المواد (28) و(29) و(30) من قانون اللامركزية رقم(49) لسنة 2015.

حيث عمل فريق راصد من خلال (2000) مراقب ثابت في مراكز وغرف الاقتراع، و (230) مراقباً متحركاً، بالإضافة لفريق غرفة العمليات المركزية، والمكون من (75) باحثاً وباحثة مدربين على جمع المعلومات والبيانات من المراقبين في الميدان وتحليلها وتصنيفها وفقاً لمنهجية ونماذج معدة مسبقاً.

4.4 المنصة الإلكترونية

ضمن إطار تعزيز إدماج التكنولوجيا كجزء أساسي في عملية المراقبة عمل راصد على بناء منصة إلكترونية تهدف إلى تعزيز ثقافة المواطن بالعملية الانتخابية من جهة وبمراقبة العملية الانتخابية من جهة أخرى، حيث عمل راصد على إطلاق مجموعة من الفيديوهات التوعوية والثقيفية وتم نشرها على موقع اليوتيوب لتكون متاحة لكافة المواطنين وفي ذات السياق تضمنت الفيديوهات مجموعة من الاختبارات الخاصة بالمواطنين الذين أبدوا رغبتهم بالانضمام لفريق راصد خلال يوم الاقتراع، حيث تم اشتراط اجتياز الاختبار لكل من يرغب بالمشاركة ضمن فريق راصد، حيث كان من الممكن الإجابة على الاختبارات الموجودة من خلال محتوى الفيديوهات.

وعمل فريق راصد على بناء موقع الكتروني خاص بتسجيل الراغبين بالانضمام لفريق راصد خلال يوم الاقتراع، ووصل عدد الراغبين بالانضمام لفريق راصد إلى 6232 شخصاً، ووصل عدد الذين اجتازوا الاختبارات إلى 3508 أشخاص، ووصل عدد المشاهدات على الفيديوهات التي تم رفعها على موقع يوتيوب إلى 45000 مشاهدة، وتعدّ هذه المنصة الإلكترونية الأولى من نوعها على مستوى الشرق الأوسط والوطن العربي.

4.5 نموذج المراقبة

أعدّ فريق راصد نموذجاً يحتوي على 12 جزءاً تتمحور حول مراقبة إجراءات يوم الاقتراع والفرز منذ بدء عملية الاقتراع وانتهاءً بفرز وعدّ الأوراق.

4.5.1 الجزء الأول

تمحور الجزء الأول حول موعد الوصول إلى مركز الاقتراع بالنسبة للراصدين ووضوح مكان مركز الاقتراع والاستفسار عن تواجد دعاية انتخابية قريبة من مركز الاقتراع وحول نشر الجداول الانتخابية على باب مركز الاقتراع وتواجد رجال الأمن والناخبين أمام مراكز الاقتراع قبل افتتاح غرفة الاقتراع، ويتم تعبئة هذا الجزء قبل الساعة 6:45 صباحاً.

ضع دائرة حول الإجابة الصحيحة لكل سؤال حسب الحالة الموجودة في مركز الاقتراع. كما ويرجى استخدام الورقة الأخيرة لكتابة أية معلومات تتعلق بالأسئلة مع الإشارة إلى رمز السؤال

ملاحظة: يوجد نموذج خاص للحوادث في آخر النموذج. يرجى إرسال أي حادثة فور حصولها عبر التطبيق أو الاتصال على الخط الساخن في حال كان هناك خلل في التطبيق

الجزء الأول: الوصول إلى مركز الاقتراع في تمام الساعة 06:30 صباحاً

يرجى إرسال نتائج هذا الجزء عبر التطبيق الإلكتروني (app.rasedjo.net) قبل الساعة 06:45 صباحاً وفي حال لم يعمل التطبيق الإلكتروني يرجى الاتصال بغرفة عمليات راصد

AA	هل وصلت إلى مركز الاقتراع؟	(1) نعم (2) لا
AB	هل كان مركز الاقتراع محدداً بشكل واضح (توجد لافتة تدل على أنه مركز اقتراع)؟	(1) نعم (2) لا
AC	هل توجد دعاية انتخابية <u>بالقرب</u> من مركز الاقتراع؟	(1) نعم (2) لا
AD	هل تم نشر الجداول الانتخابية على باب مركز الاقتراع؟	(1) نعم (2) لا
AE	هل <u>مركز</u> الاقتراع سهل الوصول إليه بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة؟	(1) نعم (2) لا
AF	هل يوجد صف (طابور) من الناخبين/ات ينتظر الدخول لأجل التصويت قبل افتتاح مركز الاقتراع؟	(1) نعم (2) لا
AG	هل هناك تواجد لرجال الأمن <u>حول</u> مركز الاقتراع؟	(1) نعم (2) لا
AH	هل توجد دعاية انتخابية <u>داخل</u> مركز الاقتراع؟	(1) نعم (2) لا

4.5.2 الجزء الثاني

تبدأ تعبئة هذا الجزء عند دخول المراقب إلى غرفة الاقتراع وقيام اللجنة بإجراءات افتتاح غرفة الاقتراع ويتضمن هذا الجزء أسئلة حول إجراءات الافتتاح وقيام رئيس لجنة الاقتراع بإظهار الصندوق أمام الحاضرين وضمان وجود معزل انتخابي يضمن سرية الاقتراع، كما تضمن الجزء أسئلة حول تواجد جميع الأدوات اللازمة لبدء الاقتراع مع اللجنة، وهل تم السماح لأي شخص لا يرتدي باجه بالدخول إلى غرفة الاقتراع وعدد أوراق الاقتراع، ويتم تعبئة هذه الجزء في تمام الساعة 7:00 صباحاً.

ضع دائرة حول الإجابة الصحيحة لكل سؤال حسب الحالة الموجودة في غرفة الاقتراع، كما ويرجى استخدام الورقة الأخيرة لكتابة أية معلومات تتعلق بالأسئلة مع الإشارة إلى رمز السؤال

ملاحظة: يوجد نموذج خاص للحوادث في آخر النموذج. يرجى إرسال أي حادثة فور حصولها عبر التطبيق أو الاتصال على الخط الساخن في حال كان هناك خلل في التطبيق

الجزء الثاني: افتتاح غرفة الاقتراع في تمام الساعة 07:00 صباحاً

يرجى إرسال نتائج هذا الجزء عبر التطبيق الإلكتروني (app.rasedjo.net) قبل الساعة 07:45 صباحاً وفي حال لم يعمل التطبيق الإلكتروني يرجى الاتصال بغرفة عمليات راصد

BA	هل أظهر رئيس(ة) لجنة الاقتراع للحاضرين أن الصندوق لا يحتوي على أي أوراق؟	(1) نعم (2) لا
BB	هل يوجد في غرفة الاقتراع معزل <u>يضمن</u> سرية التصويت؟	(1) نعم (2) لا
BC	هل تواجدت مع لجنة الاقتراع <u>جميع</u> المواد اللازمة؟ المواد اللازمة هي: صندوق الاقتراع، المعزل، حبر انتخابي، أوراق التصويت، المحاضر، ختم لجنة الاقتراع، أقفال صندوق الاقتراع، جداول الناخبين	(1) نعم (2) لا، ضع دائرة حول النقص
BD	هل كان هناك تواجد لرجال الأمن <u>داخل</u> غرفة الاقتراع؟	(1) نعم (2) لا
BE	هل تم السماح لأي شخص <u>غير مصرح</u> له (لا يحمل باج رسمي) بدخول غرفة الاقتراع؟	(1) نعم (2) لا
BF	هل تم إعداد محضر خاص بافتتاح غرفة الاقتراع من قبل رئيس(ة) اللجنة؟	(1) نعم (2) لا
BG	ما هو عدد أوراق التصويت المسلمة لرئيس(ة) غرفة الاقتراع؟	
BH	في أي ساعة كانت غرفة الاقتراع جاهزة لبدء عملية التصويت واستقبال الناخبين/ات؟	(1) قبل الساعة 07:00 صباحاً
		(2) ما بين الساعة 07:00 إلى الساعة 07:30 صباحاً
		(3) بعد الساعة 07:30 صباحاً
		(4) لم يفتح أبداً

4.5.3 الجزء الثالث

يتمحور هذا الجزء حول تركيبة لجنة الاقتراع وهل يتواجد في عضوية اللجنة أي سيدات وهل يتواجد في غرفة الاقتراع أي مراقبين من غير مراقبي راصد، كما يتضمن تساؤلات عن تواجد مندوبي المرشحين، ويعبأ ويرسل هذا الجزء قبل الساعة 8:30 صباحاً.

ضع دائرة حول الإجابة الصحيحة لكل سؤال حسب الحالة الموجودة في غرفة الاقتراع. كما ويرجى

استخدام الورقة الأخيرة لكتابة أية معلومات تتعلق بالأسئلة مع الإشارة إلى رمز السؤال

ملاحظة: يوجد نموذج خاص للحوادث في آخر النموذج. يرجى إرسال أي حادثة فور حصولها عبر التطبيق أو الاتصال على الخط الساخن في حال كان هناك خلل في التطبيق

الجزء الثالث: تركيبة غرفة الاقتراع

يرجى إرسال نتائج هذا الجزء عبر التطبيق الإلكتروني (app.rasedjo.net) قبل الساعة 08:30 صباحاً

وفي حال لم يعمل التطبيق الإلكتروني يرجى الاتصال بغرفة عمليات راصد

CA	في حال تواجد رئيس(ة) غرفة الاقتراع. ما هو جنسه؟	(1) ذكر	(2) أنثى	(3) لم يحضر بعد
CB	في حال تواجد العضو الأول في غرفة الاقتراع. ما هو جنسه؟	(1) ذكر	(2) أنثى	(3) لم يحضر بعد
CC	في حال تواجد العضو الثاني في غرفة الاقتراع. ما هو جنسه؟	(1) ذكر	(2) أنثى	(3) لم يحضر بعد
CD	في حال تواجد المساعد(ة) الأول في غرفة الاقتراع. ما هو جنسه؟	(1) ذكر	(2) أنثى	(3) لم يحضر بعد
CE	في حال تواجد المساعد(ة) الثاني في غرفة الاقتراع. ما هو جنسه؟	(1) ذكر	(2) أنثى	(3) لم يحضر بعد
CF	في حال تواجد مدخل(ة) البيانات في غرفة الاقتراع. ما هو جنسه؟	(1) ذكر	(2) أنثى	(3) لم يحضر بعد
CG	هل يتواجد مراقبون/ات من غير راصد في غرفة الاقتراع؟	(1) نعم	(2) لا	
	إذا كانت الإجابة نعم. يرجى كتابة أسماء الجهات التي لديها مراقبون في مركز الاقتراع:			
	1.			
	2.			
	3.			
CH	هل يقوم رئيس(ة) اللجنة أو أحد من الأعضاء بتوجيه الناخبين/ات للتصويت لأي من المترشحين/ات؟	(1) نعم	(2) لا	
CI	ما هو عدد مندوبي/ات المرشحين/ات في غرفة الاقتراع؟			
	يرجى كتابة أسماء المرشحين/ات الذين لديهم مندوبون/ات داخل غرفة الاقتراع			
	1.			
	2.			
	3.			
	4.			
	5.			
	6.			
	7.			
	8.			
CJ	هل غرفة الاقتراع سهل الوصول إليها بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة؟	(1) نعم	(2) لا	

ضع دائرة حول الإجابة الصحيحة لكل سؤال حسب الحالة الموجودة في غرفة الاقتراع، كما ويرجى استخدام الورقة الأخيرة لكتابة أية معلومات تتعلق بالأسئلة مع الإشارة إلى رمز السؤال

ملاحظة: يوجد نموذج خاص للحوادث في آخر النموذج. يرجى إرسال أي حادثة فور حصولها عبر التطبيق أو الاتصال على الخط الساخن في حال كان هناك خلل في التطبيق

الجزء الخامس: مجربات عملية التصويت الصباحية قبل الساعة 01:00 ظهراً

يرجى إرسال نتائج هذا الجزء عبر التطبيق الإلكتروني (app.rasedjo.net) قبل الساعة 01:15 ظهراً وفي حال لم يعمل التطبيق الإلكتروني يرجى الاتصال بغرفة عمليات راصد

EA	هل يتم اعتماد بطاقة الأحوال المدنية للتأكد من هوية الناخب(ة) فقط؟	(1) نعم	(2) لا. أرسل على نموذج الحوادث
EB	هل يتم التأكد من وجود اسم الناخب(ة) في جداول الناخبين/ات الورقي والإلكتروني؟	(1) نعم في الورقي فقط (2) نعم في الإلكتروني فقط	(3) نعم في الورقي والإلكتروني معاً (4) لا يتم التحقق من الجداول
EC	هل يتم في كل مرة ختم وتوقيع ورقة الاقتراع من قبل رئيس (ة) اللجنة؟	(1) نعم ورقة واحدة لكل مقترع	(2) مجموعة أوراق مسبقاً (3) لا يتم ختم الأوراق. أرسل على نموذج الحوادث
ED	هل يوجد أشخاص غير معروفين أو ليس لهم صفة رسمية داخل غرفة الاقتراع؟	(1) نعم	(2) لا
EE	هل يتم التصويت داخل المعزل فقط؟	(1) نعم	(2) لا
EF	هل يتم وضع الحبر الانتخابي على إصبع الناخب(ة)؟	(1) نعم	(2) لا
EG	هل توقف نظام الربط الإلكتروني؟	(1) نعم	(2) لا
	إذا كانت الإجابة نعم، كم مرة توقفت؟		
	كم استغرقت مدة التوقف، يرجى كتابة المدة بالدقائق؟		
EH	هل هناك حالات من الاقتراع الجماعي للناخبين/ات ضمن نفس المعزل؟	(1) نعم	(2) لا
EI	هل تم منع أي من الناخبين/ات من التصويت؟	(1) نعم	(2) لا
	إذا كانت الإجابة نعم، كم عدد حالات منع الناخبين/ات من التصويت؟		
EJ	هل هنالك من يقوم بتوجيه الناخبين/ات لصالح مرشح(ة) معين(ة)؟	(1) نعم	(2) لا
EK	هل يتم مساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة في عملية الاقتراع من قبل شخص من اختيارهم؟	(1) نعم	(2) لا
EL	هل يتم غمس السبابة اليمنى للمرافق(ة) عند مساعدته للشخص ذوي الإعاقة؟	(1) نعم	(2) لا (3) حالات لا يوجد
EM	هل هناك حالات تصويت أمني بصوت مرتفع وواضح؟	(1) نعم	(2) لا
	إذا كانت الإجابة نعم، كم عدد الحالات؟		
EN	هل توقفت عملية التصويت لأي سبب كان (الصلاة، الغذاء، استراحة، ... إلخ)؟	(1) نعم	(2) لا
	في حال كانت الإجابة نعم، أرسل على نموذج الحوادث.		

المصدر: راصد

4.5.7 الجزء السابع

يتمحور هذا الجزء حول مجريات عملية الاقتراع المسائية لغاية الساعة 6:30 مساءً حيث يتضمن هذا الجزء أسئلة مشابهة للجزء الخامس والتي تتمحور حول مراقبة مجريات عملية الاقتراع المسائية.

ضع دائرة حول الإجابة الصحيحة لكل سؤال حسب الحالة الموجودة في غرفة الاقتراع، كما ويرجى استخدام الورقة الأخيرة لكتابة أية معلومات تتعلق بالأسئلة مع الإشارة إلى رمز السؤال

ملاحظة: يوجد نموذج خاص للحوادث في آخر النموذج. يرجى إرسال أي حادثة فور حصولها عبر التطبيق أو الاتصال على الخط الساخن في حال كان هناك خلل في التطبيق

الجزء السابع: مجريات عملية التصويت المسائية قبل الساعة 06:30 مساءً

يرجى إرسال نتائج هذا الجزء عبر التطبيق الإلكتروني (app.rasedjo.net) قبل الساعة 06:45 مساءً

وفي حال لم يعمل التطبيق الإلكتروني يرجى الاتصال بغرفة عمليات راصد

(2) لا	(1) نعم	هل يتم اعتماد بطاقة الأحوال المدنية للتأكد من هوية الناخب(ة) فقط؟		GA	
(4) لا يتم التحقق من الجداول	(3) نعم في الورقي والإلكتروني معاً	(2) نعم في فقط	(1) نعم في الورقي فقط	هل يتم التأكد من وجود اسم الناخب(ة) في جداول الناخبين/ات الورقية والإلكترونية؟	GB
(2) لا	(1) نعم	هل يتم الإعلان عن اسم الناخب(ة) بصوت مسموع؟		GC	
(2) لا	(1) نعم	هل يتم التصويت داخل المعزل؟		GD	
(2) لا	(1) نعم	هل يتم وضع الحبر الانتخابي على سبابة اليد اليسرى؟		GE	
(2) لا	(1) نعم	هل توقف نظام الربط الإلكتروني؟		GF	
		إذا كانت الإجابة نعم، كم مرة توقفت؟			
		كم استغرقت مدة التوقف، يرجى كتابة المدة بالدقائق؟			
(2) لا	(1) نعم	هل تم منع أي من الناخبين/ات من التصويت؟		GG	
		إذا كانت الإجابة نعم، كم عدد الحالات؟			
(2) لا	(1) نعم	هل هنالك من يقوم بتوجيه الناخبين/ات لصالح مرشح(ة) معين(ة)؟		GH	
(2) لا	(1) نعم	هل توقفت عملية التصويت لأي سبب كان (الصلاة، الغذاء، استراحة... إلخ)؟		GI	
		في حال كانت الإجابة نعم، أرسل على نموذج الحوادث.			
(2) لا	(1) نعم	هل تم تغيير أي من أعضاء غرفة الاقتراع؟		GJ	
		في حال كانت الإجابة نعم، يرجى شرح سبب التغيير ومن هو الذي تم تغييره في نموذج الحوادث.			

4.5.8 الجزء الثامن

يتمحور هذا الجزء حول مراقبة عملية إغلاق غرفة الاقتراع ويتضمن الاستفسار عن تمديد مدة الاقتراع وموعد الإغلاق وهل تواجد ناخبون لم يقترعوا داخل حرم مركز الاقتراع وعدد المقترعين حتى إغلاق الصناديق، ويتم إرسال النموذج قبل الساعة 8:15 مساءً.

ضع دائرة حول الإجابة الصحيحة لكل سؤال حسب الحالة الموجودة في غرفة الاقتراع، كما ويرجى

استخدام الورقة الأخيرة لكتابة أية معلومات تتعلق بالأسئلة مع الإشارة إلى رمز السؤال

ملاحظة: يوجد نموذج خاص للحوادث في آخر النموذج. يرجى إرسال أي حادثة فور حصولها عبر التطبيق أو الاتصال على الخط الساخن في حال كان هناك خلل في التطبيق

الجزء الثامن: إغلاق غرفة الاقتراع وعملية العد والفرز

يرجى إرسال نتائج هذا الجزء عبر التطبيق الإلكتروني (app.rasedjo.net) في تمام الساعة 07:15 مساءً

وفي حال تمديد فترة الاقتراع لمدة ساعة واحدة يتم إرسال النموذج في تمام الساعة 8:15 مساءً

وفي حال لم يعمل التطبيق الإلكتروني يرجى الاتصال بغرفة عمليات راصد

HA	هل تم تمديد فترة الاقتراع؟	(1) نعم لمدة ساعة	(2) نعم لمدة ساعتين	(3) لم يتم التمديد
HB	متى تم إغلاق غرفة الاقتراع لبدء عملية العد والفرز؟	(1) قبل الساعة 07:00 مساءً	(2) في تمام الساعة 07:00 مساءً	(3) بعد الساعة 07:00 مساءً
HC	هل تواجد ناخبون/ات لم يقترعوا داخل حرم مركز الاقتراع عند انتهاء الاقتراع؟	(1) نعم	(2) لا	
HD	هل سمح للناخبين/ات الذين حضروا بعد الساعة 07:00 مساءً بالإدلاء بأصواتهم؟	(1) نعم	(2) لا	
HE	ما هو عدد المصوتين/ات حتى انتهاء الاقتراع؟			

يمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال سؤال رئيس (ة) لجنة الاقتراع عن عدد المصوتين/ات عند انتهاء الاقتراع.

المصدر: راصد

4.5.9 الجزء التاسع

يرتكز هذا الجزء على مراقبة عملية العدّ والفرز والتأكد من الإجراءات التي قام بها أعضاء لجنة الاقتراع والفرز من حيث إغلاق الصندوق وإفراغه على الطاولة وهل يتم كشف أوراق الاقتراع أمام الجميع، وهل الشاشة الخاصة بعملية الفرز تعمل على أكمل وجه، ويتم إرسال هذا النموذج بعد انتهاء عملية العدّ والفرز مباشرة.

ضع دائرة حول الإجابة الصحيحة لكل سؤال حسب الحالة الموجودة في غرفة الاقتراع. كما ويرجى

استخدام الورقة الأخيرة لكتابة أية معلومات تتعلق بالأسئلة مع الإشارة إلى رمز السؤال

ملاحظة: يوجد نموذج خاص للحوادث في آخر النموذج. يرجى إرسال أي حادثة فور حصولها عبر التطبيق أو الاتصال على الخط الساخن في حال كان هناك خلل في التطبيق

الجزء التاسع: نتيجة عملية العد والفرز (1)

يرجى إرسال نتائج هذا الجزء عبر التطبيق الإلكتروني (app.rasedjo.net) عند الانتهاء من عملية العد والفرز وفي حال لم يعمل التطبيق الإلكتروني يرجى الاتصال بغرفة عمليات راصد

IA	هل تم إفراغ صندوق الاقتراع على الطاولة وإخراج محتوياته؟	(1) نعم	(2) لا
IB	هل تم كشف أوراق التصويت أمام الجميع وقراءتها بصوت مسموع؟	(1) نعم	(2) لا
IC	هل تم عرض الأوراق على الشاشة الخاصة بعملية الفرز؟	(1) نعم	(2) لا
ID	هل تعطلت الشاشة الخاصة بالفرز التي تعرض عليها الأوراق؟	(1) لم تعطل	(2) تعطلت أقل من 15 دقيقة
IE	هل تم وضع كعوب أوراق الاقتراع المستعملة في مغلف خاص، وتم إغلاقه ووضعها في مكان آمن أمام الجميع؟	(1) نعم	(2) لا
IF	هل تم وضع الأوراق غير المستعملة والأوراق التالفة في مغلفين مختلفين، ووضعهم في مكان آمن وظاهر أمام الجميع؟	(1) نعم	(2) لا
IG	هل تم إعداد محضر انتهاء الاقتراع وتوقيعه من قبل أعضاء اللجنة؟	(1) نعم	(2) لا
IH	هل تم تعليق المحضر على باب غرفة الاقتراع؟ (صوّر المحضر وأرسله عبر التطبيق مباشرة)	(1) نعم	(2) لا
II	هل تم إدراج جميع الملاحظات المتعلقة بالأوراق التالفة والمتنازع عليها في المحضر؟	(1) نعم	(2) لا
IJ	ما هي المدة التي استغرقتها عملية العد والفرز؟	(1) ساعة أو أقل	(2) أكثر من ساعة وأقل من ساعتين
		(3) أكثر من ساعتين	

4.5.10 الجزء العاشر

يتمحور هذا النموذج حول نتيجة العدّ والفرز حيث يطلب من المراقب أن يعبأ عدد المصوتين في غرفة الاقتراع وعدد الأوراق الصحيحة والباطلة والتي تم إلغاؤها وأعداد المصوتين لكل من رئيس البلدية وأعضاء مجلس المحافظة وأعضاء المجالس المحلية.

ملاحظة: يوجد نموذج خاص للحوادث في آخر النموذج. يرجى إرسال أي حادثة فور حصولها عبر التطبيق أو الاتصال على الخط الساخن في حال كان هناك خلل في التطبيق

الجزء العاشر: نتيجة عملية العد والفرز (2)

يرجى إرسال نتائج هذا الجزء عبر التطبيق الإلكتروني (app.rasedjo.net) عند الانتهاء من عملية العد والفرز وفي حال لم يعمل التطبيق الإلكتروني يرجى الاتصال بغرفة عمليات راصد

في حال لم يكن في دائرتك الانتخابية اقتراع لرئيس البلدية

أو أعضاء المجلس المحلي

يرجى كتابة الرقم (0) في النموذج والتطبيق الإلكتروني

الأعداد	
	<p>ما هو عدد المصوتين/ات حسب ما تم الإعلان عنه؟ يرجى كتابة الرقم بالأحرف ()</p>
	<p>ما هو عدد الأوراق الصحيحة على مستوى صندوق اقتراع رئيس البلدية؟ يرجى كتابة الرقم بالأحرف ()</p>
	<p>ما هو عدد الأوراق الصحيحة على مستوى صندوق اقتراع أعضاء المجلس المحلي؟ يرجى كتابة الرقم بالأحرف ()</p>
	<p>ما هو عدد الأوراق الصحيحة على مستوى صندوق اقتراع أعضاء مجلس المحافظة؟ يرجى كتابة الرقم بالأحرف ()</p>
	<p>ما هو عدد الأوراق الملغاة على مستوى صندوق اقتراع رئيس البلدية؟ يرجى كتابة الرقم بالأحرف ()</p>
	<p>ما هو عدد الأوراق الملغاة على مستوى صندوق اقتراع أعضاء المجلس المحلي؟ يرجى كتابة الرقم بالأحرف ()</p>
	<p>ما هو عدد الأوراق الملغاة على مستوى صندوق اقتراع أعضاء مجلس المحافظة؟ يرجى كتابة الرقم بالأحرف ()</p>

4.5.11 الجزء الحادي عشر

يتمحور هذا الجزء حول نتائج المترشحين في غرفة الاقتراع التي يتواجد بها المراقب حيث يطلب من المراقب إرسال نتائج جميع المترشحين في غرفة الاقتراع، كما يطلب من المراقب تصوير محضر الاقتراع وإرساله عبر التطبيق الإلكتروني عند انتهاء الفرز.

ملاحظة: يوجد نموذج خاص للحوادث في آخر النموذج. يرجى إرسال أي حادثة فور حصولها عبر التطبيق أو الاتصال على الخط الساخن في حال كان هناك خلل في التطبيق

الجزء الحادي عشر: نتائج مترشحي رؤساء البلديات

يرجى إرسال نتائج هذا الجزء عبر التطبيق الإلكتروني (app.rasedjo.net) عند الانتهاء من عملية العد والفرز وفي حال لم يعمل التطبيق الإلكتروني يرجى الاتصال بغرفة عمليات راصد

ما هو عدد الأصوات التي حصل عليها كل من المترشحين على مستوى صندوق اقتراع رئيس البلدية:

الأعداد	
	اسم 1: KA يرجى كتابة الرقم بالأحرف ()
	اسم 2: KB يرجى كتابة الرقم بالأحرف ()
	اسم 3: KC يرجى كتابة الرقم بالأحرف ()
	اسم 4: KD يرجى كتابة الرقم بالأحرف ()
	اسم 5: KE يرجى كتابة الرقم بالأحرف ()
	اسم 6: KF يرجى كتابة الرقم بالأحرف ()
	اسم 7: KG يرجى كتابة الرقم بالأحرف ()
	اسم 8: KH يرجى كتابة الرقم بالأحرف ()
	اسم 9: KI يرجى كتابة الرقم بالأحرف ()

توقيع المراقب(ة)

ملاحظة: الرجاء كتابة كافة إجابات النموذج بوضوح والرجاء الاحتفاظ بالنموذج الأصلي وذلك لتسليمه للفريق المركزي بأسرع وقت ممكن مع الشكر الجزيل.

4.5.12 الجزء الثاني عشر

يختص هذا الجزء بالحوادث والانتهاكات الانتخابية التي تحدث خلال يوم الاقتراع حيث يستطيع المراقب أن يرسل الحادثة الانتخابية طوال وقت يوم الاقتراع.

الجزء الثاني عشر: الحوادث والانتهاكات الانتخابية

يرجى إرسال نتائج هذا الجزء عبر التطبيق الإلكتروني (app.rasedjo.net) في أي وقت وفي حال لم يعمل التطبيق الإلكتروني يرجى الاتصال بغرفة عمليات راصد

01	التأخر في فتح المركز أكثر من 10 دقائق	07	التصويت لأكثر من مرة	13	إضافة أسماء إلى قائمة الناخبين
02	طرد مراقبي راصد / مندوبي المرشحين	08	شراء أصوات	14	التلاعب أثناء فرز الأصوات
03	التأثير على الناخبين	09	أعمال عنف وشغب	15	اعتماد بطاقة تعريفية غير هوية الأحوال
04	منع ناخبين من الاقتراع من قبل اللجنة	10	التصويت بصوت مرتفع	16	ختم أوراق الاقتراع دفعة واحدة
05	مصادرة هوية أحوال مدنية بشكل غير قانوني	11	توقف عملية الاقتراع	17	تغيير أو استبدال أعضاء لجنة الاقتراع والفرز
06	تعطل أجهزة الحاسوب أو النظام الإلكتروني	12	عدم استخدام الجبر الانتخابي		

رقم الحادثة	LA	LB	وقت الحادثة
نوع الحادثة	LC	شاهدتها بنفسني (1)	نقلت لي أخبارها (2)
التفاصيل	LD	وصلت بعد انتهاء الحادثة (3)	

رقم الحادثة	LA	LB	وقت الحادثة
نوع الحادثة	LC	شاهدتها بنفسني (1)	نقلت لي أخبارها (2)
التفاصيل	LD	وصلت بعد انتهاء الحادثة (3)	

4.6 نتائج عملية مراقبة يوم الاقتراع والفرز

4.6.1 مراقبة عملية الاقتراع

ارتكازاً على مجموعة المعايير الدولية والممارسات الفضلى في مجالي الإصلاح الانتخابية ورقابة مؤسسات المجتمع المدني. تم توزيع المراقبين الثابتين على مراكز الاقتراع بتسلسل إحصائي لضمان تمثيل شامل، حيث يغطون ما نسبته 73٪ من مراكز الاقتراع حول المملكة. في الوقت ذاته، تضمنت معايير توزيع المراقبين توقعات التركيز الجغرافي للانتهاكات الانتخابية ومناطق التوتر، وذلك استناداً إلى مجموعة من المعطيات التحليلية، والتي تضمنت تتبع شكاوى الناخبين والمرشحين خلال فترة الحملات الانتخابية، وحدة التنافسية بين المرشحين، بالإضافة إلى مناطق تكرار التوتر الانتخابي سابقاً، والتي تم استنباطها من خلال الخبرات التراكمية لفريق العمل.

وقد تم تحليل بيانات ما قبل بدء الاقتراع مما نسبته 92.4٪ من مجموع المراقبين الميدانيين، بينما تم تحليل بيانات الفترة الصباحية بما نسبته 93.8٪ من المراقبين الميدانيين. حيث تعتبر نسب تحصيل البيانات الرقابية من الميدان، ودرجة دقتها ما بعد الفحوص التقنية من أعلى النسب التمثيلية على صعيد المنطقة في مجال مراقبة الانتخابات.

وبلغ عدد الحوادث التي وثقها فريق راصد 1018 حادثة متوزعة على جميع بلديات ومناطق المملكة، ولم يتم توثيق أي حادثة أو خرق انتخابي ممنهج من قبل الإدارة الانتخابية إلا أنه يسجل على الإدارة الانتخابية أن معظم الحوادث التي تم توثيقها كانت بسبب قلة وعي أعضاء اللجان الانتخابية بماهية إجراءات الاقتراع والفرز وهو ما تم الحديث عنه سواءً في الانتخابات النيابية لعام 2016 أو الانتخابات البلدية واللامركزية لعام 2017.

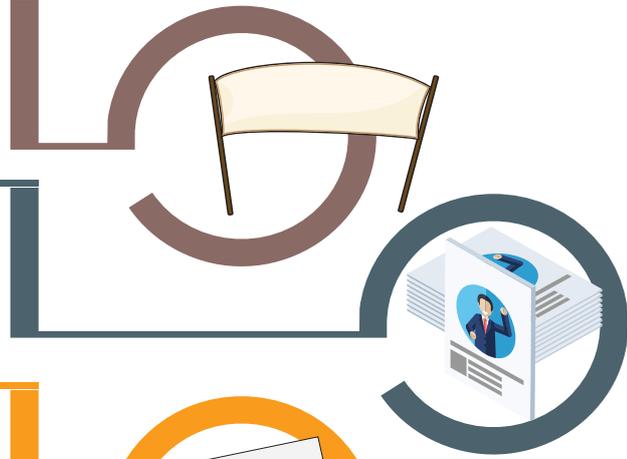
وتنوعت الحوادث والخروقات التي تم توثيقها بشكل رئيسٍ على 7 أنواع خروقات أثرت على سير العملية الانتخابية أو ساهمت في التأثير على نتائج الانتخابات مخالفةً بذلك التعليمات التنفيذية الخاصة بيوم الاقتراع، وفيما يلي مجموعة من الحوادث والانتهاكات ومجموعة من الأمثلة على كل منها:

1. تجهيزات مراكز الاقتراع

حسب البيانات الواردة من الراصدين الميدانيين عبر التطبيق الإلكتروني والمتواجدين في مراكز غرف الاقتراع قبيل بدء عملية الاقتراع فتشير التحليلات إلى عدة مشاهدات كما يبين الشكل رقم (2).

94.0%

من مراكز الاقتراع كانت محددة
بشكل واضح
(من خلال الياقطات الارشادية)

**7.0%**

من مراكز الاقتراع شهدت تواجد
دعاية انتخابية داخل حدودها

**64.0%**

من مراكز الاقتراع نشرت سجلات
ناخبها على **المداخل**

**85.0%**

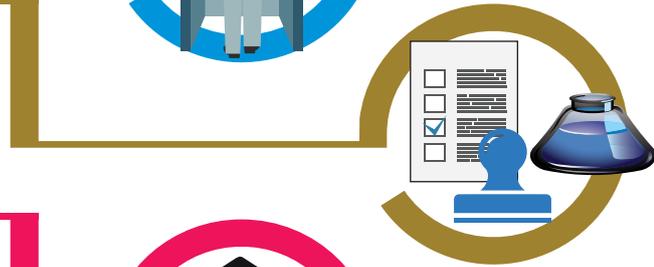
من مراكز الاقتراع مجهزة
لاستقبال ذوي الإعاقة الحركية

**99.0%**

من مراكز الاقتراع تواجد فيها
معزل يضمن سرية الاقتراع

**1.0%**

من لجان الاقتراع لم يتواجد معها
جميع المواد اللازمة لبدء الاقتراع

**6.0%**

من غرف الاقتراع تواجد بها
رجال أمن بزي عسكري

**3.0%**

من **مراكز الاقتراع** شهدت تواجد أشخاص
دون ارتدائهم لباح الهيئة المستقلة للانتخاب



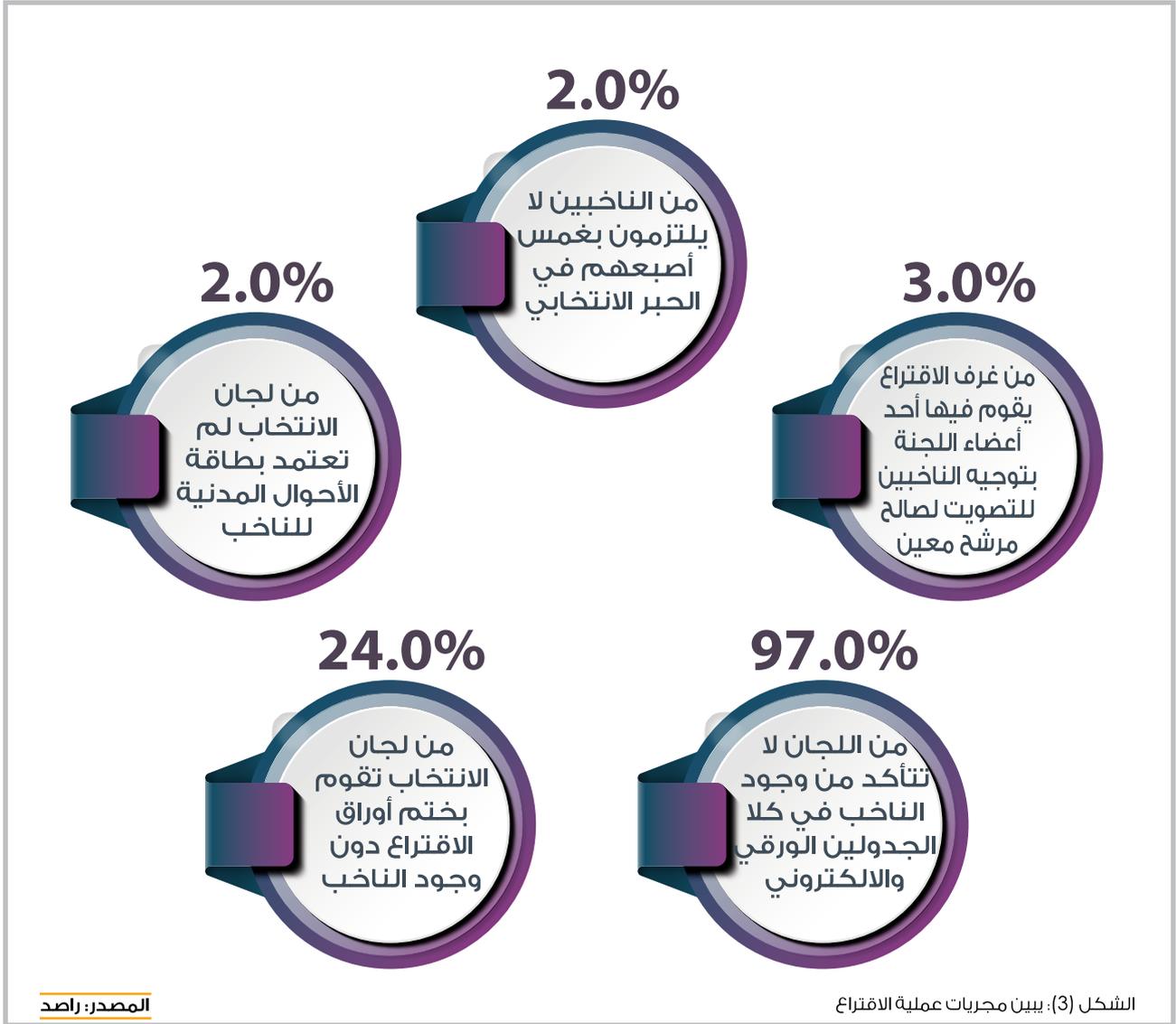
وتظهر تحليلات البيانات الواردة من قبل المراقبين الميدانيين عبر التطبيق الإلكتروني للفريق التقني إن الهيئة المستقلة للانتخابات جهزت مراكز الاقتراع بحيث تكون محددة بشكل واضح للناخب حيث كانت نسبة مراكز الاقتراع المحددة بشكل واضح 94%، وبالرغم من وجود التعليمات التي تمنع وجود الدعاية الانتخابية يوم الاقتراع في مراكز الاقتراع إلا أن 7% من مراكز الاقتراع شهدت دعاية انتخابية داخلها، ومن التحليلات التي تعد مهمة لتقييم أداء الإدارة الانتخابية يوم الاقتراع هي نسبة التزام مراكز الاقتراع بنشر جداول الناخبين فيها على أبواب المراكز بما يسهل الاقتراع ويضمن نزاهته وهو ما لم تلتزم به نسبة كبيرة من مراكز الاقتراع حيث بلغت نسبة المراكز التي لم تنشر جداول الناخبين على أبوابها 36%.



2. مجريات الاقتراع

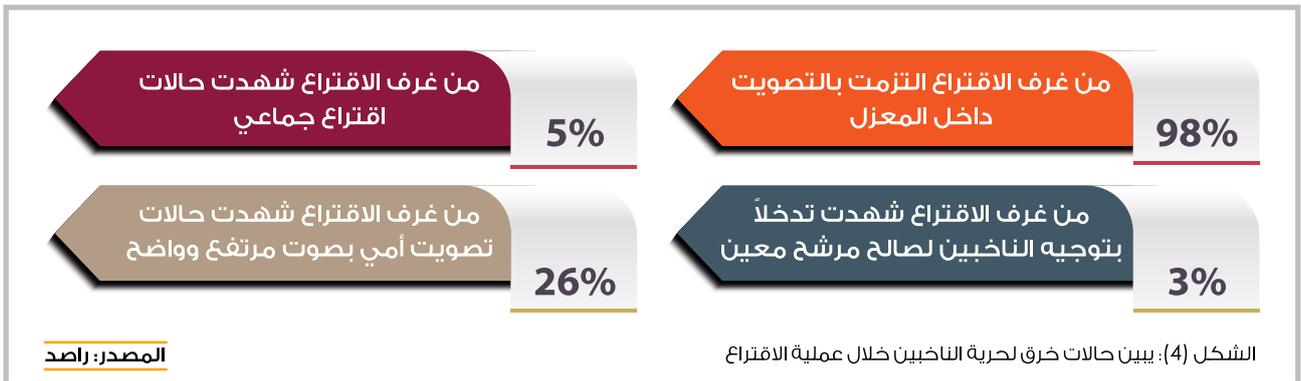
تبيّن تحليلات البيانات الواردة من خلال الراصدين الميدانيين المنتشرين في مراكز الاقتراع مجموعة من المخرجات حول سير عملية الاقتراع وتالياً بيانها مقسمة على عدة محاور كما يبين الشكل رقم (3).

وفيما يخص نزاهة العملية الانتخابية فقد شابت عملية الاقتراع بعض السلوكيات من قبل أعضاء لجان الاقتراع والفرز التي تشكل خرقاً لمعياري النزاهة والشفافية والتي تؤثر على سير عملية الاقتراع، حيث وحسب تحليل بيانات الراصدين فإن ما نسبته 1% من مراكز الاقتراع شهدت تدخل أحد أعضاء اللجان ومحاولته التأثير على الناخبين صالح مرشح معين كما حصل على سبيل المثال لا الحصر في كل من مدرسة الشونة الشمالية الشاملة الثانوية للبنات في محافظة اربد ومدرسة الحدادة الثانوية للبنات في محافظة جرش. وفي محور آخر فإن التعليمات التنفيذية الخاصة بإجراءات الاقتراع توجب على لجنة الاقتراع والفرز ختم ورقة الاقتراع أمام الناخب المتواجد في غرفة الاقتراع وهو ما لم تلتزم به 24% من لجان الاقتراع والفرز حيث تجاوز أعضاء اللجنة التعليمات بختم أكثر من ورقة اقتراع رغم عدم تواجد الناخبين أمام اللجنة. كما بيّنت التحليلات أن 97% من لجان مراكز الاقتراع لم تتأكد من وجود اسم الناخب وتؤشر عليه في كلا الجدولين الورقي والإلكتروني بما يخالف تعليمات الهيئة المستقلة للانتخابات بخصوص الاقتراع.



3. حرية الناخبين في الاقتراع

وبخصوص محور حرية الناخبين في ممارسة حقهم بالاقتراع بكامل سرية وضمن الظروف التي تضمن لهم معيار سرية الاقتراع فقد أظهرت تحليلات البيانات عدداً من الملاحظات التي تشكل ولو بنسب متفاوتة خرقاً لواحد من أهم مبادئ ومعايير الاقتراع، ويبين الشكل رقم (4) التجاوزات التي شكلت خرقاً لحرية الاقتراع.



أظهرت نتائج تحليل البيانات أن ما نسبته 2% من غرف الاقتراع لم تلتزم بالتصويت داخل معزل انتخابي يوفر معيار سرية الاقتراع للناخب مثلما حصل في مراكز مدرسة جرش الأساسية للبنين في جرش ومدرسة أبو بكر الرازي الثانوية الشاملة في العاصمة ومدرسة زحر الثانوية للبنات إربد. كما أن العديد من مراكز الاقتراع شهدت حالات تصويت جماعي بحيث يتواجد أكثر من ناخب عند ذات المعزل، حيث كانت نسبة غرف الاقتراع التي شهدت حالات اقتراع جماعي 5% من مجموع غرف الاقتراع وحصل ذلك في مختلف مناطق المملكة مثل مدرسة أبو عليا الثانوية في العاصمة عمان ومدرسة بدر الكبرى الثانوية في الزرقاء ومدرسة أم حماط الأساسية في الكرك ومدرسة النعيمه الثانوية للبنات في إربد. وكانت النسبة الكبيرة لمظاهر خرق سرية الاقتراع هي التصويت الأمي بشكل واضح ومرتفع حيث بلغت نسبة غرف الاقتراع التي شهدت تصويتاً علنياً 26% من مجموع غرف الاقتراع والتي تعد نسبةً عاليةً أثرت على حرية الناخب في الاقتراع بسرية تامة، ومن الأمثلة على مراكز شهدت اقتراع علني مدرسة خديجة بنت خويلد الأساسية المختلطة في مادبا، ومدرسة الامين الأساسية للبنين في عمان، مدرسة الثورة العربية الكبرى في معان، مدرسة كتم الثانوية الشاملة للبنات في إربد ومدرسة فقوع الثانوية الشاملة للبنات، ومن الأمثلة على ذلك:

الجدول (1): أمثلة على خروقات لمبادئ ومعايير الاقتراع - المصدر: راصد

الرقم	الحادثة	المحافظة	البلدية	مركز الاقتراع
1	ناخبة دخلت القاعة طلبت منها رئيسة اللجنة البقاء على كرسي قرب الباب بسبب كسر في قدمها وقامت المساعدة الثانية بنقل المعزل من مكانه وإحضاره عند الناخبة وقد كان في مكان لا يضمن العزلة والسرية وذلك لقربه من المراقبين والمندوبين واللجنة.	البلقاء (G)	العارضه الجديده	مدرسة الصبيحي الثانوية للبنات
2	أحد مندوبي المرشحين يوجه الناخبين للتصويت وينظر لورقة الاقتراع للتأكد من انتخاب مرشحه	العاصمة (E)	منطقة اليرموك	مدرسة خوله بنت الازور الاساسية المختلطة
3	التأثير على ناخبة من قبل مندوبة مرشح داخل المعزل	البلقاء (G)	عين الباشا الجديده	مدرسة أسماء بنت ابي بكر الاساسية المختلطة
4	مساعدة أحد الناخبين رغم أنه ليس من ذوي الاحتياجات الخاصة من قبل مواطن ولم يتم تحبير إصبع سبأته اليمنى	البلقاء (G)	السلط الكبرى	مدرسة السيفية الثانوية الشاملة للبنين

الرقم	الحادثة	المحافظة	البلدية	مركز الاقتراع
5	التصويت عند المعزل الناخب والمرشح معاً	مادبا (H)	لب ومليح	مدرسة لب الثانوية للبنين
6	وجود أكثر من شخص داخل المعزل دون المحافظة على سرية الاقتراع	البلقاء (G)	السلط الكبرى	مدرسة السيفية الثانوية الشاملة للبنين
7	مرشح ومتطوعون من الهيئة ذوو قرابة للمرشح يقومون بإيصال بعض الناخبين إلى هذا المرشح لإقناعهم بالتصويت لصالحه	الزرقاء (F)	الزرقاء الكبرى	مدرسة القرطبي الاساسية للبنين
8	دخول مندوب مرشح مع الناخب للعازل وإدخال الدعاية الانتخابية لغرفة الاقتراع	الزرقاء (F)	الازرق الجديدة	مدرسة الأزرق الجنوبي الثانوية للبنات
9	التأثير على الناخبين عن طريق التكلم مع الناخب داخل غرفة الاقتراع للتصويت لجهة معينة	جرش (C)	جرش الكبرى	مدرسة مقبلة الاساسية بنين
10	قيام بعض المرشحين بالتأثير على الناخبين وحثهم على التصويت لهم داخل غرفة الاقتراع	المفرق (D)	دير الكهف الجديدة	مدرسة روضة الأمير علي بن الحسين الثانوية للبنات
11	التأكيد على الناخبين للتصويت لجهة معينة من قبل مندوبي المرشحين	الزرقاء (F)	الزرقاء الكبرى	الزرقاء - شارع الجيش - صاله الاميره رحمه الرياضيه
12	التأثير على رأي الناخبين من قبل مناديب للمرشحين	جرش (C)	جرش الكبرى	مدرسة مقبلة الاساسية بنين
13	تأثير بعض أعضاء لجنة الاقتراع والفرز على الناخبين لصالح مرشح معين.	الزرقاء (F)	الازرق الجديدة	مدرسة الأزرق الجنوبي الثانوية للبنات
14	تأثير أحد المناديب على المقترعين داخل غرفة الاقتراع وعدم إعطاه حرية التصويت.	الطفيلة (J)	الطفيلة الكبرى	مدرسة زين الشرف الثانوية المختلطة
15	قيام أحد مندوبي المرشحين بالتأثير على المقترعين وحثهم على التصويت لمرشح واحد وهو داخل غرفة الاقتراع وأمام اللجنة المنظمة	البلقاء (G)	دير علا الجديده	ضرار الثانوية للبنين

الرقم	الحادثة	المحافظة	البلدية	مركز الاقتراع
16	مندوبة تراقب الناخبة أثناء الانتخاب في المعزل	اربد (A)	معاذ بن جبل	مدرسة الشونة الشمالية الشاملة الثانوية للبنات
17	وقوف إحدى المندوبات مع الناخبات داخل غرفة الاقتراع واحراجهم والتأثير عليهن ، مما يتسبب ذلك في توتر الناخبات، والاضطرار إلى التصويت لمرشح المندوبة (حرجاً منها)	جرش (C)	برما الجديدة	مدرسة الجرازة الثانوية للبنات
18	رئيس اللجنة يقوم باختيار المرشح واجبار الأميين على انتخابه	اربد (A)	معاذ بن جبل	مدرسة الشونة الشمالية الشاملة الثانوية للبنات
19	قام احد المندوبين باخبار احد الناخبين باسم مرشحه ووقف بجانبه في المعزل	الزرقاء (F)	الحلابات	مدرسة الحلابات الغربي الثانوية للبنين
20	مساعد أول صندوق رقم (23) يقوم بتوجيه الناخبين إلى مرشح من قائمة أعضاء المجلس المحلي	جرش (C)	المعارض	مدرسة الحدادة الثانوية للبنات
21	يطلب عدد من الأشخاص رئيس اللجنة للكتابة عنهم و ذلك للتأكد من اختيار مرشح معين مع العلم بأنهم غير أميين و قادرين على الكتابة	الكرك (I)	مؤاب الجديدة	مدرسة الحسينية الثانوية للبنين
22	قيام أحد الناخبين بالتدخل من خلال مساعدة الناخبين داخل المعزل	اربد (A)	غرب اربد	مدرسة بيت يافا الثانوية للبنين
23	دخل شخص مرافق مع ناخب وهو ينتخب بالمعزل ولم يتم سؤال الناخب من قبل الرئيس والمرافق	الزرقاء (F)	الرصيصة	مدرسة امنه بنت وهب الاساسية للبنات
24	مرشح مع احد الناخبات الأميات في المعزل و عند الصندوق	مادبا (H)	مادبا الكبرى	مدرسة النطافة الثانوية للبنين
25	بعض المتطوعين داخل مركز الاقتراع يقومون بالتأثير على المصوتين وتوجيههم لاختيار مرشح معين	الزرقاء (F)	الزرقاء الكبرى	مدرسة أجنادين الثانوية الشاملة للبنات

الرقم	الحادثة	المحافظة	البلدية	مركز الاقتراع
26	يقوم مندوبو المترشحين المتواجدين داخل مركز الاقتراع بملاحقة الناخبين الى غرفة الاقتراع والتأثير عليهم لكي يصوتوا لي مرشحهم	البلقاء (G)	السلط الكبرى	مدرسة السلط الثانوية للبنين
27	صندوق رقم (53) دخول أعداد كبيرة بشكل همجي داخل غرفة الاقتراع ووجود أشخاص عند المعزل بشكل كبير وتدخلهم باختيارات الناخبين	الطفيلة (I)	الطفيلة الكبرى	مدرسة العين البيضاء الأساسية المختلطة
28	قام أحد المرشحين بدخول القاعة برفع صوته على اللجنة واتهامهم بعدم العمل وقام بالذهاب الى الوقوف بجانب احد الناخبات وارشادها	اريد (A)	اريد الكبرى	مدرسة سال الثانوية الشاملة للبنات
29	قامت مندوبة مرشح بالجلوس بجانب المعزل والتحدث مع الناخبين	البلقاء (G)	السلط الكبرى	مدرسة رقيه بنت الرسول الثانوية المختلطة
30	رئيس المركز يتحاور مع المتطوعين و يحاول إقناعهم بالتصويت لأحد المرشحين	جرش (C)	جرش الكبرى	مدرسة جرش الثانوية بنين
31	تم تدخل مندوب لأحد الناخبين بالضغط على احد الناخبين للتصويت بالغصب وتم تمزيق أوراق الانتخاب من قبل الناخب وتم تحويله إلى المدعي العام	اريد (A)	معاذ بن جبل	مدرسة الملك طلال الثانوية للبنين
32	حضور سيدة كبيرة في السن وذكرت اسم المرشح قبل التأكد من بياناتها ، وبعد التأكد قامت رئيسة الصندوق بمساعدتها في المعزل والتصويت بشكل طبيعي	العاصمة (E)	منطقة شفا بدران	مدرسة اسكان ياجوز الشاملة للبنات
33	تصويت امرأه كبير بالسن بصوت مرتفع	الطفيلة (I)	الحسا	مدرسة الجرف الثانوية الشاملة للبنات
34	ناخبة أمية أصرت على التصويت بصوت مرتفع ، وساعدها رئيس اللجنة بالتصويت والتأشير وحدث اعتراض من المندوبين بحجة عدم معرفة مصداقية الرئيس وعدم معرفة من اختار للناخبة	العاصمة (E)	ام الرصاص الجديد	مدرسة ام الرصاص الثانوية للبنات

الرقم	الحادثة	المحافظة	البلدية	مركز الاقتراع
35	التصويت بصوت مرتفع من قبل ابنة مرشح وايضا من قبل عدة نساء عند المعزل	العاصمة (E)	منطقة بسمان	مدرسة سفانة بنت حاتم الطائي الاساسية
36	التصويت بالصوت مرتفع لإعلام مندوب مرشح	العاصمة (E)	منطقة الجبيهه	مدرسة الامين الاساسية للبنين
37	التصويت بشكل مرتفع من قبل الناخب	العاصمة (E)	منطقة شفا بدران	مدرسة المروج الثانوية الشاملة للبنات
38	ناخبة صوتت بشكل مرتفع	الطفيلة (J)	الطفيلة الكبرى	مدرسة العيص الثانوية الشاملة للبنات
39	تصويت بشكل مرتفع	العاصمة (E)	منطقة التلاع وخذلا وام السماق	مدرسة محمد الشريقي الاساسية للبنين
40	دخول إحدى الناخبات من كبار السن فقامت رئيسة اللجنة بمساعدتها والتصويت بصوت مرتفع ، فقام الأعضاء بتنبهها ولم تستجب.	الزرقاء (F)	الزرقاء الكبرى	مدرسة عائشة الباعونية الثانوية للبنات
41	قيام المرشح بمساعدة ناخب على اختياره مع محاولة أعضاء اللجنة إبعاده	الزرقاء (F)	الرصيصة	مدرسة جمانه بنت ابي طالب الثانوية للبنات
42	تصويت بصوت مرتفع	العاصمة (E)	منطقة المدينه	مدرسة التطبيقات الاساسية للبنين
43	قام احد المنتخبين بالتصويت بشكل علي امام المندوبين	معان (K)	معان الكبرى	مدرسة الثورة العربيه الكبرى
44	ذكر اسم أحد المرشحين بصوت واضح ..	معان (K)	ايل الجديدة	مدرسة الفرذخ الاساسية للبنين
45	التصويت بصوت مرتفع والتاثير على الناخبين من قبل المرشحين وإشهار ورقة الاقتراع للناخبين خارج القاعة.	الطفيلة (J)	الطفيلة الكبرى	مدرسة صنفحة الاساسية للبنين
46	تم التصويت بشكل مرتفع أمام المندوبين	معان (K)	معان الكبرى	مدرسة الثورة العربيه الكبرى

الرقم	الحادثة	المحافظة	البلدية	مركز الاقتراع
47	قامت احدى الناخبات وبعد الانتهاء من التصويت بعرض ورقة الاقتراع للجميع لترى المندوبات لمن قامت بالتصويت	البلقاء (G)	العارضه الجديده	مدرسة الصبيحي الثانوية للبنات
48	تم دخول ناخبة للتصويت .. وقد قام مراقب محلي بالدخول دون الاذن ..وقام بالإدلاء باسم المرشح بصوت عالي وتم القيام بالإجراء اللازم من قبل رئيس اللجنة	المفرق (D)	المفرق الكبرى	مدرسة الفدين الاساسية المختلطة
49	عضو اللجنة ساعد احد الناخبين وخلال مساعدته له خلف المعزل... ارتفع الصوت بحيث علم اغلب الموجودين بالمرشحين الذين تم التصويت لهم.	جرش (C)	المعارض	مدرسة خديجه بنت خويلد الاساسية للبنات
50	تم ملاحظة عملية انتخاب جماعي عند معزل واحد .. وقد تم تصوير هذه الحادثة..	العاصمة (E)	منطقة العبدلي	صالة الأمير حمزة الرياضية / المدينة الرياضية
51	تم التصويت بشكل مرتفع أمام المندوبين	معان (K)	معان الكبرى	مدرسة الثورة العربية الكبرى
52	التصويت بشكل علني	العاصمة (E)	ناعور الجديدة	مدرسة طلحة بن عبيد الله
53	قامت مجموعة من المسنات بالتصويت بصوت مرتفع	العقبة (L)	منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	مدرسة رم الثانوية الشاملة للبنات
54	التصويت خارج المعزل الانتخابي	جرش (C)	جرش الكبرى	مدرسة جرش الاساسية بنين
55	توقيع الأوراق دفعة واحدة من قبل رئيس اللجنة	البلقاء (G)	السلط الكبرى	مدرسة هالة بنت خويلد الثانوية للبنات
56	قراءة أسماء المرشحين للناخب من قبل أحد أعضاء اللجنة واختيار المرشح بصوت مرتفع من قبل الناخب	العاصمة (E)	منطقة صويلح	مدرسة ام كثير الثانوية الشاملة للبنات

الرقم	الحادثة	المحافظة	البلدية	مركز الاقتراع
57	حديث المنتخبات مع بعض اثناء التصويت مع مندوبي المرشحين	اربد (A)	اربد الكبرى	مدرسة النعيمة الثانوية الشاملة للبنات
58	قامت امرأة مسنة بالتصويت بصوت مرتفع وقد قام المرافق الذي أتى معها بتكرار الأسماء نفسها بصوت مرتفع	اربد (A)	اربد الكبرى	مدرسة بشرى الاساسية الاولى
59	قامت امرأة بالنداء بصوت مرتفع بإسم المرشح	الزرقاء (F)	الزرقاء الكبرى	مدرسة أجنادين الثانوية الشاملة للبنات
60	قامت احدى الناخبات بالتصويت بشكل علني وتم قام رئيس اللجنة بإسكانها بعدما أعلنت عن الاسم بشكل صريح	الكرك (I)	الكرك الكبرى	مدرسة الجديدة الثانوية الشاملة للبنات
61	ناخب قال بصوت مرتفع من يريد انتخابه واعلنها بصوت عالي قبل دخوله المعزل	الزرقاء (F)	الزرقاء الكبرى	مدرسة ابن طولون الاساسية للبنين
62	تصويت أكثر من شخص بصوت مرتفع	العقبة (L)	وادي عربة	مدرسة بنات الريشة الثانوية الشاملة
63	قامت احدى الناخبات بالتصويت لمرشح بصوت مرتفع	اربد (A)	اربد الكبرى	مدرسة كتم الثانوية الشاملة للبنات
64	تم التصويت بصوت مرتفع لأكثر من ناخب	المفرق (D)	حوشا الجديدة	مدرسة المنصورة الشاملة للبنات
65	التصويت بصوت مرتفع	الزرقاء (F)	الزرقاء الكبرى	مدرسة ابن طولون الاساسية للبنين
66	التصويت بصوت مرتفع	المفرق (D)	المفرق الكبرى	مدرسة الربيع بنت معوذ الاساسية للبنات
67	تم الإعلان عن اسم المرشح علني من قبل الناخب	العقبة (L)	منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	مدرسة العقبة الثانوية الشاملة للبنات

الرقم	الحادثة	المحافظة	البلدية	مركز الاقتراع
68	قام أحد المندوبين بتلقي أحد الناخبين بإسم المرشح و قام الناخب بذكر اسمه بصوت مرتفع أثناء كتابته	الزرقاء (F)	الزرقاء الكبرى	مدرسة ياقوت الحموي الاساسية للبنين
69	قيام رجل طاعن في السن بالتصويت بصوت مرتفع ومسموع على مستوى لجنة الاقتراع	اربد (A)	اربد الكبرى	مدرسة الكندي الاساسية للإناث
70	قام احد الناخبين بالتصريح بصوت عالي باسم المرشح	العاصمة (E)	منطقة ام القصير والمقابلين	مدرسة ام قصير والمقابلين الاساسية للبنات
71	التصويت علني	العاصمة (E)	لواء الموقر	مدرسة النقيرة الثانوية الشاملة للبنات
72	تقوم الناخبات برفع صوتهم داخل المعزل بأسماء المرشحين	اربد (A)	اربد الكبرى	مدرسة ايدون الثانوية للبنات
73	تصويت بصوت مرتفع و بصورة علنية	الكرك (I)	عبد الله بن رواحة	مدرسة خالد بن الوليد الثانوية للبنين
74	التحدث بصوت مرتفع عن اسم المرشح المراد انتخابه عند مساعدة رئيس اللجنة للناخبة بسبب انها امية	العاصمة (E)	منطقة رأس العين	مدرسة موسى بن نصير الاساسية للبنين
75	شخص كبير بالسن لا يرى بوضوح نطق رقم المرشح بصوت عالي	العاصمة (E)	منطقة التلاع وخذلا وام السماق	مدرسة ابن العميد الأساسية للبنين
76	قام المقترع المعاق بذكر اسم من يريد انتخابه بصوت مرتفع لرئيس اللجنة	الزرقاء (F)	الزرقاء الكبرى	مدرسة عمر بن الخطاب الثانوية للبنين
77	دخل شخص كبير السن لكي يصوت ولكنه قام بالتصويت بالصوت مرتفع	البلقاء (G)	خارج حدود بلدية عين الباشا	مدرسة اناث البقعة الاعدادية الرابعة والخامسة (وكاله)
78	حالات تصويت بصوت مرتفع في قاعة الاقتراع وبصوت مسموع وواضح	جرش (C)	مخيم سوف	مدرسة مخيم سوف الثانوية بنات

أورد الراصدون مجموعة من الحالات التي تتمحور حول عدم جاهزية غرف الاقتراع لاستقبال الناخبين في الوقت المحدد وهو الساعة 7:00 صباحاً وهو الموعد المنصوص عليه وفق التعليمات التنفيذية الخاصة بيوم الاقتراع، وقد بلغت نسبة هذه الحوادث 3.9% من مجموع الحوادث التي عاينها الراصدون خلال يوم الاقتراع.

وبلغت نسبة غرف الاقتراع التي لم يتم افتتاحها عند الموعد المحدد ما نسبته 59% من غرف الاقتراع حيث افتتح ما نسبته 41% من غرف الاقتراع عند الموعد المحدد فيما وصلت نسبة غرف الاقتراع التي افتتحت ما بين الساعة 7:00 والساعة 7:30 إلى 58% من غرف الاقتراع، بينما 1% من غرف الاقتراع افتتحت بعد الساعة 7:30، كما يبين الشكل رقم (5).



ومن الحالات التي وردت لغرفة عمليات راصد فتح غرفة الاقتراع للناخبين وبدء عملية الاقتراع الساعة 7:45 دقيقة صباحاً وذلك في صالة الأمير حمزة الرياضية التابعة لمنطقة العبدلي في العاصمة، كذلك في مدرسة الأميرة إيمان بنت الحسين المهنية الثانوية للبنات التابعة لبلدية المفرق الكبرى حيث تم افتتاح مركز الاقتراع في تمام الساعة 7:28، ويبين الجدول رقم (2) مجموعة من الحالات التي تم رصدها.

الجدول (2): حالات تأخر فتح غرفة الاقتراع للناخبين - المصدر: راصد

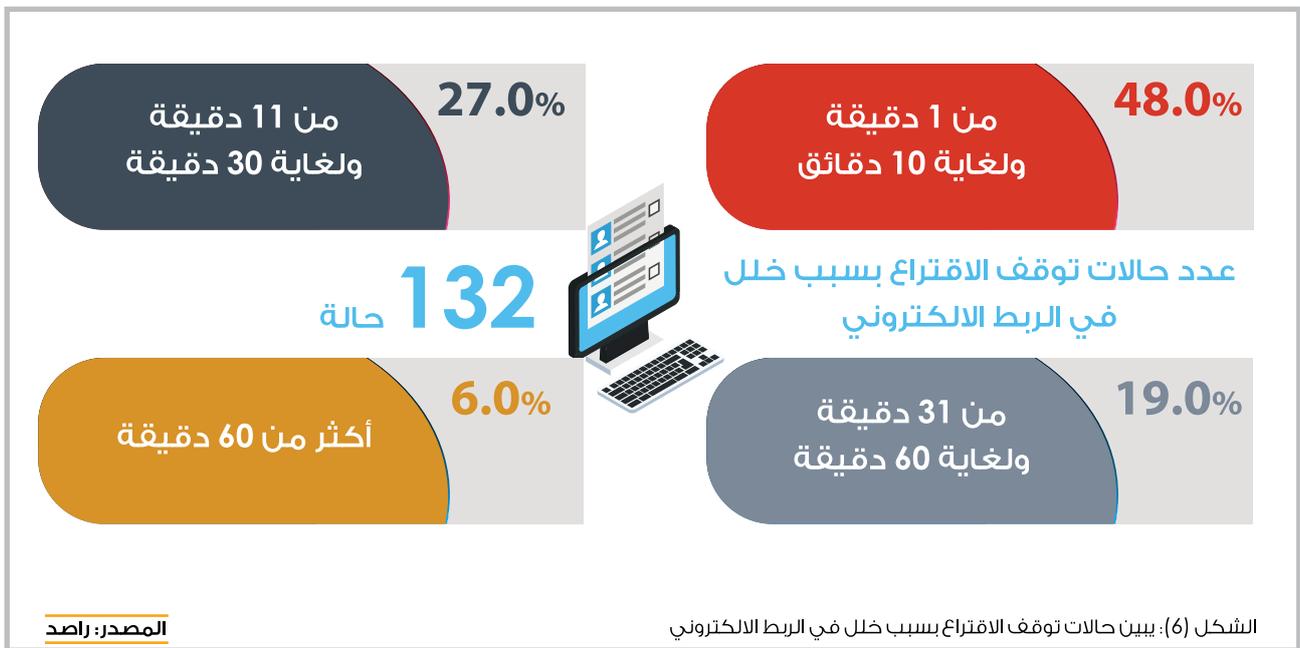
الرقم	الحادثة	المحافظة	البلدية	المركز	نوع الحادثة
1	التأخر في بدء عملية الاقتراع وعدم إغلاق الصناديق في الموعد المحدد	جرش	المعارض	مدرسة ساكب الثانوية للبنات	تأخر فتح المراكز
2	حادث تدهور باص اللجنة الاقتراع لصندوق رقم 46 وتغير اللجنة	الطفيلة	الطفيلة الكبرى	مدرسة العيص الثانوية الشاملة للبنات	تأخر فتح المراكز
3	عدم جاهزية المركز	العاصمة	منطقة وادي السير	صالة ام حبيبة/ البيادر	تأخر فتح المراكز

نوع الحادثة	المركز	البلدية	المحافظة	الحادثة	الرقم
تأخر فتح المراكز	مدرسة مكة الاساسية المختلطة	الزرقاء الكبرى	الزرقاء	تأخير في المحضر لغاية الساعة 7:20، تأخير في بدء عملية الانتخاب 15د	4
تأخر فتح المراكز	صالة الأمير حمزة الرياضية / المدينة الرياضية	منطقة العبدلي	العاصمة	تم الاتصال مع غرفة العمليات وتبليغهم وتم كتابة المحضر في تمام الساعة 7:40 وتم إدخال الناخبين في تمام الساعة 7:45	5
تأخر فتح المراكز	مدرسة دار السلام الثانوية الشاملة	منطقة طارق	العاصمة	عدم التقيد بأوقات التواجد الرسمي لأحد أعضاء اللجنة	6
تأخر فتح المراكز	جامعة اليرموك / صالة 1	اريد الكبرى	اريد	تأخير وقت فتح باب التصويت إلى الساعة 7:10	7
تأخر فتح المراكز	مدرسة على بن ابي طالب / بلعما	بلعما الجديدة	المفرق	التأخر في فتح مركز الاقتراع وعدم تجهيز الغرفة بشكل جيد	8
تأخر فتح المراكز	مدرسة مكة الاساسية المختلطة	الزرقاء الكبرى	الزرقاء	تأخير في المحضر لغاية الساعة 7:20، تأخير في بدء عملية الانتخاب 15د	9
تأخر فتح المراكز	مدرسة حفصة أم المؤمنين الاساسية المختلطة	منطقة اليرموك	العاصمة	التأخر بفتح الصندوق حتى الساعة 7.20 صباحاً.	10
تأخر فتح المراكز	مدرسة غرناطة الاساسية للبنين	مادبا الكبرى	مادبا	فتح صناديق الاقتراع في تمام الساعة 7:22 صباحاً	11
تأخر فتح المراكز	مدرسة اديب وهبه الثانوية الشاملة للبنين	السلط الكبرى	البلقاء	عدم التقيد بفتح باب لذوي الاحتياجات الخاصة من قبل الامن العام	12
تأخر فتح المراكز	مدرسة المنشية الثانوية الشاملة للبنين	الكرك الكبرى	الكرك	تأخير في البدء بعملية التصويت	13
تأخر فتح المراكز	مدرسة فاطمة بنت اليمان الثانوية المختلطة	الطفيلة الكبرى	الطفيلة	تأخر في تجهيز أدوات وصناديق الاقتراع	14

نوع الحادثة	المركز	البلدية	المحافظة	الحادثة	الرقم
تأخر فتح المراكز	الطوال الجنوبي الاساسية للبنين	دير علا الجديدة	البلقاء	التأخر في فتح غرفة الاقتراع	15
تأخر فتح المراكز	مدرسة العراق الثانوية للانات	مؤتة والمزار	الكرك	عدم وجود أسماء المنتخبين في الكشف	16
تأخر فتح المراكز	مدرسة أم الهشيم الثانوية للبنات	الأغوار الجنوبية	الكرك	تأخير على التصويت حيث بدأ التصويت عند الساعة 7:5	17
تأخر فتح المراكز	مدرسة بيت راس الاساسية للبنات	اريد الكبرى	اريد	التأخر في بدء عملية الاقتراع بحوالي ال 20 دقيقة	18
تأخر فتح المراكز	مدرسة جبة الثانوية للبنات	باب عمان	جرش	تاخر فتح الصندوق عن الوقت المحدد	19
تأخر فتح المراكز	مدرسة القرطبي الاساسية للبنين	الزرقاء الكبرى	الزرقاء	تأخر في افتتاح الغرفة	20
تأخر فتح المراكز	مدرسة عنجرة الاساسية للبنين	عجلون الكبرى	عجلون	تأخير في عملية افتتاح الصندوق إلى الساعة 7:10 صباحا	21
تأخر فتح المراكز	مدرسة عبد الله بن قيس الحارثي الاساسية للبنين	منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	العقبة	تأخير قفل الصندوق صباح يوم الاقتراع 17 دقيقة	22
تأخر فتح المراكز	مدرسة عنجرة الاساسية للبنين	عجلون الكبرى	عجلون	تأخر فتح الصندوق ل 10 دقائق حتى الساعة السابعة وعشر دقائق	23
تأخر فتح المراكز	مدرسة الأميرة إيمان بنت الحسين المهنية الثانوية للبنات	المفرق الكبرى	المفرق	التأخر في فتح مركز الاقتراع وتم ذلك في الساعة 7:28	24
تأخر فتح المراكز	السفينة الثانوية للبنات	كفرنجه الجديدة	عجلون	التأخر في فتح الصندوق أكثر من 10 دقائق	25
تأخر فتح المراكز	مدرسة عين جالوت الثانوية للبنات	اريد الكبرى	اريد	توقف عملية التصويت لمدة ربع ساعة وسبب فترة غداء	26

5. خلل في النظام الإلكتروني

تنوعت أسباب توقف عملية الاقتراع في غرف الاقتراع حيث أفاد المراقبون الميدانيون بأن توقف الاقتراع بسبب خلل في النظام الإلكتروني المعتمد لعملية الاقتراع الذي استعملته الهيئة المستقلة للانتخاب داخل غرف الاقتراع أو تعطل أجهزة الحاسوب أثناء عملية الاقتراع حيث وصلت نسبته إلى 3.3% من الحوادث التي وصلت لغرفة العمليات على مستوى المملكة، ووصل مجموع تكرار التوقف إلى (132) حالة ضمن فترات متقطعة، حيث وصلت نسبة انقطاع الربط الإلكتروني من دقيقة إلى 10 دقائق إلى ما نسبته 48% من مجموع حالات الانقطاع في الربط الإلكتروني، بينما كانت نسبة الانقطاع التي امتدت من 10 دقائق ولغاية 30 دقيقة إلى ما نسبته 27% من مجموع حالات الانقطاع في الربط الإلكتروني، و 19% من مجموع حالات الانقطاع امتدت من 30 دقيقة لغاية 60 دقيقة، بينما كانت نسبة الانقطاع التي امتدت أكثر من 60 دقيقة إلى 6% من مجموع حالات الانقطاع في الربط الإلكتروني، كما يبين الشكل رقم (6).



ومن الأمثلة على ذلك

الجدول (3): أمثلة على حالات الإنقطاع في الربط الإلكتروني - المصدر: راصد

الرقم	الحادثة	المحافظة	البلدية	المركز
1	تعطل الجهاز الحاسوب في الغرفة الانتخابية وقاموا بإصلاحه خلال 4 دقائق	العاصمة (E)	منطقة النصر	مدرسة صالحية العابد الثانوية الشاملة للبنات
2	خلل في نفس جهاز الحاسوب المدرسي	الطفيلة (J)	الطفيلة الكبرى	مدرسة العين البيضاء الأساسية المختلطة

الرقم	الحادثة	المحافظة	البلدية	المركز
3	تم إيقاف العملية الانتخابية في مدرسة أسماء بنت أبي بكر للبنات وذلك في صندوق الاقتراع 2	اربد (A)	برقش	مدرسة أسماء بنت أبي بكر الأساسية للبنات
4	تعطل أحد أجهزة الحاسوب بالكامل الخاص بمدخل البيانات	الزرقاء (F)	الزرقاء الكبرى	مدرسة سكيبة بنت الحسين الثانوية للبنات
5	توقف النظام الإلكتروني لمدة 15 دقيقة	الطفيلة (J)	الحسا	مدرسة الجرف الثانوية الشاملة للبنات
6	تعطل النظام الإلكتروني لمدة 10 دقائق	العاصمة (E)	منطقة التلاع وخلدا وام السماق	مدرسة تلاع العلي الثانوية الشاملة للبنات
7	تم تعطل وصلات الكهرباء لأجهزة الحاسوب	الزرقاء (F)	الهاشمية الجديدة	ام شريك الانصارية الثانوية للبنات
8	تعطل النظام	العاصمة (E)	ناعور الجديدة	مدرسة الروضة الثانوية للاناث
9	ضغط على النظام الإلكتروني أدى لبطء الاقتراع	الكرك (I)	الكرك الكبرى	مدرسة الثلاجة الأساسية المختلطة
10	عطل في في الخادم	الطفيلة (J)	الحسا	مدرسة الحسا الثانوية للبنات
11	تعطل النظام	الكرك (I)	الكرك الكبرى	مدرسة الكرك الثانوية الشاملة للبنات
12	توقفت خدمة الإنترنت عن الأجهزة	العاصمة (E)	منطقة بسمان	مدرسة بلال بن رباح الأساسية
13	توقف نظام الربط الإلكتروني لمدة 5 دقائق	الزرقاء (F)	الرصيفة	مدرسة الأوزاعي الأساسية للبنين
14	تعطل النظام	المفرق (D)	المفرق الكبرى	مدرسة ام النعام الشرقية الثانوية المختلطة
15	تعطل النظام مدة 5 دقائق	عجلون (B)	عجلون الكبرى	اشتيفينا الأساسية المختلطة

الرقم	الحادثة	المحافظة	البلدية	المركز
16	تعطل نظام الإدخال عن طريق الحاسوب	الكرك (I)	مؤتة والمزار	مدرسة بنات مجرا الثانوية المختلطة
17	توقفت شاشة عرض معلومات الناخب لمدة 30 دقيقة	جرش (C)	جرش الكبرى	ظهر السرو الثانوية للبنات
18	انقطعت خدمة الاتصال بالشاشات لمدة 10 دقائق	العاصمة (E)	منطقة ماركا	مدرسة لميس بنت عمر الثانوية للبنات
19	تعطل أجهزة الحاسوب أي النظام الإلكتروني لمدة عشر دقائق الساعة الرابعة عصرا	العاصمة (E)	منطقة طارق	مدرسة ذو النورين الاساسية للبنين
20	توقف لفترة قصيرة حيث قام ضابط الربط الفني بإصلاح العطل	الكرك (I)	شيحان	مدرسة الربة الثانوية الشاملة للبنات
21	تعطل الموقع للمرة الثانية	اربد (A)	الطيبة الجديدة	مدرسة صما الاساسية المختلطة
22	انقطاع النت	معان (K)	معان السادسة	مدرسة أروى بنت عبد المطلب الاساسية المختلطة
23	تعطل ربط الالكتروني	الزرقاء (F)	الهاشمية الجديدة	اسكان الهاشمية الأساسية للبنين

ومن الجدير ذكره بأن حوادث توقف عملية الاقتراع بسبب الربط الإلكتروني قد تسبب في حرمان بعض المواطنين من الإدلاء بأصواتهم لا سيما وأن بعض حالات التوقف قد وصلت إلى أكثر من 60 دقيقة حيث غادر المواطنون مراكز الاقتراع بعد امتعاضهم من عملية توقف الاقتراع.

6. شراء الأصوات واستخدام المال السياسي (الأسود)

أورد المراقبون الميدانيون بلاغات وشكاوى توصلوا إليها خلال مراقبتهم الميدانية حيث أورد المراقبون ما مجموعه 17 حالة حول محاولات شراء أصوات ولم يتسن للراصدین جلب أدلة توثق هذه الحالات، إلا أنه ومن خلال الإطلاع على مجريات العملية الانتخابية خلال يوم الاقتراع يتبين أن الحديث عن شراء الأصوات انتشر بين القواعد الانتخابية وخصوصاً بين المترشحين لمنصب رئيس البلدية،

الجدول (4): حالات شراء الأصوات واستخدام المال السياسي (الأسود) - المصدر: راصد

الرقم	الحادثة	المحافظة	البلدية	المركز
1	عملية شراء أصوات على باب مركز الاقتراع	العاصمة (E)	منطقة وادي السير	مدرسة تيسير ظبيان الثانوية للبنين
2	قيام سيدة منقبة بشراء أصوات لصالح أحد المرشحين أمام بوابة مركز الاقتراع ولم يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة من قبل الشرطة حتى بعد ابلاغهم بذلك من قبل مندوبي المرشحين	العاصمة (E)	منطقة اليرموك	مدرسة حفصة أم المؤمنين الاساسية المختلطة
3	تم نقل اخبار هناك شراء اصوات على باب مركز الاقتراع	المفرق (D)	المفرق الكبرى	مدرسة الفدين الاساسية المختلطة
4	قام مرشح من المرشحين اللامركزية بشراء أصوات الناخبين بقيمة ثلاثين دينار	الطفيلة (J)	الطفيلة الكبرى	مدرسة فاطمة بنت اليمان الثانوية المختلطة
5	تفاوض مع الناخبة من أجل التصويت امي ... من أجل شراء صوتها	العاصمة (E)	منطقة وادي السير	مدرسة وادي السير الثانويه الشامله للبنات
6	عمليات شراء أصوات خارج مركز الاقتراع	الزرقاء (F)	الرصيفة	مدرسة قطر الندى الثانوية الشاملة للبنات
7	شراء اصوات خارج المركز	البلقاء (G)	الشونة الوسطى	مدرسة أم كلثوم الاساسية المختلطة
8	تم الدفع للمواطنه فور خروجها من غرفة الاقتراع من قبل إحدى مندوبات المرشحين	المفرق (D)	المفرق الكبرى	مدرسة جعفر الطيار الاساسية للبنين
9	شراء أصوات علني من قبل أنصار المرشحين	العاصمة (E)	منطقة رأس العين	مدرسة معاذ بن جبل الاساسية للبنين
10	شراء أصوات علني من قبل أحد المرشحين	الكرك (I)	شيحان	مدرسة الربية الثانوية الشاملة للبنين
11	شراء أصوات للمرشحين	العاصمة (E)	منطقة اليرموك	مدرسة صلاح الدين الثانوية الشاملة للبنين
12	شراء أصوات خارج الحرم المدرسي	العاصمة (E)	منطقة اليرموك	مدرسة الفتح الثانوية الشاملة للبنين

7. انتهاكات وجرائم انتخاب رافقت عملية الاقتراع والفرز

بناءً على تقارير المراقبين يمكن القول بأن يوم الاقتراع قد شهد الكثير من التجاوزات في معظم مناطق المملكة حيث دون المراقبين 1018 حالة خرق للعملية الانتخابية في المراكز التي تواجدوا فيها، ويبرز راصد أمثلة تغطي مئات الحالات من هذه الخروقات، والتي تندرج تحت حالات توقف عملية الاقتراع بسبب مشاكل في الربط الإلكتروني أو أسباب أخرى، والتصويت بشكل مرتفع، والتأثير على إرادة الناخبين من قبل المرشحين أو مندوبيهم أو موظفي الهيئة المستقلة للانتخاب، وأعمال عنف وشغب، وحالات لشراء الأصوات، والتصويت لأكثر من مرة من نفس الناخب، واستبدال اللجنة أو جزء منها، وطرد أحد المراقبين أو مندوبي المرشحين، وعدم تحقق لجنة الاقتراع والفرز من شخصية الناخب والاستعاضة عن البطاقة الشخصية باثبات آخر، وخرق سرية التصويت كوجود أكثر من ناخب داخل المعزل، وانحياز اللجنة لأحد المرشحين، وعدم الإلتزام بالحبر الانتخابي سواءً وضع الناخب لإصبع سبابته أو وضع مرافق المعوق لخنصر يده في الحبر الانتخابي.

ومن الأمثلة على بعض الانتهاكات: تفاجأت المؤسسات المراقبة في يوم الاقتراع من طرد مراقبيها من غرف الاقتراع والفرز في اللحظات الأولى لبدء يوم الاقتراع على الرغم من أن الهيئة المستقلة للانتخاب أصدرت التعليمات التنفيذية خاصة بالمراقبين المحليين تمنحهم حق مراقبة إجراءات العملية الانتخابية، مع إصدار بطاقة اعتماد من قبلها وهو تصريح رسمي صادر عن الهيئة إلا أن بعض رؤساء لجان منعوا المراقبين من دخول إلى غرف الاقتراع أو قاموا بطردهم بعد دخولهم إليها، بالإضافة إلى حالات منع تصوير محاضر الافتتاح والإقفال وامتناع رؤساء اللجان عن إعطاء أي معلومة حول نسبة التصويت في مراكزهم كما يبين الشكل (46)، على الرغم من أن الهيئة يجب أن تقوم بواجبها تجاه المراقبين من خلال توعية رؤساء الانتخاب بآلية التعامل مع المراقبين.

حالات طرد مراقبي راصد الميدانيين :

الجدول (5): حالات طرد مراقبي راصد الميدانيين - المصدر: راصد

الرقم	الحادثة	المحافظة	البلدية	المركز
1	تم طردي خارج المدرسة	اربد (A)	اربد الكبرى	مدرسة أم سلمة الاساسية
2	خرجت خارج المركز لحاجه وعند رجوعي لم يدخلوني الامن حكيت اني من راصد ما رضيو يدخلوني حكيت مع ضابط الارتباط حسن التوينه وحكا معهم لم يردو عليه ولم يدخلوني	المفرق (D)	صبحا والدفيانه	مدرسة الأمير حمزة بن الحسين الثانوية للبنين لثقافة العسكرية/صبحا
3	من قبل رئيس لجنة	البلقاء (G)	السلط الكبرى	مدرسة اديب وهبه الثانوية الشاملة للبنين
4	تم.طردي من قبا ضابط ارتباط لكن ليس من رئيس اللجنة باعتقاده انه لا يحق لي التواجد بقاعه الاقتراع لكن بعدما تم الجدل معه وقام بالسؤال قمت بالرجوع لقاعه الاقتراع	البلقاء (G)	السلط الكبرى	مدرسة المضري الثانوية الشاملة للبنين
5	ثم منعي من دخول القاعه إلى الساعه 8:40	اربد (A)	سهل حوران	مدرسة الشجره الثانوية للبنات
6	وانا متواجد داخل قاعة الانتخابات جاء الي ضابط الارتباط ومنع الدخول الي قاعات الانتخاب وأخرج راصد من المدرسة	اربد (A)	سهل حوران	مدرسة الشجره الثانوية للبنين
7	طرد مرقبين راصد من غرف القتراع	عجلون (B)	كفرنجه الجديده	مدرسة كفرنجة الثانوية للبنين
8	طرد وعدم سماح برؤية محظر	البلقاء (G)	عين الباشا الجديده	مدرسة ابو نصير الثانوية للبنات
9	لم يسمح لنا بحضور الفرز مع اني كنت جالسا داخل الغرفة بكل ادب وبرزت له الباجه والحقوق للراصد على ظهرها لكنه اصر على عدم دخولي... الجزء التاسع عمليه العد والفرز تم طردي خارجا	الكرك (I)	الكرك الكبرى	مدرسة بتير الثانوية الشاملة للبنين

الرقم	الحادثة	المحافظة	البلدية	المركز
10	قام طلاب الارتباط محمد الرشدان بطرد أحد مندوبي المرشحين من غرفة الاقتراع بحجة الوقوف داخل القاعة علماً ان عدد المقاعد المخصصة للمناديب اقل بكثير من عدد المناديب	اربد (A)	برقش	مدرسة بيت ايدس الثانوية الشاملة للبنين
11	قرر رئيس اللجنة عدم السماح للمناديب بالدخول مره اخرى الى قاعة الانتخاب بعد قيام بعض مندوبي المرشحين بدخول والخروج ل اكثر من مره	الكرك (I)	الكرك الكبرى	مدرسة الأميرة رحمة الاساسية المختلطة
12	مناوشات في مدرسة سمرا من قبل أهالي المنطقة ومندوبي المرشحين الآخرين وتم إغلاق غرف الاقتراع مؤقتاً والأمن الآن يحاول حل المشكلة	الكرك (I)	الكرك الكبرى	مدرسة سمرا الاساسية المختلطة
13	قام رئيس اللجنة بطردي من غرفة الاقتراع في صندوق 104 من غير سبب الوشهود كافة مندوبي المرشحين	اربد (A)	اربد الكبرى	مدرسة فاطمة الزهراء الثانوية
14	طرد مراقبي راصد و سوء معاملتهم من قبل رئيس لجنة الاقتراع صندوق 7 مدرسة الشجرة الثانوية للبنين، سهل حوران	اربد (A)	سهل حوران	مدرسة الشجرة الثانوية للبنين

4.6.2 مجريات عملية الفرز وعدّ الأصوات

أعدّ فريق تحالف راصد لمراقبة الانتخابات نموذجاً خاصاً بمراقبة مجريات الفرز وعدّ الأصوات وتضمن النموذج مجموعة من الأسئلة المستوحاة من أفضل الممارسات الدولية التي تعنى بمراقبة مجريات الفرز وعدّ الأصوات وتواجد الراصدين الميدانيين في ما يقارب 73% من مجموع غرف الاقتراع التي تم إجراء الفرز فيها فيما تواجد الراصدين الميدانيين في 80% من مراكز الاقتراع التي أجري فيها فرز على مستوى المركز.

وبناءً على التعليمات التنفيذية الخاصة بإجراءات الاقتراع والفرز وجمع الأصوات في كل من المادة (22) من التعليمات التنفيذية الخاصة بالانتخابات البلدية والتعليمات التنفيذية الخاصة بانتخابات مجالس المحافظات فقد بينت المادة المذكورة أن خطوات الفرز ستكون في غرفة الاقتراع أولاً ومن ثم إجراء فرز على مستوى مركز الاقتراع ومن ثم الفرز النهائي الذي يجري في لجنة الانتخاب الخاصة بالدائرة الانتخابية إلا أن المراقبين الميدانيين أوردوا مجموعة من الملاحظات التي رافقت عملية الفرز يمكن تلخيصها كما يلي:

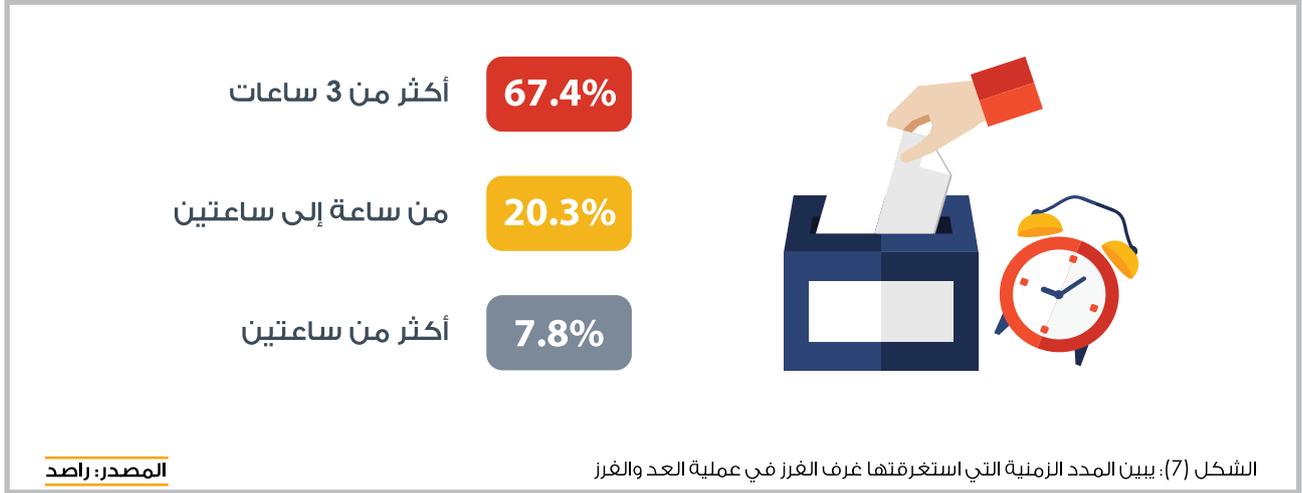
1. 0.4% من غرف الفرز لم يتم عرض الأوراق على الشاشة الخاصة بالفرز والمتفق عليها في التعليمات التنفيذية الصادرة عن الهيئة المستقلة للانتخاب والخاصة بإجراءات الفرز بسبب عدم عمل الشاشة الخاصة بعملية الفرز أو انقطاع للتيار الكهربائي أثناء عملية الفرز.

2. 5.3% من غرف الفرز شهدت تعطل للشاشة الخاصة بالفرز التي تعرض عليها الأوراق، واستمرت فترة التعطل من دقيقة إلى 10 دقائق في 69% من الغرف التي شهدت تعطلاً لشاشات العرض، فيما وصلت نسبة غرف الاقتراع والفرز التي تعطلت فيها الشاشات من 11 دقيقة وحتى 30 دقيقة إلى 27% من الغرف التي شهدت تعطلاً للشاشات، بينما وصلت نسبة الغرف التي تعطلت لأكثر من 30 دقيقة إلى 4% من الغرف التي تعطلت بها شاشات الفرز.

3. قال الراصدون الميدانيون أن 2.8% من غرف الفرز لم يتم وضع كعوب أوراق الاقتراع المستعملة في مغلف خاص أو لم يتم اغلاقه ووضعها في مكان آمن كما هو منصوص عليه في التعليمات التنفيذية الصادرة عن الهيئة المستقلة للانتخاب، حيث اكتفت بعض اللجان بوضع تلك الكعوب في الأكياس بدون اغلاقهم ووضعهم على الطاولات المخصصة لعملية الفرز.

4. بينت نتائج مراقبة عملية الفرز أن 1.1% من غرف الفرز والاقتراع لم تشهد إعداد محضر انتهاء الاقتراع وتوقيعه من قبل أعضاء اللجنة، و8.2% لم يتم فيها تعليق المحضر على باب غرفة الاقتراع، وهذا يعدّ خرقاً واضحاً لما ورد في المادة (21) من التعليمات التنفيذية الخاصة بعملية العدّ وفرز الأصوات.

5. وثق راصد المدد الزمنية التي استغرقتها غرف الفرز في عملية العد والفرز، حيث شهدت 67.4% من تلك الغرف مدة زمنية زادت عن 3 ساعات، و20.3% تراوحت مدة العد والفرز ما بين ساعتين إلى 3 ساعات، فيما كانت المدة في 7.8% من غرف الفرز أقل من ساعتين استغرقتها عملية العد والفرز لنتائج الانتخابات، كما يبين الشكل رقم (7).



6. بينت نتائج الرصد الميداني تواجد أشخاص بلباس مدني وبدون باجات معتمدة من قبل الهيئة داخل غرف الاقتراع والفرز أثناء عملية الفرز، حيث وصلت نسبة غرف الاقتراع التي تواجد فيها أشخاص غير معروفين إلى 6.9% من مجموع غرف الاقتراع والفرز في جميع أنحاء المملكة.

7. أظهرت عملية فرز وعدّ الأصوات ضعفً في كفاءة التدريبات التي تلقها اللجان الانتخابية وتبين ذلك من خلال تفاوت الإجراءات المتخذة بين اللجان الانتخابية، ومن الجدير ذكره أن «راصد» قد طالب الهيئة المستقلة في وقت سابق أن تكون التدريبات ذو كفاءة عالية وأن يتم توحيد المواد التدريبية وإجراء التدريبات من قبل مختصين لضمان وصول المعلومة بشكل واضح وكامل.

8. أظهرت نتائج المراقبة الخاصة بعملية الفرز وجمع الأصوات أن بعض المراكز شهدت تجميعاً لنتائج الصناديق على مستواها قبل نقلها للجان الانتخابية، بينما امتنعت بعض لجان الانتخاب من إجراء تجميع على مستوى المركز، ويعدّ هذا الفعل منافياً لما ورد في التعليمات التنفيذية.

الباب الخامس: تجميع
الأصوات الموازي
Parallel Vote Tabulation PVT



5.1 مقدمة

أجرى فريق راصد لمراقبة الانتخابات النيابية عملية العد الموازي للأصوات للانتخابات البلدية ومجالس المحافظات لعام 2017 والتي أجريت بتاريخ 2017/08/15 حيث بدأت هذه العملية منذ انتهاء عملية الاقتراع ولغاية صباح اليوم التالي، وهي عملية تتمثل بإجراء تجميع لنتائج فرز الأصوات في الصناديق بعد انتهاء الاقتراع من قبل المراقبين المحليين بشكل مواز لعملية التجميع الرسمية التي تقوم بها الانتخابية، وقام فريق راصد بتنفيذ هذه العملية على 10 بلديات من أصل 100 بلدية وهي:

بلدية مادبا الكبرى	بلدية الكرك الكبرى	بلدية معان الكبرى
بلدية السلط الكبرى	بلدية المفرق الكبرى	بلدية الزرقاء الكبرى
بلدية اربد الكبرى	بلدية جرش الكبرى	بلدية الرصيفة
	بلدية عين الباشا	

وجاء اختيار البلديات وفقاً لمجموعة من المعايير ومنها شدة التنافسية بين المترشحين لهذه البلديات وتنوع الطيف السياسي للمترشحين لمنصب رئيس البلدية كما تم اختيارها كونها تحتوي على أكثر من 50% من مجموع الناخبين في المملكة، وتهدف عملية تجميع الأصوات الموازي إلى التأكد من النتائج الرسمية للانتخابات التي أعلنتها الهيئة المستقلة للانتخاب، وفحص دقة نقل نتائج الفرز وتجميعها والإعلان عنها بشكلها النهائي، حيث أن هذه العملية قد أخضعت نتائج الانتخابات الرسمية للمساءلة المباشرة بعد مقارنتها بما ورد من نتائج عن طريق مراقبين محايدين لا يمتلكون أي صفة حزبية أو حكومية، كما وقد ساهمت هذه العملية بتعزيز الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني المحلية على مجريات العملية الانتخابية، إذ أن المراقبة التقليدية للانتخابات غير قادرة على تغطية مرحلة نقل النتائج وتجميعها وإجراء مقارنات مباشرة إلا من خلال عملية تجميع موازٍ لنتائج الفرز على مستوى الصناديق من خلال عينة ممثلة إحصائياً.

5.2 منهجية تجميع الأصوات الموازي للمرشحين على رئاسة البلديات

ارتكزت عملية تجميع الأصوات الموازي PVT على عينة عشوائية منتظمة تم احتساب نسبتها بناءً على عدد الناخبين في كل بلدية تم اختيارها ضمن عملية تجميع الأصوات الموازي، واختلفت العينة التي يتم الارتكاز عليها من بلدية إلى أخرى، حيث تراوحت النسب من 74% وحتى 89%، وبلغت نسبة الخطأ في هذه العملية 1.45% بالاعتماد على الممارسات الدولية السابقة والمعنية بإخراج النتائج الخاصة بعملية الاقتراع، ولم يتم تطبيق عملية تجميع الأصوات الموازي على جميع البلديات نظراً لاختلاف أعداد الناخبين بين بلدية وأخرى، و تم توزيع المراقبين المحليين على الصناديق المدرجة ضمن العينة الممثلة بعد تلقيهم تدريب مختص حول مراقبة عملية عد وفرز الأصوات ضمن الإطار القانوني للعملية الانتخابية، وآلية الإبلاغ عن النتائج فور صدورها عن طريق نموذج تم إعداده خصيصاً لهذه الغاية ويتم إرساله عبر التطبيق الإلكتروني الذي أعده راصد، وقد تم تتبع نتائج جميع المرشحين ضمن البلديات التي تم اختيارها ضمن عملية تجميع الأصوات الموازي.

تضمن التطبيق الإلكتروني الخاص بتحالف راصد برامجاً متخصصة بعملية تجميع الأصوات الموازي والتي تركز بماهية عملها على المعلومات الواردة من الراصدين الميدانيين، ومن ثم العمل على تحليل المعلومات واحتساب المعدل التراكمي لمتوسط نسب الأصوات التي حصل عليها جميع المرشحين الذين تم تتبعهم ضمن البلديات التي تم اختيارها ضمن هذه العملية، واستمرت هذه العملية لغاية الانتهاء من عملية الفرز على مستوى غرف الاقتراع والفرز في البلديات الواقعة ضمن تجميع الأصوات الموازي.

5.3 نتائج تجميع الأصوات الموازي للقوائم

يوضح الرسم المرفق النتائج الرسمية التي تم إعلانها من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب ونتائج عملية جمع الأصوات الموازي (PVT) والتي نفذها تحالف راصد، وبمقارنة النتائج يتبين أن النسب التي تم استخراجها من قبل تحالف راصد متقاربة من النسب التي تم إعلانها من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب.

ومن الجدير بالذكر أن الرسم المرفق يحتوي على ثلاثة معلومات رئيسية تتمثل في نسبة الأصوات التي حصل عليها الفائزون برئاسة البلديات وفقاً لنتائج الهيئة المستقلة للانتخاب كما يوضح الرسم الحد الأدنى والأعلى لنسبة الأصوات التي حصل عليها الفائزون وفقاً لنتائج تجميع الأصوات الموازي، ومن المعلوم أنه في حال كانت نسبة الأصوات التي أعلنت عنها الهيئة ما بين الحد الأدنى والأعلى لنسبة الأصوات المستخرجة من تجميع الأصوات الموازي تكون النتيجة حقيقية. وتالياً نتائج تجميع الأصوات الموازي حسب النموذج التالي:

1 بلدية اربد الكبرى

نسبة الرئيس 20.44% حسب الهيئة



2 بلدية المفرق الكبرى

نسبة الرئيس 32.66% حسب الهيئة



3 بلدية الزرقاء الكبرى

نسبة الرئيس 32.27% حسب الهيئة



4 بلدية السلط الكبرى

نسبة الرئيس 26.36% حسب الهيئة



بلدية مأدبا الكبرى

5

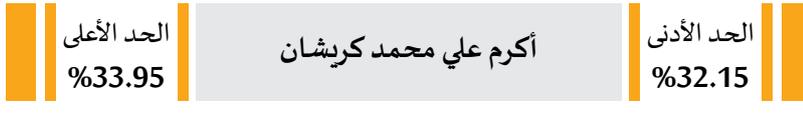
نسبة الرئيس %21.05 حسب الهيئة



بلدية معان الكبرى

6

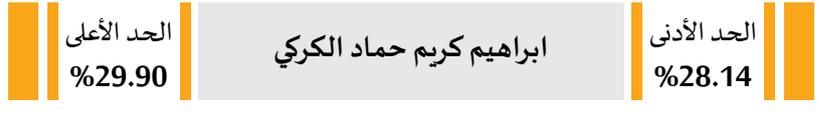
نسبة الرئيس %32.91 حسب الهيئة



بلدية الكرك الكبرى

7

نسبة الرئيس %29.07 حسب الهيئة



بلدية عين الباشا الجديدة

8

نسبة الرئيس %32.22 حسب الهيئة



بلدية جرش الكبرى

9

نسبة الرئيس %51.68 حسب الهيئة



بلدية الرصيفة الجديدة

10

نسبة الرئيس %32.27 حسب الهيئة



الباب السادس: مراقبة
مرحلة الطعون الانتخابية



نشرت أسماء المترشحين الفائزين بعضوية المجالس المحلية والمجالس البلدية ورؤساء البلديات وأعضاء مجالس المحافظات في الجريدة الرسمية عدد (5478) للعام 2017 بعنوان « النتائج النهائية للانتخابات البلدية وانتخابات مجالس المحافظات» وذلك التزاماً بأحكام الفقرة (ل) من المادة (35) من قانون البلديات رقم (46) لسنة 2017 وتعديله، واستناداً لأحكام الفقرة (ن) من المادة (15) من قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015.

وبالاستناد للاطار القانوني الناظم للعملية الانتخابية فقد اتاح حق الطعون الانتخابية والاعتراض على النتائج والفرز التزاماً بالمادة (61) من قانون البلديات رقم (41) لسنة (2015) في بندها (أ) والتي تنص على أن لكل ناخب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر نتائج الانتخابات في الجريدة الرسمية أن يقدم إلى محكمة البداية التي تقع البلدية ضمن اختصاصها دعوى بما يلي:

(الطعن في صحة انتخاب رئيس البلدية أو انتخاب أي عضو من أعضاء المجلس أو المجلس المحلي وتثبيت انتخاب غيره)، بالإضافة إلى المادة رقم (32) من قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015 وتحديداً في بندها (أ) والتي تنص على ما يلي (يحق للناخب أو المرشح أن يقدم طعناً لدى محكمة الاستئناف التي تقع الدائرة الانتخابية ضمن اختصاصها في نتائج المجلس في دائرته الانتخابية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر نتائج الانتخابات في الجريدة

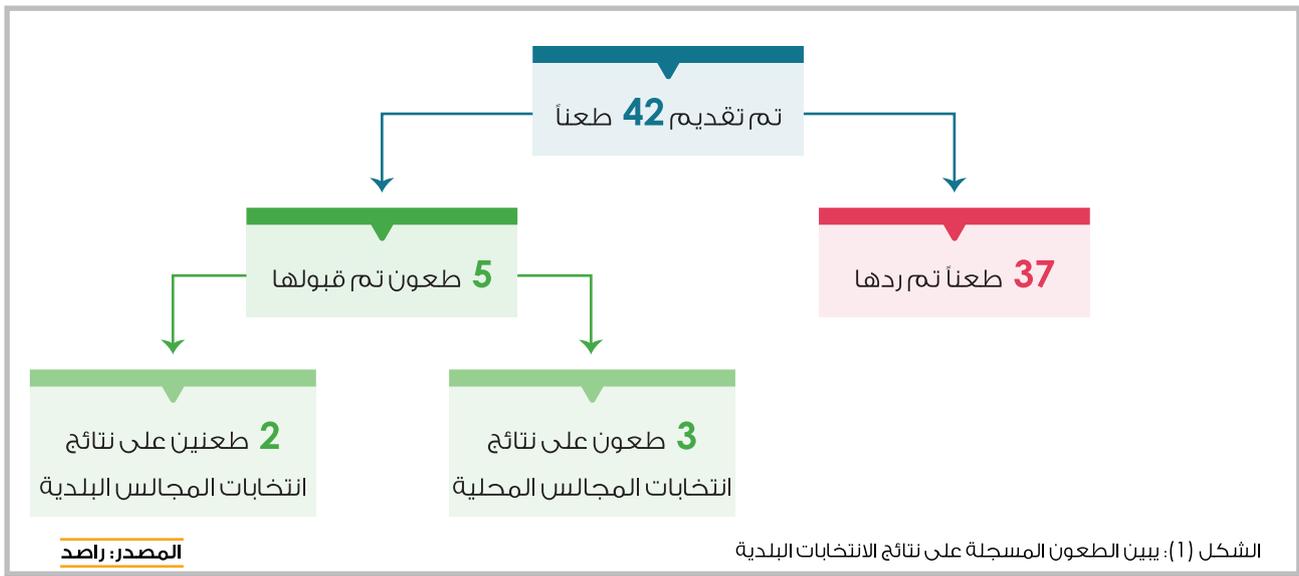
الاطار المنهجي للمراقبة

ضمن مراقبة راصد لمراحل العملية الانتخابية كافة، تابع مجموعة من المراقبين القانونيين من راصد عملية تقديم الطعون، ايماناً بدورنا كمؤسسات مراقبة للعملية الانتخابية وحرية التصويت وشفافية الاقتراع وأنه من الواجب وجود مراقبة فعلية ومتواصلة للعملية الانتخابية منذ انطلاقها وحتى مرحلة فرز الأصوات والإعلان عن النتائج وما يليها من طعونات، إذ منح القانون الحق في الفصل بالقرارات للجهات القضائية كونها تتمتع بالحياد المطلوب في مثل هذه المسائل وهذا يعد ترسيخاً وإضفاء للمزيد من الشرعية على نتائج الانتخابات واعطائها مزيداً من المصداقية.

وعلى اثر ذلك و بعد انتهاء مرحلة يوم الاقتراع ونتائج الفرز الاولي، عمد راصد على نشر مراقبيه من الفريق القانوني في محاكم البداية والاستئناف المنتشرة في المملكة والمعنية في قضايا الفصل ومراقبة مرحلة الطعون الانتخابية والتي قام بتسجيل معظمها مترشحون خاسرون في الانتخابات البلدية واللامركزية. وعمل فريق راصد على متابعة الإجراءات التي تبعت حالات الطعن، بعد انقضاء الفترة المسموحة قانونياً وهي 15 عشرة يوماً ومراقبة جميع الطعون المقدمة، وسير الاجراءات بخصوصها حيث لاحظ أن جميع القضايا تم البت بها في المدة المسموح بها قانونياً.

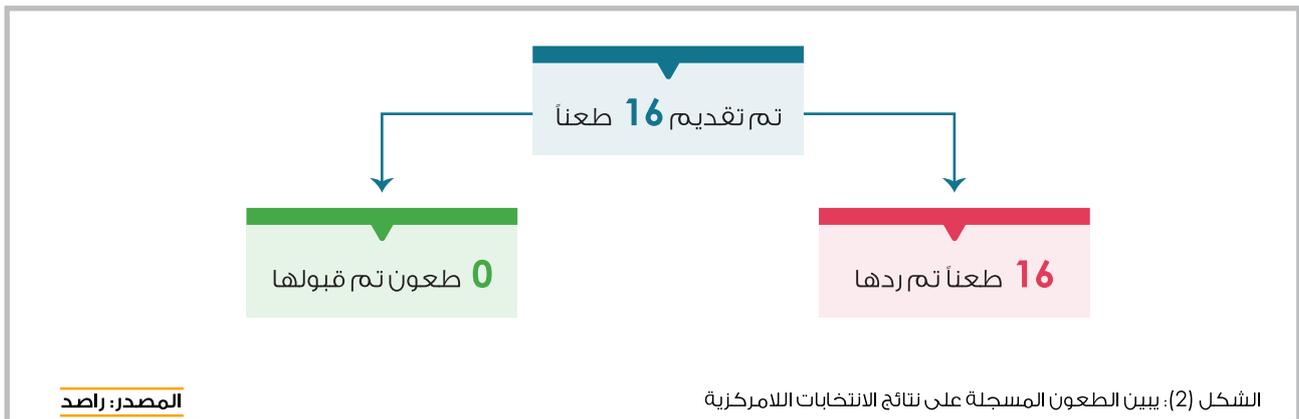
نتائج عملية مراقبة الطعون في صحة نتائج الفائزين برئاسة وعضوية البلديات والمجالس المحلية:

استقبلت محاكم البداية في المملكة (42) طعناً خلال المدة القانونية بنتائج الانتخابات البلدية، وتم رد 37 طعناً من مجموع الطعون المقدمة على نتائج انتخابات رؤساء البلديات والمجالس البلدية والمجالس المحلية، فيما تم قبول 5 طعون، منها 3 طعون مقدمة على نتائج انتخابات المجالس المحلية، ترتب عليها اعلان فوز 3 مترشحين بعضوية المجالس المحلية، و قبول طعنين اثنين قُدمتا ضد نتائج انتخابات المجالس البلدية، حيث ترتب عليها فقدان مرشحين لمقاعدهم في المجالس البلدية وفوز المترشحين الطاعنين، كما يبين الشكل رقم (1).



نتائج عملية مراقبة الطعون في صحة نتائج الفائزين بعضوية مجالس المحافظات

وفيما يتعلق بالطعون المسجلة على نتائج الانتخابات اللامركزية، فقد بلغت (16) طعناً تم ردها جميعها، كما يبين الشكل رقم (2).



وتنوعت أسباب رد الطعون من قبل محكمتي البداية والاستئناف المعنية بالفصل بالقضايا المتعلقة بانتخابات مجالس المحافظات والمجالس البلدية، فكان أحد أسباب رد الطعون انه «شكل لعدم الخصومة»، والآخر «اسقاط الطعن بسبب غياب الطاعن» والسبب الأخير «رد الطعن موضوعاً لعدم قدرة الطاعن على جلب البيانات لاثبات الطعن».

تأتي أهمية هذه المرحلة ما بعد إعلان النتائج الأولية لمعرفة عدد الحالات التي تم الطعن وتفصيل حدوثها ومعرفة نتائج قرارات محكمة الاستئناف فيما يخص الطعون المقدمة ضد نتائج المجالس البلدية أو قرارات محكمة الاستئناف فيما يخص الطعون المقدمة ضد نتائج اللامركزية.

الباب السابع: مراقبة عملية اعلان النتائج النهائية وصدورها في الجريدة الرسمية



7.1 مقدمة

من ضمن مهام ومسؤوليات الهيئة المستقلة للانتخاب بعد الانتهاء من مرحلة الاقتراع والفرز اعلان النتائج النهائية على موقع الهيئة المستقلة على الانترنت وعلى الجريدة الرسمية استناداً للتعليمات التنفيذية رقم (10) لسنة 2017 الخاصة باعلان النتائج الخاصة بانتخاب رؤساء المجالس البلدية واعضاء المجالس البلدية واعضاء المجالس البلدية أو المجالس المحلية والفقرة ب من المادة 47 من قانون البلديات رقم (41) لسنة 2015 وتعديله، والتعليمات التنفيذية رقم (10) لسنة 2017 الخاصة باعلان النتائج الخاصة بانتخاب اعضاء مجالس المحافظات التزاما بالفقرة (أ) من المادة (31) من قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015.

وبناءً عليه وايماناً من فريق راصد بضرورة اطلاق الجمهور على كافة المعلومات المتعلقة بالعملية الانتخابية وتكريساً لمبدأ الشفافية في العملية الانتخابية، تتبع راصد النتائج التي نشرتها الهيئة المستقلة للانتخاب على موقعها الالكتروني والنتائج التي تم نشرها على الجريدة /الرسمية في عددها الصادر برقم (5478)، حيث نشرت الهيئة المستقلة النتائج النهائية يوم الخميس الموافق 2017/8/17 إلا أنها قامت بسحب النتائج من الموقع الالكتروني بسبب خلل فني كما أعلنت الهيئة المستقلة وقتذاك، كما تبين الصورة رقم (1)، وضمن هذا السياق عمل فريق راصد على مقارنة النتائج المنشورة على موقع الهيئة المستقلة للانتخاب والمنشورة على الجريدة الرسمية وتبين وجود مجموعة من الاختلالات في النتائج وكانت هذه الاختلالات من قسمين، اختلالات تتعلق بأسماء الفائزين وعدد المقاعد الواجب ملئها ومجموع الأصوات التي حصل عليها الفائزين واختلالات تتعلق بوجود فروقات بين ما تم نشره على الموقع الالكتروني للهيئة المستقلة وما تم نشره على الجريدة الرسمية.



ويهدف الفريق من خلال عملية البحث والتدقيق على التأكد من عدم وجود أي اختلاف في النتائج الرسمية، بالإضافة إلى التأكد من صحة ترتيب الفائزين حسب عدد الأصوات، والتأكد من صحة الفائزات على نظام الكوتا من خلال أعداد الأصوات التي حصلوا عليها، وتعد هذه العملية من أهم المراحل التي تعنى بالعدالة والشفافية، والتأكد من أن الإدارة الانتخابية تقوم بنشر النتائج كما هو منصوص في التعليمات التنفيذية وبالمدد الزمنية المسموحة، وهذا يزيد من ثقة الناخب والمترشح بالعملية الانتخابية وبنائها، وفي ذات السياق يتساءل راصد عن عدم نشر نتائج فرز الأصوات على مستوى الصناديق لغاية إصدار هذا التقرير رغم مخاطبة الهيئة بذلك، حيث ذلك من شأنه أن يخل بالشفافية الانتخابية التي تقتضي أن يتم توفير كافة المعلومات للناخبين حتى يتسنى للجهات الرقابية مقارنة النتائج التي نشرها مع المحاضر التي جمعها الراصدين الميدانيين.

ورغم نشر الهيئة لهذه النتائج بصيغ غير قابلة للتحليل والاحصاء، عمل فريق راصد التقني على تحويل تلك النتائج إلى صيغ قابلة للتحليل ومن خلال ذلك تم العمل على مقارنة النتائج التي حصل عليها المترشحون ومقارنة المعلومات المنشورة على موقع الهيئة بالمعلومات المنشورة في الجريدة الرسمية وذلك بهدف فحص النتائج ودقتها ومدى موثمة المعلومات للنتائج الحقيقية.

7.2 الاختلالات التي تم رصدها على الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة للانتخاب

المجالس المحلية: تم استخدام مصطلح «التعيين» في سجلات نتائج الهيئة المستقلة للانتخاب وفي الجريدة الرسمية لمجالس محلية فازت بالتزكية بشكل كامل مع مقعد الكوتا وذلك في 8 حالات.

الجدول (1): مجالس محلية فازت بالتزكية وأعلنت الهيئة عن حالات تعيين أشخاص - المصدر: راصد

الرقم	المحافظة	البلدية	المجلس المحلي	الاسم
1	الكرك	الكرك الكبرى	زحوم	فخريه عبد اللطيف فلاح الملاحمه
2	الكرك	الكرك الكبرى	زيد بن حارثة	هنيه عابد عليان البيايضه
3	العاصمة	ام الرصاص الجديدة	الفيصلية (الدامخي،الجميل،الثريا)	غزير زيدان صبيح الزيدان
4	العاصمة	الجيزة	ام العمدة والخضراء	جومانه خالد ذيخان الزين
5	الكرك	الكرك الكبرى	الثنية	امامه خالد احمد الشماليه
6	العاصمة	الجيزة	نتل والزعفران	اخلاص سعود رخيص الزين
7	البلقاء	الشونة الوسطى	الرامة	عائشه فرحان عبد العدوان
8	الكرك	عبدالله بن رواحة	تجمع سكاني (الزهراء)	وفاء شفيق صالح الخمايسه

محافظة الكرك	الكرك الكبرى	زحوم	تعيين مجلس محلي زحوم	تعيين
محافظة الكرك	الكرك الكبرى	زيد بن حارثة	تعيين مجلس محلي زيد بن حارثة	تعيين

المجالس بلدية: تم اعلان 14 فائزاً لبلدية المزار الجديدة التابعة لمحافظة اربد رغم أن المقاعد المخصصة لتلك البلدية هي 15 مقعداً ولم يُذكر مصطلح التعيين في نتائج الهيئة أو الجريدة الرسمية كما في باقي البلديات التي تحتاج للتعيين.

محافظة اربد	التفجرات	شفيق احمد السلامة حماد/ابو احمد	509	مقعد مجلس بلدي
محافظة اربد	المزار الجديدة	يوسف فهد اليوسف الشرحان/ابو فهد	1634	مقعد مجلس بلدي
محافظة اربد	المزار الجديدة	يحيى مطلق ابراهيم الشرحان	1539	مقعد مجلس بلدي
محافظة اربد	المزار الجديدة	وصفي محمد يوسف البريك	1427	مقعد مجلس بلدي
محافظة اربد	المزار الجديدة	احمد محمد احمد الشرحان/ابو السفيبر	1297	مقعد مجلس بلدي
محافظة اربد	المزار الجديدة	تايل رضاء محمد الحوراني/ابو مؤمن	1072	مقعد مجلس بلدي
محافظة اربد	المزار الجديدة	عبدالله محمد عبدالله العمري/ابو سيف	1057	مقعد مجلس بلدي
محافظة اربد	المزار الجديدة	يوسف محمد ابراهيم نرادكه/ابو حوراني	689	مقعد مجلس بلدي
محافظة اربد	المزار الجديدة	فائفة محمد علي طلافحة/ام راشد	408	مقعد مجلس بلدي
محافظة اربد	المزار الجديدة	سميح محمود بركات ابو نلو	401	مقعد مجلس بلدي
محافظة اربد	المزار الجديدة	زايد علي حسن العمري/ابو حمزة	383	مقعد مجلس بلدي
محافظة اربد	الوسطية	صالح خالد محمود العمري/ابو احمد	1478	مقعد مجلس بلدي
محافظة اربد	الوسطية	يزيد محمد حماده حامد/ابو تامر	1289	مقعد مجلس بلدي
محافظة اربد	المزار الجديدة	زبي ابراهيم محمد نرادكه/ام عبدالرحمن	618	كوتا مجلس بلدي
محافظة اربد	المزار الجديدة	ياسمين حمدان عبدالقادر نرادكه/ام اشرف	577	كوتا مجلس بلدي
محافظة اربد	المزار الجديدة	انوار محمد سعيد عيسى الجدي/ام ليث	322	كوتا مجلس بلدي
محافظة اربد	المزار الجديدة	فاطمة حسن نخل الله النيدور/ام محمد	314	كوتا مجلس بلدي
محافظة اربد	الوسطية	خود محمد حسن طراد	583	كوتا مجلس بلدي

المصدر: راصد

الصورة (3): تبين وجود 14 عضواً لبلدية المزار الجديدة رغم أن عدد مقاعدها هو 15

- تم اعلان 7 فائزين لبلدية ماحص التابعة لمحافظة البلقاء ولم تعلن نتائج الكوتا في الجريدة الرسمية

محافظة البلقاء	عين الباشا الجديدة	قناح محمد عبد الله النوريكات/ابو راشد	515	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	عين الباشا الجديدة	عبد الكريم زيدان الظاهر العدوان/ابو اشرف	428	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	ماحص	تاهد رقيبان تاجي الشميري/ام بزن	1361	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	ماحص	تروود محمود قطيش الشبلي	1333	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	ماحص	ديسون حمزة محمد العبادي	1313	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	ماحص	محمد عبد محمد الشيباب/ابو الحارث	1287	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	ماحص	عماد عودة الله محمد ابو جاموس/ام نيت	1246	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	ماحص	بوسيم قواز سلامة الشبلي	1237	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	ماحص	عادل محمد عني الشبلي/ابو عرين	1176	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	معدى الجديدة	احمد سالم محمد اليازجين/ابو امجد	962	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	معدى الجديدة	خثيل فهد حسين الشهاب/ابو الميمون	878	مقعد مجلس بلدي

المصدر: راصد

الصورة (4): تبين عدم وجود مقاعد للكوتا في بلدية ماحص

وتالياً النتائج التي صدرت بخصوص الناجحات بمقاعد الكوتا في محافظة البلقاء، حيث لم تعلن نتائج الكوتا لبلدية ماحص ولم يعلن عن حالات «تعيين» في تلك البلدية.

المرشحون الناجحون - كوتا مجلس بلدي				
المحافظة	البلدية	اسم المرشح	عدد الأصوات	ناجح
محافظة البلقاء	دير علا الجديدة	هبله قالح عبد الكريم البلاونة/ام محمد	631	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	دير علا الجديدة	جنيله طعمه سالم المشاهره	619	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	دير علا الجديدة	ثوال مصطفى محمود الجدع/ام جهاد	286	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	سويحة	فضيه عيسى سلمان الجعارات/ام عوض	539	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	سويحة	شاديه خليف فضيان الجعارات	529	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	سويحة	ملي حسين حسن الترمسالي/ام غازي	495	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	عين الباشا الجديدة	تسرين محمد موسى الفواعير/ام موسى	1501	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	عين الباشا الجديدة	ثروه سالم احمد الجزازي/ام عوض	614	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	عين الباشا الجديدة	مفيدة محمود احمد پدران/ام ميار	507	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	عين الباشا الجديدة	هيام جريس عيسى جريسات/ام خليل	483	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	معدى الجديدة	انعام صالح احمد ابو هنيب/ام جمال	787	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	معدى الجديدة	سماهر احمد هويشل البتوي	444	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	معدى الجديدة	تيلي عايد عبد الوالي محمد/ام احمد	268	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	السلط الكبرى	ناجيه موسى سليمان الشنيكات	918	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	السلط الكبرى	ساميه توفيق العبد المحمد الصاير/ام المثلي	457	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	السلط الكبرى	جميله محمود صيران المناصير/ام زيد	364	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	السلط الكبرى	دعاء عبد الحميد احمد صالح	213	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	السلط الكبرى	كوثر عبد الرحيم عبد العزيز الخرايشه	207	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	الشوثة الوسطى	روشكا خالد احمد تيجرام سيف	665	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	الشوثة الوسطى	دلال سالم سعد دوجان	393	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	الشوثة الوسطى	فايزه علي موسى العشوش	203	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	العارضة الجديدة	عفراء محمد رجا الغنائيم/ام العبد	920	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	العارضة الجديدة	كوثر احمد سليمان معادات/ام نشأت	491	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	العارضة الجديدة	حرييه احمد عبدالله حجاجه/ام عبد الله	308	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	الفحيص	سهام انيس نجيب فعووار/ام امير	1403	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	الفحيص	تريز صليبيا زياده زيادات	1174	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	دير علا الجديدة	بسمة علي عصاب الرزاق	1456	كوتا مجلس بلدي

الصورة (5): تبين عدم وجود فائزات عن طريق الكوتا في بلدية ماحص وهو ما يتعارض مع الحد الأدنى

للنساء في المجالس البلدية وهي 25%

المصدر: راصد

- تم اعلان 10 فائزين لبلدية الفحيص التابعة لمحافظة البلقاء رغم أن المقاعد المخصصة لتلك البلدية 11 مقعداً، ولم يعلن عن حالات تعيين.

٥٢٥٨

الجدرة الرسمية

المرشحون الناجحون - مقعد مجلس بلدي

المحافظة	البلدية	اسم المرشح	عدد الأصوات	ناجح
محافظة البلقاء	الفحيص 1	جريس رفعت عارف السماوي	2219	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	الفحيص 2	عمر حنا عايد العكروش/ابو قهد	2023	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	الفحيص 3	عقاد ماهر كمال الناصر	1960	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	الفحيص 4	وليد فهد ابراهيم جريسات	1922	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	الفحيص 5	خلود عواد سليمان العديلي	1880	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	الفحيص 6	مي قارس جريس صويص	1781	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	الفحيص 7	ماجد ابراهيم سليمان طعمانه	1713	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	الفحيص 8	سند عايد عيسى السلطان/ابو لواء	1576	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	دير علا الجديدة	سعيد صالح محمد النعيم/ابو هيثم	1541	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	العارضه الجديدة	اكثر احمد سليمان معادات/ام نسات	491	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	العارضه الجديدة	حريبه احمد عبدالله حجاجه/أم عبد الله	308	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	الفحيص 9	سهام ايس نجيب قعوار/ام امير	1403	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	الفحيص 10	تريز صليبا زياده زيادات	1174	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	دير علا الجديدة	بسمه على غصاب الرزاق	1456	كوتا مجلس بلدي

المصدر: راصد

الصورة (6): تبين عدم وجود مقعد فارغ وبحاجة إلى تعيين علماً بأن عدد الأعضاء هو 11 عضو وعدد الفائزين 10 فقط

- تم اعلان 11 فائزاً في بلدية بلعما التابعة لمحافظة المفرق رغم أن المقاعد المخصصة لتلك البلدية 10 مقاعد فقط، موزعة 7 مقاعد خاصة للتنافس و3 مقاعد خاصة بكوتا السيدات.

محافظة المفرق	بلعما الجديدة	1	اعبيد الله سنيان محمد خوالده/ابو سنيان	2046	مفعد مجلس بلدي
محافظة المفرق	بلعما الجديدة	2	عوده عقله مفلح الخوالده/ابو مهتد	1815	مفعد مجلس بلدي
محافظة المفرق	بلعما الجديدة	3	هدى كمال ابراهيم الخوالده/ام سليم	1769	مفعد مجلس بلدي
محافظة المفرق	بلعما الجديدة	4	سنيان علي النزال خوالده/ابو علي	1756	مفعد مجلس بلدي
محافظة المفرق	بلعما الجديدة	5	احمد عتي محمد العتي/ابو بريمان	891	مفعد مجلس بلدي
محافظة المفرق	بلعما الجديدة	6	خليفة جابر بدران الرديسات/ام ارنيس	825	مفعد مجلس بلدي
محافظة المفرق	بلعما الجديدة	7	هاني محمد عزام المشايخ/ابو مالك	534	مفعد مجلس بلدي
محافظة المفرق	بلعما الجديدة	8	زياد عوده الناجي المحمد/ابو عوده	235	مفعد مجلس بلدي

محافظة المفرق	ام القطين والمكيفة		حسان نزال مطر الشرفات/ام عادل	313	كوتا مجلس بلدي
محافظة المفرق	بلعما الجديدة	9	صباح احمد عود الخوالده	1198	كوتا مجلس بلدي
محافظة المفرق	بلعما الجديدة	10	عصيلة منصور عواد خوالده/ام صهيبي	506	كوتا مجلس بلدي
محافظة المفرق	بلعما الجديدة	11	صفاء مخلد احمد المشايخ	243	كوتا مجلس بلدي
محافظة المفرق	بني هاشم		هنا طلب هريس الشرفات/ام رامي	310	كوتا مجلس بلدي

			خربة الاكيدر	كامل الاحواض					
			خربة المشيرفة	كامل الاحواض					
			حوشا	البروم ٦، خدير الدرزي ٢، ام حيلة الغربية ٨، المرتفع الغربي ٥، حوشا ١١، ام صلبة الشرقية ٢، جزء من تل المعقود ٩					
				بلد الحمراء ٣، ثلعة الخفية ٤					
			السويلمة	كامل الاحواض					
			الدعنية						
			القاسمية (الدرزية)						
		7		مجموع المقاعد	3	12			
		11		حصة النساء من أعضاء المجلس البلدي	3				
				رئيس المجلس البلدي	1				

- تم اعلان 7 فائزين لبلدية الأشعري التابعة لمحافظة معان، وملاحظة وجوب تعيين 2 على مقاعد التنافس، رغم أن المقاعد المخصصة لتلك البلدية هي 10 مقاعد ولم تذكر أن كانت هنالك حالات للتعيين

٥٢٧١

الجريدة الرسمية

المرشحون الناجحون - مقعد مجلس بلدي				
المحافظة	البلدية	اسم المرشح	عدد الأصوات	ناجح
محافظة مادبا	مادبا الكبرى	محمد عوده صالح الشوابكة/ابو زيد	473	مقعد مجلس بلدي
محافظة معان	الأشعري	ضيف الله سلامة علي المراعيه	607	مقعد مجلس بلدي
محافظة معان	الأشعري	سالم سلامة سالم المشاعله/ابو مراد	530	مقعد مجلس بلدي
محافظة معان	الأشعري	احمد علي قبلان الجازي	248	مقعد مجلس بلدي
محافظة معان	الأشعري	جهاد صالح محمد الجازي	244	مقعد مجلس بلدي
محافظة معان	الأشعري	ممثل مجلس محلي الجرياء		مقعد مجلس بلدي
محافظة معان	الأشعري	ممثل مجلس محلي الجرياء		مقعد مجلس بلدي
محافظة معان	الجفر	طلال دميثان هجيج النواصره	1618	مقعد مجلس بلدي

محافظة معان	الأشعري	وصايف سلامة عوده المراعيه	408	كوتا مجلس بلدي
محافظة معان	الأشعري	سحر عوده محمد الجازي	230	كوتا مجلس بلدي
محافظة معان	الأشعري	اميره سليمان صبيح الجازي	199	كوتا مجلس بلدي

رقم	نوع له لائحة والتصغف لمكتبية التالية	المنشأة (مكتبية)		رقم	نوع له لائحة والتصغف لمكتبية التالية	رقم	نوع له لائحة والتصغف لمكتبية التالية
		١	٢				
١	٣	الرجاء		٤	١	١	١
٢	١	الجرياء	البلد - ١، المشورق - ٦	٤	١	١	١
٣	١	الرجاء	فروج الجرياء ٣، لموياء ٤	٤	١	١	١
٤	١	المكتبية	كلان لاجوالفون	٤	١	١	١
٥	١	المكتبية	حجيج ١، العبد	١٦	٤	١	١
٦	١	المكتبية	حصة لفسه من اصناء المجلس ليني	٦	٤	١	١
٧	١	المكتبية	رئيس المجلس ليني	١	٤	١	١

المصدر: راصد

الصورة (9): تبين وجوب تعيين ممثلين اثنين فقط لتعبئة مقاعد بلدية الأشعري رغم الحاجة إلى تعيين 3 أشخاص

- تم اعلان 8 فائزين لبلدية الجفر التابعة لمحافظة معان رغم أن المقاعد المخصصة لتلك البلدية 9 مقاعد.
- تعارض النتائج بين المنشورة على موقع الهيئة المستقلة وبين الجداول المنشورة في الجريدة الرسمية ومثال ذلك، اعلان فوز المترشحة ايمان الكهما بعضوية مجلس بلدي دير علا التابعة لمحافظة البلقاء وذلك في النتائج المنشورة على موقع الهيئة، في حين كانت الفائزة بذات المقعد هي هناء ابو غرغور حسب الجريدة الرسمية.

حالة اختلاف النتائج بين موقع الهيئة والنتائج المنشورة في الجريدة الرسمية

مديرية تكنولوجيا المعلومات



18/08/2017 02:20 ص

المرشحين الناجحين عن المجالس البلدية

المحافظة محافظة البلقاء البلدية دير علا الجديدة

اسم المرشح	عدد الاصوات	ناجح
محمود احمد محمد الشنيور/ابو حمزه	665	مقعد مجلس بلدي
يوسف محمود احمد مصطفى/ابو احمد	378	مقعد مجلس بلدي
سعيد صالح محمد النعيم/ابو هيثم	1541	مقعد مجلس بلدي
علياء خلف ثناتي الرشيدان/ام بكر	1504	مقعد مجلس بلدي
فايق عمر مفضي المشاهره	671	مقعد مجلس بلدي
ذياب سلمان عبد القادر ابو صليح/ابو حمزه	741	مقعد مجلس بلدي
ظاهر حسن ظاهر الغراغير/ابو ثابت	1375	مقعد مجلس بلدي
ايمان عبد القادر فايز الكبيها	1181	مقعد مجلس بلدي
عبد الله سلمان عبد الله الضميدات/ابو سلمان	1153	مقعد مجلس بلدي
محمد صالح رضوان الشطي/ابو صالح	1122	مقعد مجلس بلدي

المصدر: راصد

الصورة (10): تبين فوز المترشحة إيمان الكبيها بمقعد عضو مجلس بلدي دير علا

المرشحين الناجحين كوتا عن المجالس البلدية

المحافظة محافظة البلقاء البلدية دير علا الجديدة

اسم المرشح	عدد الاصوات	ناجح
هيله فالح عبد الكريم البلاونه/ام محمد	631	كوتا مجلس بلدي
نوال مصطفى محمود الجذع/ام جهاد	286	كوتا مجلس بلدي
بسمه علي غصان الرزاق	1456	كوتا مجلس بلدي
جليله طعمه سالم المشاهره	619	كوتا مجلس بلدي

المصدر: راصد

الصورة (11): تبين أسماء الناجحات بمقاعد كوتا مجلس بلدي دير علا

محافظة البلقاء	الفحيص	مي فارس جريس صويص	1781	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	الفحيص	ماجد ابراهيم سليمان طعامة	1713	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	الفحيص	سند عايد عيسى السلطان/ابو لواء	1576	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	دير علا الجديدة	سعيد صالح محمد التميم/ابو هيثم	1541	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	دير علا الجديدة	علياء خلف شاتي الرشيد/ام بكر	1504	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	دير علا الجديدة	قناهر حسن ظاهر القراخيز/ابو ثابت	1375	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	دير علا الجديدة	هناء محمود احمد ابو غر غور	1241	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	دير علا الجديدة	عبد الله سلمان عبد الله الضميدات/ابو عثمان	1153	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	دير علا الجديدة	محمد صالح رضوان الشطي/ابو صالح	1122	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	دير علا الجديدة	ذياب سلمان عبد القادر ابو صليح/ابو حمزه	741	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	دير علا الجديدة	فايق عمر مقضي المشاهره	671	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	دير علا الجديدة	محمود احمد محمد الشثيور/ابو حمزه	665	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	دير علا الجديدة	يوسف محمود احمد مصطفى/ابو احمد	378	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	سويمة	عبد الله حسين مطلق الجعارات/ابو كامل	803	مقعد مجلس بلدي
محافظة البلقاء	سويمة	محمد جميل مستم العوض	700	مقعد مجلس بلدي

المصدر: راصد

الصورة (12): من الجريدة الرسمية تبين نجاح المترشحة هناء أبو غرغور في المقعد البلدي بالتنافس

محافظة البلقاء	دير علا الجديدة	باسمه على عصاب الرزاق	1456	كوتا مجلس بلدي
----------------	-----------------	-----------------------	------	----------------

٥٢٧٥

الجريدة الرسمية

المرشحون اثناسيون - كوتا مجلس بلدي

المحافظة	البلدية	اسم المرشح	عدد الأصوات	ناجح
محافظة البلقاء	دير علا الجديدة	هيله فلاح عبد الكريم الجلاونه/ام محمد	631	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	دير علا الجديدة	جليله طعمه سالم المشاهره	619	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	دير علا الجديدة	توال مصطفى محمود الجدد/ام جهاد	286	كوتا مجلس بلدي
محافظة البلقاء	سويمة	فضيه عيسى سلمان الجعارات/ام عوض	539	كوتا مجلس بلدي

المصدر: راصد

الصورة (13): من الجريدة الرسمية تبين الفائزات بالكوتا في مجلس بلدي دير علا

تغيير النتائج على موقع الهيئة المستقلة للانتخاب للمرشحة هناء غرغور
قبل

الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات

مديرية تكنولوجيا المعلومات

02:45 18/08/2017 ص

الهيئة المستقلة للانتخاب

نتائج المرشحين - المجالس المحلية

المحافظة محافظة البلقاء البلدية دير علا الجديدة
مجلس محلي - منطقة دير علا

رقم المرشح	اسم المرشح	عدد الاصوات
1	ظاهر حسن ظاهر الغراغير/ابو ثابت	1375
11	ايمان عبد القادر فايز الكبها	1181
10	هناء محمود احمد ابو غرغور	1141
2	احمد ذياب ذيب الصوالحه/ابو عمران	1103
9	ياسر محمد مفضي الغراغير	983
6	حمدان عبد حمود المشاهره/ابو شاهر	886
8	فوزي حمدان قاسم غراغير/ابو اشرف	884
7	محمد احمد محمود ابو اصبع/ابو جاسر	801
4	وليد محمد فارس جوده/ابو جوده	691
5	فخريه احمد فرج الغريب/ام مهند	602
3	احمد حسين سليم الغراغير/ابو حسين	566

الصورة (14): تبين مجموع أصوات المترشحة هناء أبو غرغور (1141)

المصدر: راصد

بعد...

رقم المرشح	اسم المرشح	عدد الاصوات	مجلس محلي	بلدية	محافظة
1	ظاهر حسن ظاهر الغراغير/ابو ثابت	1375	مجلس محلي	بلدية دير علا الجديدة	محافظة البلقاء
2	هناء محمود احمد ابو غرغور	1241	مجلس محلي	بلدية دير علا الجديدة	محافظة البلقاء
3	ايمان عبد القادر فايز الكبها	1181	مجلس محلي	بلدية دير علا الجديدة	محافظة البلقاء
4	احمد ذياب ذيب الصوالحه/ابو عمران	1103	مجلس محلي	بلدية دير علا الجديدة	محافظة البلقاء

الصورة (15): تبين زيادة بعدد أصوات المترشحة هناء أبو غرغور عن ما نشر سابقاً

المصدر: راصد

الباب الثامن: توصيات عامة بعد مراقبة انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات



8.1 مقدمة

عمل فريق راصد من خلال منسقيه وكوادره والعاملين في غرفة العمليات المركزية والباحثين والمراقبين القانونيين خلال مدة تزيد عن 6 أشهر على مراقبة مراحل العملية الانتخابية بأدق تفاصيلها وبالإمكانات الممكنة للإبقاء الجمهور على اطلاع كامل بكافة الإجراءات المتعلقة بالانتخابات البلدية واللامركزية لعام 2017 بكل شفافية، ومدى التزام الإدارة الانتخابية بتنفيذ قانون البلديات وقانون الانتخابات والتعليمات التنفيذية الصادرة بناءً عليهما.

وعمل فريق راصد خلال المراحل الانتخابية على رصد معظم الخروقات التي تمت والتي مست نزاهة وحرية الناخب بالاختيار وشفافية العملية الانتخابية حيث أعد مجموعة من التوصيات المتعلقة بمراقبة الفريق للعملية الانتخابية منذ مرحلتها الأولى وحتى إعلان النتائج النهائية في الجريدة الرسمية.

ويأمل راصد من الجهات المشرعة والمسؤولة والإدارة الانتخابية بأخذ تلك التوصيات بكل جدية بعد حدوث خروقات متكررة مست العملية الانتخابية وساهمت في المس بنزاهتها.

8.2 التوصيات

8.2.1 فيما يتعلق بالتوصيات المرتبطة بتعزيز نزاهة العملية الانتخابية

الجدول رقم (1): يبين التوصيات المرتبطة بتعزيز نزاهة العملية الانتخابية - المصدر: راصد

الرقم	التوصية	سبب التوصية	موقع التعديل المقترح
1	يجب أن يتضمن الإطار القانوني إلزاماً للهيئة المستقلة باستعمال الحبر الانتخابي والربط الإلكتروني.	إن النص الوارد في المادة 49 من قانون البلديات لا يلزم الهيئة المستقلة استخدام الحبر الانتخابي والربط الإلكتروني حيث نصت المادة "لمجلس المفوضين أن يقرر استخدام الربط الإلكتروني واستخدام الحبر الانتخابي في الانتخابات البلدية".	تعديل المادة 49 من قانون البلديات.

موقع التعديل المقترح	سبب التوصية	التوصية	الرقم
يجب أن يتضمن قانون البلديات وقانون اللامركزية نصاً يلزم الهيئة المستقلة للانتخاب استخدام الأوراق المطبوعة مسبقاً.	حيث تم استخدام ورقة الاقتراع المطبوعة في انتخابات البلدية لعام 2017 لموقع رئيس البلدية فقط، وقررت الهيئة المستقلة أن تكون أوراق الاقتراع الخاصة بعضوية المجالس المحلية غير مطبوعة بحيث يقوم الناخب بكتابة اسم المرشح الذي ينوي التصويت له، وشكل هذا القرار عودة للمربع الأول الخاص بالتصويت الأمي والعبث بإرادة الناخبين، كما تم ائتلاف عدد كبير من الأوراق الخاصة بعضوية المجالس المحلية بسبب عدم وضوح الخط الذي كتب فيه على الورقة مما حدّ من العدالة بين المترشحين.	إلزام الهيئة المستقلة للانتخاب باستخدام ورقة الاقتراع المطبوعة مسبقاً وذلك لزيادة الضمانات الإجرائية للعملية الانتخابية وتكريس العدالة والنزاهة الانتخابية.	2
تعديل التعليمات التنفيذية الخاصة بعملية إعداد جداول الناخبين.	من أكثر الأخطاء التي نشهدها في جداول الناخبين هو موقع مركز الاقتراع الخاص بالناخب، حيث إن بعد مسافة مركز الاقتراع عن مكان إقامة الناخب يحدّ من المشاركة في الانتخابات، ولضمان النزاهة في إعداد جداول الناخبين يجب أن يتم إتاحة وقت زمني أطول خاص بتعديل مراكز الاقتراع لفترة زمنية أطول.	يجب على الهيئة أن تتيح مساحة أوسع لتصحيح التشوهات الواقعة على تخصيص مراكز الاقتراع للناخبين داخل جداول الناخبين الأولية.	3

الرقم	التوصية	سبب التوصية	موقع التعديل المقترح
4	يجب على الهيئة فتح باب الاعتراض الإلكتروني على مراكز الاقتراع المخصصة داخل المنطقة الانتخابية المثبتة حتى اليوم السابق لعرض الجداول النهائية للناخبين.	على الهيئة المستقلة أن تضمن للناخبين تحديد مراكز الاقتراع الأنسب لهم وذلك من خلال إتاحة أدوات ووسائل تمكنهم من تعديل المراكز، ويتم هذا من خلال إدخال الناخب لرقمه الوطني وتاريخ ميلاده ورقم هاتفه ورقم بطاقة الأحوال المدنية إلكترونياً، ليتم بعد ذلك إرسال رقم التحقق من الشخصية برسالة نصية للناخب، وعند إدخال هذا الرقم إلى منصة التعديل الإلكتروني، يختار الناخب أياً من المدارس الواقعة ضمن مكان إقامته المثبت في دائرة الأحوال المدنية، لتكون هذه البيانات ورقم التحقق معايير لضمان تفادي النقل الكيدي للغير والنقل الجماعي للناخبين من قبل مرشحهم أو القائمين على حملاتهم الانتخابية، مع تحديد سقف أعلى إلكترونياً لعدد الناخبين في كل مركز اقتراع.	تضمنين مادة في التعليمات التنفيذية الخاصة بإعداد جداول الناخبين لفتح باب الاعتراض إلكترونياً.
5	يجب على الهيئة المستقلة للانتخاب تعديل وتحديث الجداول الانتخابية ضمن المدد الزمنية المحدد في القانون دون إجراء أي تعديلات على الجداول الانتخابية خارج المدة الزمنية المحددة مسبقاً ضمن نص القانون، وذلك تلافياً لحدوث أي تغييرات من شأنها أن تحد من العدالة الانتخابية وتترك الناخبين بسبب عدم معرفتهم بالتغييرات التي تطرأ على مواقع الاقتراع الخاصة بهم.	شهدت الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات لعام 2017 مجموعة من التعديلات التي طرأت على جداول الناخبين بعد نشرها بصورتها النهائية، حيث أعلنت الهيئة المستقلة للانتخاب نشر الجداول الانتخابية النهائية بتاريخ 1\7\2017 إلا أن الهيئة أجريت بعد ذلك تعديلات عديدة منها نقل ناخبين من دائرة انتخابية خاصة للامركزية إلى أخرى وتعديل على مراكز الاقتراع.	تكريس سيادة القانون من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب.

الرقم	التوصية	سبب التوصية	موقع التعديل المقترح
6	تطوير المنظومة التدريبية الخاصة بتأهيل لجان الاقتراع والفرز، وتعزيز آليات ضبط الجودة فيما يتعلق بإكساب تلك اللجان المهارات اللازمة لإتمام عملية الاقتراع وعد وفرز الأصوات ضمن الإطار القانوني وبصورة موحدة في كافة مراكز الاقتراع.	العديد من المؤشرات بينت ضعف تدريب الكوادر الانتخابية الخاصة بانتخاب المجالس البلدية ومجالس المحافظات، مثل التباين في تطبيق التعليمات التنفيذية، وتجهيز محاضر انتهاء الفرز بصورة مخالفة، لذا فعلى السلطة الانتخابية أن تعمل على بلورة منظومة تدريبية أكثر جودة، تعمل على تأهيل الكوادر الانتخابية بصورة أكثر فعالية، لتلافي وقوع المخالفات وتكريس مبادئ النزاهة والشفافية الانتخابية.	زيادة كفاءة تدريب أعضاء اللجان الانتخابية.
7	تطوير نظام الربط الإلكتروني الخاص بيوم الاقتراع، بحيث يتم تجهيزه وفحصه بشكل مسبق.	تعددت عملية فصل الربط الإلكتروني مما شكل أرباك خلال عملية الاقتراع والفرز ومس من نزاهة العملية الانتخابية من خلال تجاوز بعض اللجان عن التأكد من وجود اسم الناخب في السجل الإلكتروني.	فحص نظام الربط الإلكتروني قبل 14 يوم من يوم الاقتراع.
8	تحقيق الإلزامية فيما يتعلق بوضع أصبع السبابة الأيسر للناخبين في الحبر الانتخابي، وتطوير التعليمات التنفيذية الخاصة بمجريات الاقتراع بحيث تلزم الناخب بوضع إصبعه في الحبر قبل وضع ورقة الاقتراع في الصندوق الخاص بها.	أظهرت الانتخابات الأخيرة تجاوزات متعددة من قبل الناخبين تتعلق بعدم موافقة الناخب على وضع سبافته اليسرى في الحبر الانتخابي.	تعديل المادة 8 من التعليمات التنفيذية بحيث يكون وضع إصبع السبابة اليسرى قبل استلام ورقة الاقتراع وبعد الانتهاء من التأكد بوجود اسم الناخب في الجداول الانتخابية.

الرقم	التوصية	سبب التوصية	موقع التعديل المقترح
9	ضرورة الالتزام بالأطر القانونية المتعلقة بمراحل تجميع الأصوات حيث نصت التعليمات التنفيذية على إجراء فرز على مستوى الصندوق ومن ثم المركز ومن ثم مركز التجميع النهائي.	لم تقم بعض لجان الانتخاب بعملية الفرز على مستوى مركز الاقتراع واكتفوا بالفرز على مستوى غرف الاقتراع مما مسّ نزاهة العملية الانتخابية.	تفعيل الإطار القانوني الخاص بمراحل الفرز وإيجاد عقوبات واضحة لمن لا يقوم بتطبيقها.
10	يجب أن تقوم الهيئة بإصدار تقارير دورية حول الشكاوى التي تردّها على الخطوط الساخنة وغيرها من سبل التواصل، وآلية التعامل مع هذه الشكاوى وتتبع مجرياتها والبت بها.	ورد للهيئة المستقلة العديد من الشكاوى عن طريق المواطنين، ولتكريس نزاهة العملية الانتخابية كان على الأجدار من الهيئة أن تقوم بنشر الشكاوى وكيفية التعامل معها وما هي الإجراءات التي ترتبت عليها.	وضع مادة في قانون البلديات واللامركزية والانتخاب يلزم الهيئة المستقلة بالإعلان عن الشكاوى والإجراءات.

8.2.2 فيما يتعلق بتكريس شفافية العملية الانتخابية

الجدول رقم (2): بين التوصيات المتعلقة بتكريس شفافية العملية الانتخابية - المصدر: راصد

الرقم	التوصية	سبب التوصية	موقع التعديل المقترح
11	يجب أن يتضمن قانون البلديات واللامركزية نصاً يلزم الهيئة المستقلة للانتخاب بالتنسيق مع الديوان الخاص بتفسير القوانين عند إعدادها للتعليمات التنفيذية الخاصة بالانتخابات.	شهدت الانتخابات الأخيرة جدلاً كبيراً حول فوز السيدات بالتركية في ترشحت سيدة واحدة لعضوية المجالس المحلية، وجدلاً حول اشتراط التصويت لسيدة واحدة على الأقل في ورقة الاقتراع الخاصة بعضوية المجالس المحلية، حيث كان قرار الهيئة المستقلة بوجوب التصويت لسيدة واحدة على الأقل وخلافاً لذلك تعتبر ورقة الاقتراع باطلة، إلا إن قرار الديوان الخاص لتفسير القوانين جاء مخالفاً لذلك حيث أقر الديوان أن المقعد المخصص للنساء هو من ضمن المقاعد الخمسة المخصصة للمجلس المحلي، وأن عبارة (عدد الأعضاء الذين ينتخبون فيه) يقصد بها الأعضاء الذين يتم انتخابهم وهي مرحلة سابقة للاقتراع، ولا علاقة لها بالنتيجة من حيث الفوز أو الخسارة، وأن الناخب غير ملزم بالتصويت في انتخابات المجلس المحلي للمرأة لمقعد واحد كحد أدنى.	تضمن الإطار القانوني الناظم لاي انتخابات نصاً يلزم الهيئة المستقلة بالتنسيق مع الديوان الخاص بتفسير القوانين وعدم الاجتهاد عند تفسير البنود القانونية.
12	يتوجب على الهيئة المستقلة للانتخاب أن تنشر جداول الناخبين (سواءً الأولية أو النهائية) بصيغ إلكترونية مفتوحة (CSV) وقابلة للبحث والتحليل.	لم يتم نشر الجداول الانتخابية بصيغ قابلة للتحليل في الانتخابات الأخيرة علماً بأنه من المهم لتحقيق الشفافية الانتخابية أن يتمكن العامة من القيام بتحليل مستقل للبيانات الأولية والتحقق على أساسه من المعطيات الواردة من أي هيئة إدارة الانتخابات.	تضمن الإطار القانوني الناظم لاي انتخابات نصاً يلزم الهيئة بنشر الجداول الانتخابية بصيغ قابلة للتحليل.

الرقم	التوصية	سبب التوصية	موقع التعديل المقترح
13	إيجاد آلية مناسبة لإخطار المواطنين بقراراتها وقرارات دائرة الأحوال المدنية حول قبول أو رفض اعتراضاتهم على جداول الناخبين الأولية.	أورد مجموعة من المواطنين شكاوى تتعلق بعدم عملهم بقبول الاعتراضات أو رفضها وذلك لعدم وصولهم أي اشعارات تدل على ذلك، ومن هنا ومن باب تحقيق الشفافية كان من الأجدر على الهيئة المستقلة أن تقدم وسائل يمكن من خلالها اخطار المواطنين بنتيجة الاعتراضات التي تم تقديمها وعلى سبيل المثال يمكن استخدام الرسائل النصية (SMS).	تضمين التعليمات التنفيذية أداة لاختار المواطنين بنتيجة الاعتراضات التي تم تقديمها.
14	على الهيئة أن تقترح آليات حقيقية لتتبع الإنفاق المالي للمرشحين.	أظهرت الانتخابات الأخيرة تفاوتاً واضحاً في عملية الإنفاق على الحملات الانتخابية ولم يتسنى للمواطن معرفة مجموع النفقات التي قدمها كل مرشح وذلك من شأنه أن يبني انطباعاً معيارياً عند القواعد الانتخابية حول القدرة المالية للمرشحين.	تضمين الإطار القانوني الناظم لأي انتخابات آليات يمكن من خلالها تتبع الإنفاق ووجوب نشره بشكل واضح على الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة للانتخاب.
15	يجب على الهيئة أن تضمن درجة أعلى من الشفافية في إعلان إجراءات تجميع الأصوات بصورة واضحة.	أورد الراصدون الميدانيون نتائج تتعلق بامتناع أعضاء لجان الانتخاب من تعليق محضر الفرز على غرفة الاقتراع.	تعزيز المحاسبية لكل عضو يمتنع من تنفيذ ما ورد في التعليمات التنفيذية، ونشر نتائج الاجراءات بشكل شفاف.
16	يجب إعلان أعداد الأصوات الباطلة وأوراق الاقتراع الفارغة بالتفصيل عن كل صندوق اقتراع وفرز ونشرها على الموقع الإلكتروني للهيئة ضمن إطار زمني معقول.	لم تفصح الهيئة المستقلة للانتخاب عن عدد الأوراق الباطلة والفارغة بشكل تفصيلي على موقعها الإلكتروني.	إلزام الهيئة المستقلة للانتخاب بنشر أعداد الأوراق الباطلة والفارغة بشكل تفصيلي.

الرقم	التوصية	سبب التوصية	موقع التعديل المقترح
17	يجب على الهيئة نشر نتائج الاقتراع حسب الصناديق وبصيغ قابلة للتحليل حتى يتسنى للمواطنين الاطلاع نتائج الفرز ومقارنتها مع ما تم الإعلان عنه.	امتنعت الهيئة المستقلة للانتخاب لغاية كتابة هذا التقرير عن نشر المحاضر التفصيلية لصناديق الاقتراع على موقعها الالكتروني مما ساهم في الحد من شفافية الهيئة المستقلة للانتخاب، علماً بأننا في راصد قمنا بطلب تلك المحاضر بشكل رسمي، ولم نبلغ بأي رد رسمي.	إلزام الهيئة بنشر المحاضر التفصيلية لغرف الاقتراع في مدة زمنية لا تتجاوز 14 يوم بعد يوم الاقتراع.
18	على الهيئة المستقلة للانتخاب أن تعلن عن آليات التعيين الخاصة بموظفيها والحيثيات التي اتبعتها لضمان تكافؤ الفرص.	يجب أن يتم نشر نتائج المقابلات التي تجريها الهيئة المستقلة للانتخاب للموظفين الذين يتم تعيينهم خارج إطار ديوان الخدمة المدنية وما هي الإجراءات التي اتبعت معهم.	تضمن قانون الهيئة المستقلة للانتخاب نصاً يلزم الهيئة بالإفصاح عن جميع المعلومات التي تتعلق بتعيين موظفين خارج إطار ديوان الخدمة المدنية.
19	على الهيئة أن تعلن عن تفاصيل موازنتها وسبل إنفاقها ومصادر التمويل الخاصة بأنشطتها بشكل واضح للجمهور.	رغم أن الهيئة نشرت تكلفة الانتخابات التقديرية حيث بلغت 18 مليون و650 ألف دينار على موقعها على شبكة الانترنت، إلا أن رئيس مجلس مفوضي الهيئة أعلن في وقت لاحق بأن ادارته حققت وفرأ وصل إلى 7 مليون و171 ألف دينار من أصل 21 مليون و600 ألف دينار، ونتساءل هل كان لهذا الوفرة أثراً على جودة أداء الموظفين خلال العملية الانتخابية.	تضمن قانون الهيئة المستقلة للانتخاب نصاً يلزم الهيئة بنشر الانفاق المالي الخاص فيها بشكل تفصيلي.

موقع التعديل المقترح	سبب التوصية	التوصية	الرقم
تضمين قانون الهيئة المستقلة للانتخاب نصاً يلزم الهيئة المستقلة بالإفصاح عن جميع مراحل عملية طرح العطاءات وألية الاختيار وتقييم الجودة المقدمة من مزود الخدمة.	أعلنت الهيئة عن طرح العطاءات من خلال موقعها الالكتروني وصفحتها على الفيس بوك إلا أنها لم تعلن عن الألية التي اتبعتها في اختيار من يقع عليهم العطاءات ولا عن قيمة العطاءات ولم تفصح عن جودة الخدمة المقدمة من تلك العطاءات.	على الهيئة أن تفصح عن إجراءات إحالة العطاءات الخاصة بالعملية الانتخابية بشكل تفصيلي.	20

8.2.3 فيما يتعلق بتكريس العدالة الانتخابية

الجدول رقم (3): يبين التوصيات المتعلقة بتكريس العدالة الانتخابية - المصدر: راصد

الرقم	التوصية	سبب توصية	موقع التعديل المقترح
21	يجب توحيد السن القانون للاقتراع في الانتخابات البرلمانية والبلدية ومجالس المحافظات، ليكون من أتم 18 عاماً قبل 90 يوم من موعد الاقتراع.	هناك اختلاف في النصوص القانونية في قوانين الانتخاب واللامركزية والبلديات فيما يتعلق بالسن القانوني للاقتراع وهنا يجب أن يكون تناسق بين جميع الأطر القانونية النازمة لأي عملية انتخابية.	تعديل قانون البلديات واللامركزية والانتخاب
22	يجب أن يتم توحيد السن القانوني للترشح للانتخابات البلدية ومجالس المحافظات.	يقضي قانون اللامركزية بأن يكون المرشح 25 عاماً في يوم الاقتراع. ويقضي قانون البلديات بأن يكون المرشح 25 عاماً في اليوم الأول من فترة الترشيح. وينبغي أن يكون هناك اتساق في هذه التواريخ. ويفضل أن يتم استخدام التاريخ الأصغر (25 سنة في يوم الاقتراع).	تعديل قانون اللامركزية وقانون البلديات.
23	يجب أن تمنح صلاحية تأجيل الانتخابات لأي مجلس بلدي أو محلي للهيئة المستقلة للانتخابات بتنسيب من مجلس الوزراء.	تنص المادة (32 - ب - 2) من قانون البلديات "للووزير أن يؤجل الانتخاب في أي مجلس بلدي أو محلي أو أكثر أو لجميع المجالس والمجالس المحلية لمدة لا تزيد على ستة أشهر إذا اقتضت الحاجة" وهنا لا بد أن يُنَاط ذلك بالهيئة المستقلة للانتخاب بصفتها هي صاحبة الإدارة في الانتخابات على أن يتم التنسيق مع الجهات المعنية في ذلك.	تعديل المادة (32 - ب - 2) من قانون البلديات.
24	إلغاء حل المجالس البلدية والمحلية بتنسيب من الوزير حسب المادة (32 - أ) وإناطة هذه الصلاحية بالسلطة القضائي.	إن الممارسة الديمقراطية تقتضي بأن يتم حل أي مجلس على مستوى الإدارة المحلية من خلال السلطة القضائية دون تنسيب من الوزير المعني.	تعديل المادة (32 - أ) من قانون البلديات.

الرقم	التوصية	سبب توصية	موقع التعديل المقترح
25	يجب أن يتضمن الإطار القانوني المعايير الخاصة بالأعضاء المعيّنين في المجالس البلدية أو المجالس المحلية و أن لا تكون الصلاحية فقط لوزير البلديات وذلك في الحالات التي لا يتم فيها ملء المقاعد المخصصة من خلال الانتخاب سواءً للمجلس البلدي أو المجلس المحلي.	أن التعيينات التي أجريت في المجالس البلدية والمحلية بعد الانتخابات الأخيرة لم يتم الإفصاح عن المعايير التي تم الاعتماد عليها، مما أدى إلى عدم ثقة المواطن بالقرارات الحكومية، وهنا لا بد من التأكيد على أن تعيين أشخاص بعد تعبئة المقاعد المخصصة غير مقبول في أي ممارسة ديمقراطية في العالم.	توضيح المعايير الخاصة بعملية التعيين بغرض تعبئة المقاعد الشاغرة.
26	اعتماد القرعة كأساس لترتيب المرشحين في أوراق الاقتراع المطبوعة مسبقاً.	شهدت مراكز تسجيل المرشحين ازدحاماً عند بدء عملية التسجيل خصوصاً للمرشحين عن منصب رئيس البلدية وعضوية مجالس المحافظات مما أدى إلى نشوب مجموعة من الخلافات التي أربكت عملية التسجيل.	تعديل المواد في التعليمات التنفيذية الخاصة بتسجيل المرشحين للانتخابات البلدية ومجالس المحافظات.
27	زيادة تمثيل السيدات في المجالس المحلية بحيث تصل نسبة تمثيل السيدات بحد أدنى إلى 25% أسوةً بنسبة الحد الأدنى للسيدات في المجالس البلدية.	لا بد من تناسق الحد الأدنى لتمثيل السيدات على مستوى الإدارة المحلية لا سيما بين المجالس البلدية والمجالس المحلية.	تعديل المادة (33 - أ) من قانون البلديات.
28	يجب أن يتضمن الإطار القانوني الناظم لعملية الانتخابات البلدية أسس الإنفاق والصرف على الحملات الانتخابية ضمن معايير واضحة.	إن أهم تطور في العملية الانتخابية ينبغي أن يرتبط بتحقيق العدالة الانتخابية المرتبطة بتتبع الإنفاق المالي للمرشحين، إلا أنه في الانتخابات التي جرت لم يتم الإعلان عن أي تتبع لإنفاق المرشحين.	تضمين الإطار القانوني أسساً للإنفاق على الحملات الانتخابية للمرشحين.

الرقم	التوصية	سبب توصية	موقع التعديل المقترح
29	إلغاء المادة 69 من قانون البلديات.	شطب المادة 69 من قانون البلديات والتي تنص على أن "للووزير بموافقة مجلس الوزراء أن يعين عضوين إضافيين في كل مجلس بلدية ويكون لهذين العضوين حقوق الأعضاء المنتخبين نفسها"، حيث لا يمكن لأي ممارسة ديمقراطية أن تتيح صلاحية التعيين في المجالس المنتخبة لشخص معين وهذا يحدّ بجوهر العملية الديمقراطي.	إلغاء المادة 69 من قانون البلديات.
30	إعطاء الهيئة المستقلة صلاحية في التحكم في الأطر الزمنية القانونية ضمن ضوابط محددة.	من الممكن تزامن الأطر الزمنية مع عطل رسمية وهذا يشكل عبئاً على الموظفين المسؤولين عن الإجراءات الانتخابية، كما يجب التأكيد على أن هذه المساحة الممنوحة للإدارة الانتخابية يجب أن يكون لها محددات تستخدم لأجلها لا أن يتم استعمالها بسبب ضعف في الأداء أو أي أسباب من شأنها أن تزيل أية مخالقات وتجاوزات تمارس من قبل الإدارة الانتخابية، لذا فمن المهم أن تعطى مساحة كافية للهيئة المستقلة للانتخاب لتأجيلها أو تمديدها حسب الحاجة بما في ذلك الأطر الزمنية الخاصة بإعداد الجداول الانتخابية والاعتراض عليها ومدة تسجيل المترشحين والاعتراض عليها.	تعديل قانون البلديات واللامركزية ليتيح للهيئة المستقلة للانتخاب تمديد الأطر الزمنية.

الرقم	التوصية	سبب توصية	موقع التعديل المقترح
31	إلغاء التعيين في مجالس المحافظات وانتخاب جميع الأعضاء انتخاباً مباشراً.	في ذلك من موائمة مع الممارسات الدولية الفضلى المتعلقة بتعزيز نهج الإدارة المحلية، كما أن إشراك المواطن في عملية صنع القرار على المستوى المحلي واختيار ممثلهم في المجالس المنتخبة على المستوى المحلي يجب أن يكون من صلاحيات المواطن نفسه دون أن يكون هناك أي تغول من شأنه أن يحد من الممارسة الديمقراطية.	شطب المادة (6 - د) من قانون اللامركزية.
32	ضرورة وجود معايير لتقسيم الدوائر الانتخابية الخاصة بمجالس المحافظات في قانون اللامركزية.	يجب أن يتضمن الإطار القانوني معايير واضحة يتم من خلالها تقسيم الدوائر الانتخابية الخاصة بمجالس المحافظات، على أن يتم إشراك المؤسسات الرقابية والجهات المعنية باختيار هذه المعايير.	إضافة المعايير الخاصة بتقسيم الدوائر لقانون اللامركزية.
33	ضرورة وجود معايير واضحة لاعتماد عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية في اللامركزية.	يجب تراعي هذه المعايير مؤشر التنمية في الدائرة والموارد الطبيعية وعدد السكان والمساحة الجغرافية ومستوى دخل المواطن في هذه الموارد.	إضافة المعايير لقانون اللامركزية.
34	زيادة الحد الأدنى لتمثيل السيدات لما نسبته 25% من مجموع الأعضاء.	أسوة بالمجالس البلدية يجب أن تكون نسبة الحد الأدنى لتمثيل السيدات 25% من مجموع أعضاء المجلس المنتخب.	تعديل المادة (6 - ج - 1) من قانون اللامركزية.

الرقم	التوصية	سبب توصية	موقع التعديل المقترح
35	وجود معايير واضحة للأعضاء المعيّنين في مجالس المحافظات إذا لم يتم ملء المقاعد بالانتخاب.	وذلك في الحالات التي لا يتم فيها ملء المقاعد المخصصة لعضوية مجالس المحافظات بسبب عدم ترشح عدد مساوٍ لأعضاء المجلس الواحد، حيث أن توضيح المعايير من شأنه أن يعزز من العدالة والشفافية المرتبطة بعملية التعيين، كما أن التعيينات التي جرت على مجالس المحافظات لم يتم تكريس الشفافية خلالها وذلك لعدم نشر أي معيار ترتكز عليه عملية التعيين.	إضافة مادة في قانون اللامركزية توضح المعايير الواجب اتباعها عند التعيين.
36	تعديل النظام الانتخابي الخاص بمجالس المحافظات بحيث يعطى كل ناخب عدد أصوات مساوٍ لعدد المقاعد في دائرته.	إن منح صوتين كحد أعلى للناخب الذي لديه 6 مقاعد في دائرته الانتخابية على سبيل المثال يحدّ من تكريس العدالة الانتخابية ومساواته مع الناخبين الذين يمتلكون صوتاً واحداً ومقعداً واحداً.	تعديل المادة (17 - ب) من قانون اللامركزية.
37	تحديد حد أعلى لعدد الناخبين في مركز الاقتراع الواحد.	لم يكن هناك معايير مستخدمة في توزيع الناخبين في الانتخابات الأخيرة مما أحدث ارباكاً في المشهد الانتخابي خلال عملية الاقتراع وشهدت العديد من المراكز ازدحاماً بسبب أعداد الناس الكبيرة في المركز الواحد وهذا انسحب على غرف الاقتراع أيضاً.	وضع معايير خاصة باختيار مراكز الاقتراع في التعليمات التنفيذية الخاصة بعملية الاقتراع والفرز.
38	إلغاء تجربة الصالات الرياضية.	شهدت ازدحاماً كبيراً في عدد الناخبين مما أدى إلى فقدان بعض المواطنين لحقهم في الاقتراع ومسّ معيار العدالة الانتخابية والذي يؤكد على ضرورة توفير أجواء وظروف ترافق العملية الانتخابية بقدر كافٍ من المساواة.	عدم استعمال الصالات الرياضية كمراكز للاقتراع.

الرقم	التوصية	سبب توصية	موقع التعديل المقترح
39	على الهيئة أن تفاعل المواد القانونية الخاصة بمظاهر وفعاليات الحملات الدعائية.	لضمان عدم الإضرار بالممتلكات العامة واستغلال المصادر الرسمية للترويج الانتخابي، إذ أن ظاهرة الانتهاكات الدعائية وانتشار اليافطات المخالفة لنصوص قانون البلديات واللامركزية أثناء انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات، قد شكلت ضرراً على الصالح العام، كما أضعفت من مواكبة العملية الانتخابية لمبادئ المحاسبة.	إيجاد آليات يمكن ذكرها داخل التعليمات التنفيذية الخاصة بالحملات الانتخابية.
40	على الهيئة أن تفاعل المواد القانونية الخاصة بالإطار الزمني الناظم للدعاية الانتخابية.	مارس العديد من المترشحين خلال الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات أنشطة لحملاتهم الانتخابية قبل بدء فترة الحملات الانتخابية مما أدى إلى إضعاف توافق العملية الانتخابية مع مبادئ سيادة القانون والإخلال بمعايير العدالة الانتخابية.	تضمين التعليمات التنفيذية مواد تساهم في زيادة التنسيق واقترح أدوات تساعد الهيئة المستقلة.
41	على الهيئة أن تحدد ضوابط الإنفاق وسقف الحملات الانتخابية وطرق تتبعها.	لم يلحظ راصد أي تتبع من قبل الهيئة المستقلة لأوجه الصرف للمترشحين ولم يتم الإفصاح عن أي مترشح تجاوز السقف المالي، كما أن الهيئة لم تقترح أي آليات تتبع للإنفاق المالي مما أثر على قدرتها في تتبع إنفاق المترشحين وأثر على معيار العدالة الانتخابية حيث أتيح المجال أمام المترشحين أصحاب الأموال أن يقوموا بإنفاق أموال لحملتهم الانتخابية بطريقة كبيرة وخصوصاً المترشحين لمنصب رئاسة البلدية.	تضمين التعليمات التنفيذية الخاصة بالحملات الانتخابية طرق تتبع الإنفاق المالي وتطبيقه بصورة حقيقية.
42	على الهيئة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تطبيق فترة الصمت الانتخابي.	لم يلحظ راصد التزام المترشحين لجميع المجالس بتطبيق فترة الصمت الانتخابي، ولم تبدي الهيئة أي إجراء تجاه هذا التجاوز القانوني.	تطبيق سيادة القانون على جميع المترشحين.

الرقم	التوصية	سبب توصية	موقع التعديل المقترح
43	على الهيئة المستقلة أن تتخذ إجراءات تساهم في تعزيز سرعة الحكم على القضايا المتعلقة.	يجب أن يتم البت بالقضايا المتعلقة بالجرائم الانتخابية بسرعة أكبر مما هي عليه الآن حتى تكون هذه الأحكام رادعاً لكل من ينوي أن يقوم بجرم انتخابي.	التنسيق مع الجهات المعنية في السلطة القضائية.
44	على الهيئة أن تطور من سبل المحاسبة الخاصة بأعضاء اللجان المسؤولين عن وقوع الانتهاكات والمخالفات الانتخابية.	لم تعلن الهيئة المستقلة عن أي إجراءات تم اتخاذها تجاه أي عضو من الأعضاء المسؤولة عن الانتهاكات التي رافقت العملية الانتخابية مع العلم بأنه تم استبدال بعض أعضاء اللجان الانتخابية لورود شكاوى تفيد بتحيزهم لمرشحين على حساب آخرين.	تعزيز سيادة القانون في التعليمات التنفيذية وتطبيقها بشكل مباشر.
45	على الهيئة إيجاد آلية واضحة ونظام متكامل لتلقي الشكاوى ومتابعتها وإصدار القرارات فيه.	ضماناً لحق المواطنين وجميع أطراف العملية الانتخابية في الطعن بمختلف مراحل العملية الانتخابية، على أن يكون هذا النظام محوسب وتُنشر جميع بياناته لتعزيز مبدأ الشفافية في العملية الانتخابية، وأن يمكن هذا النظام المواطنين من التفاعل مع هذه الشكاوى وتقديم المقترحات والآراء.	تضمين التعليمات التنفيذية نصوصاً تفيد بإنشاء وحدة خاصة لمتابعة الشكاوى ونظام خاص لها.
46	على الهيئة أن تحدد إطار زمني واضح لعملية الاقتراع والفرز.	حيث شهدت 55% من تلك الغرف مدة زمنية زادت عن 3 ساعات، و32% تراوحت مدة العد والفرز ما بين ساعتين إلى 3 ساعات، فيما كانت المدة في 13% من غرف الفرز أقل من ساعتين استغرقتها عملية العد والفرز لنتائج الانتخابات.	تضمين التعليمات التنفيذية إطاراً زمنياً واحداً لتكريس العدالة في إصدار النتائج.

8.2.4 فيما يتعلق بتعزيز حرية العملية الانتخابية

الجدول رقم (4): يبين التوصيات المتعلقة بتعزيز حرية العملية الانتخابية - المصدر: راصد

الرقم	التوصية	سبب التوصية	موقع التعديل المقترح
47	على الهيئة أن تضمن سرية الاقتراع.	لوحظ خلال الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات انتهاكاً واضحاً وصريحاً يتعلق بتواجد مجموعة من الناخبين في آن واحد عند المعزل الانتخابي مما مسّ معيار حرية الانتخاب لا سيما وأن مثل هذه الحوادث تؤثر على إرادة الناخب.	تطبيق الإطار القانوني الوارد في التعليمات التنفيذية الخاصة بعملية الاقتراع والفرز.
48	على الهيئة المستقلة أن تمنع مظاهر الدعاية الانتخابية داخل مراكز الاقتراع.	ضعف محاربة الدعاية الانتخابية المخالفة داخل وحول مراكز الاقتراع قد عملت على إضعاف الحرية الانتخابية وإتاحة مساحة أوسع للتأثير على إرادة الناخب، حيث شهدت أكثر من 40% من مراكز الاقتراع تواجد للدعاية الانتخابية داخل أسوارها.	تطبيق الإطار القانوني الوارد في التعليمات التنفيذية الخاصة بعملية الاقتراع والفرز.
49	على الهيئة المستقلة ممارسة الدور المناط بها لإزالة المواد الدعائية المخالفة وذلك باتخاذ التدابير اللازمة بالتنسيق مع الجهات المعنية لإزالة المواد الدعائية.	تم رصد أكثر من 300 مخالفة تتعلق بتعليق الدعايات الانتخابية في أماكن لا يسمح استخدامها لتعليق الدعايات الانتخابية.	تعزيز التنسيق مع الجهات المختصة وتفعيل المواد القانونية لذلك.
50	اعتماد أوراق الاقتراع المطبوعة مسبقاً.	أن عدم وجود أوراق اقتراع مسبقاً يمكن أن يؤثر ذلك على حرية الناخب من خلال التأثير عليه بالتصويت لشخص معين من خلال الدعايات الانتخابية التي يتم نشرها داخل مراكز الاقتراع.	إلزام الهيئة ضمن الإطار القانوني باعتماد أوراق الاقتراع المطبوعة مسبقاً.

الباب التاسع: تحليلات
كمية ونوعية لنتائج انتخابات
المجالس البلدية ومجالس
المحافظات



9.1 تحليلات كمية خاصة بأعداد المقترعين

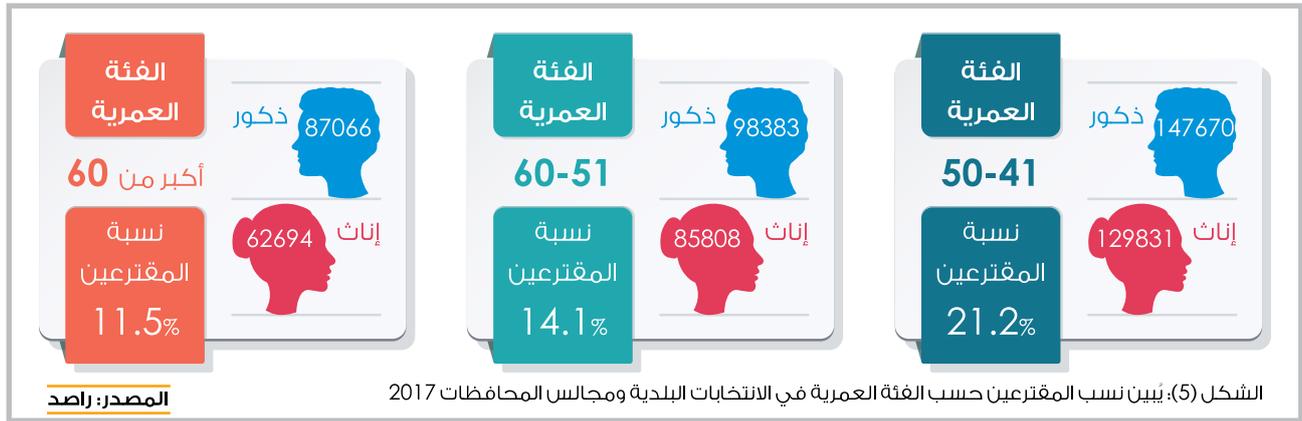
9.1.1 توزيع المقترعين على المحافظات حسب الفئات العمرية

أجرى فريق راصد مجموعة من التحليلات الكمية الخاصة بأعداد المقترعين على مستوى المملكة موزعة حسب الجنس والفئات العمرية على المحافظات والبلديات.



الجدول رقم (1): يبين توزيع المقترعين على المحافظات حسب الفئات العمرية - المصدر: راصد

الفئة العمرية	التوزيع	محافظة إربد	محافظة البلقاء	محافظة الزرقاء	محافظة الطفيلة	محافظة العاصمة	محافظة العقبة
30-18	ذكور	49859	17926	24369	4416	56495	5953
	إناث	54731	17164	15381	5590	37313	4969
	المجموع	104590	35090	39750	10006	93808	10922
35-31	ذكور	13234	5281	6567	1283	16284	1805
	إناث	17775	5654	4828	1880	11957	1594
	المجموع	31009	10935	11395	3163	28241	3399
40-36	ذكور	14036	5410	6915	1412	15961	1649
	إناث	17219	5603	5473	1723	12470	1445
	المجموع	31255	11013	12388	3135	28431	3094
50-41	ذكور	35947	12712	15513	3330	32990	3082
	إناث	33089	11096	11752	2965	25698	2726
	المجموع	69036	23808	27265	6295	58688	5808
60-51	ذكور	24552	8696	10339	1945	23299	2184
	إناث	21979	7798	7753	1817	18515	1739
	المجموع	46531	16494	18092	3762	41814	3923
أكبر من 60	ذكور	21061	7343	8108	1765	22221	1538
	إناث	15517	5629	5040	1368	13093	1049
	المجموع	36578	12972	13148	3133	35314	2587
المجموع الكلي		318999	110312	122038	29494	286296	29333

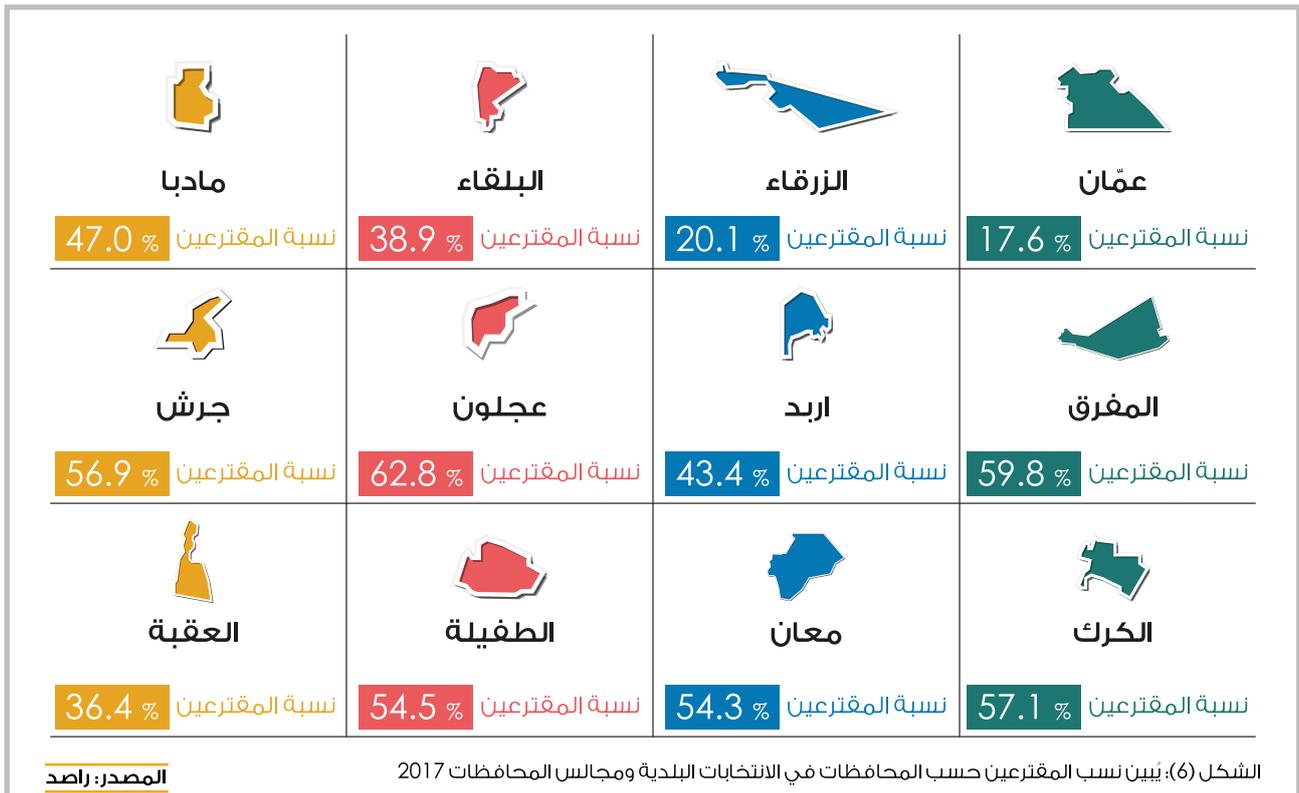


المجموع	محافظة معان	محافظة مادبا	محافظة عجلون	محافظة جرش	محافظة المفرق	محافظة الكرك
219437	7448	8300	7773	8476	15515	12907
211641	8120	7655	11287	11788	21763	15880
431078	15568	15955	19060	20264	37278	28787
60832	2162	2433	1802	2334	4074	3573
68573	2726	2495	3680	3919	6951	5114
129405	4888	4928	5482	6253	11025	8687
63234	2055	2414	2151	2759	4341	4131
67780	2373	2603	3517	3712	6416	5226
131014	4428	5017	5668	6471	10757	9357
147670	4219	5707	6365	6538	11104	10163
129831	4135	5004	6203	6075	11335	9753
277501	8354	10711	12568	12613	22439	19916
98383	2575	3844	4002	3889	6586	6472
85808	2483	3295	3857	3672	6433	6467
184191	5058	7139	7859	7561	13019	12939
87066	2623	3382	3484	3282	6431	5828
62694	1947	2509	3071	2739	5469	5263
149760	4570	5891	6555	6021	11900	11091
1302949	42866	49641	57192	59183	106418	90777

9.1.2 توزيع المقترعين على المحافظات حسب الجنس

الجدول رقم (2): يبين اعداد المقترعين ونسبهم ممن يحق لهم الانتخاب وتوزيعهم حسب الجنس على المحافظات - المصدر: راصد

المحافظة	مقترعين ذكور	نسبة اقتراع الذكور	مقترعين اناث	نسبة اقتراع الاناث
محافظة العاصمة	167250	21.3%	119046	14.0%
محافظة البلقاء	57368	43.5%	52944	34.9%
محافظة الزرقاء	71811	24.4%	50227	16.0%
محافظة مادبا	26080	54.1%	23561	41.0%
محافظة اربد	158689	46.9%	160310	40.5%
محافظة المفرق	48051	62.8%	58367	57.6%
محافظة جرش	27278	59.3%	31905	55.0%
محافظة عجلون	25577	65.2%	31615	61.0%
محافظة الكرك	43074	61.6%	47703	53.7%
محافظة الطفيلة	14151	61.2%	15343	49.5%
محافظة معان	21082	59.6%	21784	49.9%
محافظة العقبة	16211	41.7%	13522	31.6%
المجموع	676622	35.1%	626327	28.7%



9.1.3 نسب المقترعين على البلديات حسب الجنس

الجدول رقم (3): يبين نسب المقترعين حسب الجنس ونسب اقتراعهم ممن يحق لهم الانتخاب على مستوى البلدية - المصدر: راصد

المحافظة	البلدية	نسبة المقترعين	نسبة المقترعات	مجموع المقترعين	من يحق لهم الانتخاب	نسبة الاقتراع
محافظة العاصمة	أمانة عمان الكبرى	18.3%	11.1%	218790	1499073	14.6%
محافظة العاصمة	ناعور الجديدة	48.0%	35.3%	11852	28778	41.2%
محافظة العاصمة	أم البساتين	69.8%	59.8%	4135	6136	67.4%
محافظة العاصمة	حسبان الجديدة	71.4%	64.5%	4953	7451	66.5%
محافظة العاصمة	سحاب	46.1%	35.9%	15351	40541	37.9%
محافظة العاصمة	أم الرصاص	73.8%	63.1%	4091	6075	67.3%
محافظة العاصمة	لواء الموقر	71.2%	57.2%	13043	20464	63.7%
محافظة العاصمة	الجيزة الجديدة	61.9%	45.8%	11905	22562	52.8%
محافظة العاصمة	العامة	83.8%	70.8%	2176	2664	81.7%
محافظة البلقاء	السلط الكبرى	47.0%	36.7%	35019	84904	41.2%
محافظة البلقاء	عين الباشا الجديدة	30.4%	20.5%	24379	53705	45.4%
محافظة البلقاء	الشونى الوسطى	45.8%	32.4%	13135	34219	38.4%
محافظة البلقاء	معدى الجديدة	63.3%	54.0%	5988	10355	57.8%
محافظة البلقاء	الفحيص	47.6%	40.7%	5200	11808	44.0%
محافظة البلقاء	ماحص	60.3%	49.3%	4107	7568	54.3%
محافظة البلقاء	العارضة الجديدة	73.6%	67.3%	11101	14014	79.2%
محافظة البلقاء	دير علا الجديدة	54.4%	51.1%	15584	29917	52.1%
محافظة البلقاء	سويمة	76.8%	74.4%	1799	2404	74.8%
محافظة الزرقاء	الزرقاء	19.1%	11.4%	52510	361696	14.5%
محافظة الزرقاء	الرصيصة	24.9%	14.3%	36575	174395	21.0%
محافظة الزرقاء	الهاشمية الجديدة	38.9%	29.9%	13457	39545	34.0%
محافظة الزرقاء	الظليل	55.0%	39.7%	7276	15513	46.9%
محافظة الزرقاء	الحلابات	70.1%	60.0%	2153	3339	64.5%
محافظة الزرقاء	بيرين الجديدة	73.2%	66.1%	6616	9656	68.5%
محافظة الزرقاء	الأزرق	64.2%	57.1%	3451	5735	60.2%

المحافظة	البلدية	نسبة المقترعين	نسبة المقترعات	مجموع المقترعين	من يحق لهم الانتخاب	نسبة الاقتراع
محافظة مادبا	مادبا الكبرى	49.8%	35.4%	34068	81283	41.9%
محافظة مادبا	ذيبان الجديدة	65.6%	54.9%	6500	11018	59.0%
محافظة مادبا	لب ومليح	70.9%	57.4%	6213	9643	64.4%
محافظة مادبا	جبل بني حميدة	77.4%	68.4%	2860	4166	68.7%
محافظة اربد	اربد الكبرى	33.0%	25.1%	101968	353949	28.8%
محافظة اربد	الرمثا الجديدة	58.4%	43.9%	27644	54428	50.8%
محافظة اربد	غرب اربد	66.3%	59.3%	18904	30359	62.3%
محافظة اربد	سهل حوران	67.6%	62.9%	15198	23475	64.7%
محافظة اربد	الشعلة	59.6%	56.0%	4597	8005	57.4%
محافظة اربد	خالد بن الوليد	56.3%	48.1%	7781	15157	51.3%
محافظة اربد	اليرموك الجديدة	14%. 69	62.1%	6459	9897	65.3%
محافظة اربد	الكفارات	63.5%	56.8%	11959	20086	59.5%
محافظة اربد	معاذ بن جبل	51.1%	43.9%	13438	28645	46.9%
محافظة اربد	السرو	61.7%	56.8%	5582	9519	58.6%
محافظة اربد	طبقة فحل	55.6%	52.6%	10943	20446	53.5%
محافظة اربد	شرحبيل بن حسنة	47.4%	39.2%	8960	21030	42.6%
محافظة اربد	المزار الجديدة	61.4%	52.1%	19136	34211	55.9%
محافظة اربد	الطيبة الجديدة	66.1%	60.8%	14454	22992	62.9%
محافظة اربد	رابية الكورة	69.0%	69.9%	7076	10216	69.3%
محافظة اربد	دير ابي سعيد	64.0%	59.7%	18765	30648	61.2%
محافظة اربد	برقش	61.5%	57.2%	14616	24935	58.6%
محافظة اربد	الوسطية	62.2%	60.4%	11516	18914	60.9%
محافظة المفرق	المفرق الكبرى	50.0%	39.0%	20440	46753	43.7%
محافظة المفرق	رحاب الجديدة	69.8%	66.4%	7882	11724	67.2%
محافظة المفرق	بلعما الجديدة	71.2%	66.7%	9572	13993	68.4%
محافظة المفرق	الزعتري والمنشية	71.4%	68.0%	3522	4923	71.5%
محافظة المفرق	حوشا الجديدة	70.6%	64.7%	6133	8809	69.6%
محافظة المفرق	الخالدية	52.9%	42.6%	6797	14512	46.8%

المحافظة	البلدية	نسبة المقترعين	نسبة المقترعات	مجموع المقترعين	من يحق لهم الانتخاب	نسبة الاقتراع
محافظة المفرق	الباسلية	74.9%	74.0%	2398	3229	74.3%
محافظة المفرق	السرحدان	66.6%	65.4%	7344	11198	65.6%
محافظة المفرق	الامير الحسين بن عبدالله	71.8%	73.6%	5421	7522	72.1%
محافظة المفرق	منشية بني حسن	75.8%	72.2%	4257	5794	73.5%
محافظة المفرق	بني هاشم	80.0%	83.2%	2373	2695	88.1%
محافظة المفرق	الصفراوي	72.6%	69.8%	1393	2070	67.3%
محافظة المفرق	ام الجمال	70.4%	68.2%	7398	10804	68.5%
محافظة المفرق	صباحا والديفانية	60.2%	54.1%	4464	7944	56.2%
محافظة المفرق	ام القطين والمكيفة	73.7%	68.5%	4845	7018	69.0%
محافظة المفرق	دير الكهف	73.5%	73.7%	4455	6423	69.4%
محافظة المفرق	الصالحية ونايفة	74.9%	72.1%	4790	6346	75.5%
محافظة المفرق	الرويشد الجديدة	51.8%	35.5%	2934	6985	42.0%
محافظة جرش	جرش الكبرى	48.4%	38.4%	24125	47204	51.1%
محافظة جرش	المعرض	72.2%	70.0%	14360	20348	70.6%
محافظة جرش	برما	72.4%	69.7%	4949	7027	70.4%
محافظة جرش	باب عمان	77.7%	79.3%	5972	7630	78.3%
محافظة جرش	النسيم	73.5%	75.7%	9774	13064	74.8%
محافظة عجلون	عجلون الكبرى	61.6%	57.5%	19453	32997	59.0%
محافظة عجلون	كفرنجة الجديدة	69.1%	67.5%	14022	20616	68.0%
محافظة عجلون	الجنيد	63.5%	50.4%	8108	14579	55.6%
محافظة عجلون	الشفاء	68.3%	67.8%	8739	12910	67.7%
محافظة عجلون	العيون	68.1%	65.2%	6870	10446	65.8%
محافظة الكرك	الكرك الكبرى	58.4%	46.9%	26118	50354	51.9%
محافظة الكرك	طلال الجديدة	67.3%	62.1%	2940	4590	64.1%
محافظة الكرك	عي	59.5%	49.6%	5028	9318	54.0%
محافظة الكرك	شيجان	61.3%	50.1%	7579	13773	55.0%
محافظة الكرك	عبدالله بن رواحة	66.7%	61.1%	5841	9281	62.9%
محافظة الكرك	مؤته والمزار	62.6%	54.8%	14859	25697	57.8%

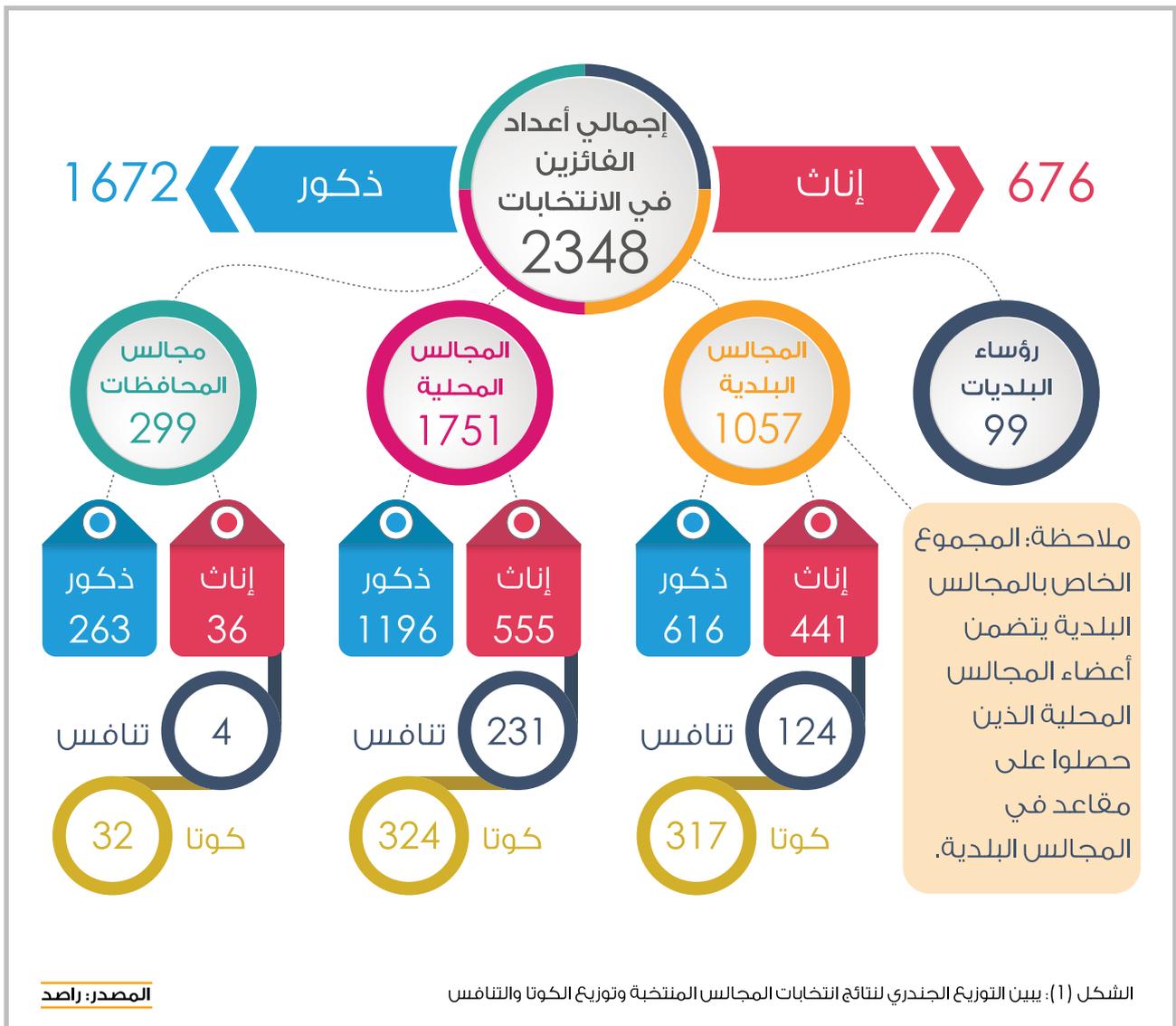
المحافظة	البلدية	نسبة المقترعين	نسبة المقترعات	مجموع المقترعين	من يحق لهم الانتخاب	نسبة الاقتراع
محافظة الكرك	مؤاب الجديدة	73.5%	63.9%	9882	14634	67.5%
محافظة الكرك	غور الصافي والمزرعة	59.1%	60.2%	15763	26585	59.3%
محافظة الكرك	القطرانة	44.3%	24.4%	1220	4275	28.5%
محافظة الكرك	السلطاني	89.5%	85.6%	1547	1777	87.1%
محافظة الطفيلة	الطفيلة الكبرى	57.8%	43.3%	17261	34966	49.4%
محافظة الطفيلة	بصيرا	69.1%	64.0%	5832	8880	65.7%
محافظة الطفيلة	القادسية	71.1%	67.7%	3407	4959	68.7%
محافظة الطفيلة	الحسا	63.2%	45.2%	2994	5655	52.9%
محافظة معان	معان	56.9%	46.5%	12297	23945	51.4%
محافظة معان	الحسينية الجديدة	69.4%	58.2%	4591	7327	62.7%
محافظة معان	ايل الجديدة	67.9%	64.1%	3575	5458	65.5%
محافظة معان	الشراه	66.4%	48.9%	4056	7242	56.0%
محافظة معان	الاشعري	77.2%	70.5%	2233	3068	72.8%
محافظة معان	الشوبك الجديدة	63.7%	51.0%	5223	9304	56.1%
محافظة معان	الجفر	67.6%	57.9%	3364	5152	65.3%
محافظة العقبة	القويرة الجديدة	71.9%	56.1%	5768	9189	62.8%
محافظة العقبة	حوض الديسه	72.4%	82.5%	2168	2794	77.6%
محافظة العقبة	قريقرة وفينان	64.5%	48.1%	902	1641	55.0%
محافظة العقبة	وادي عربية	79.9%	71.5%	1488	1997	74.5%
محافظة العقبة	رحمة وقطر	60.7%	44.6%	1950	3752	52.0%
محافظة العقبة	العقبة	34.0%	22.3%	17454	62523	27.9%

9.2 تحليلات كمية خاصة بالفائزين في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات

عمل فريق راصد ومن خلال فريق البحث على مراقبة مراحل العملية الانتخابية مصدراً مجموعة من التقارير التي تناولت تحليلات احصائية كمية حول نتائج ومخرجات انتخابات رؤساء البلديات والمجالس البلدية ومجالس المحافظات.

9.2.1 تحليلات عامة

- عدد الفائزين بعضوية المجالس المنتخبة جميعها وصل إلى (2348) عضواً توزعوا على المجالس المحلية والبلدية ومجالس المحافظات ورؤساء البلديات، منهم (676) سيدة وبنسبة (28.8%) من إجمالي عدد الفائزين.
- عدد الفائزين بالمجالس المحلية (1751) عضواً منهم (555) سيدة وبنسبة (32%) من إجمالي عدد الفائزين.
- عدد الفائزين في المجالس البلدية التي لا تحتوي على مجالس محلية (199) عضواً منهم (85) سيدة وبنسبة (42.7%).



- عدد الفائزين في مجالس المحافظات (299) عضواً منهم (36) سيدة وبنسبة (12%) من إجمالي عدد الفائزين في مجالس المحافظات.
- عدد الفائزين في مقاعد رؤساء البلديات على مستوى المملكة (99) رئيساً، والنتائج تستثنى منها المعلومات الخاصة بلواء الموقر والذي تم تأجيل الانتخابات فيه إلى اشعار آخر.
- (342) مجلساً محلياً فاز فيهم (1751) عضواً بالتنافس منهم (231) سيدة بنسبة (16.2%).
- أعلى عدد أصوات في مجلس محلي كان في الرمثا من نصيب سيدة تمكنت من جمع أعلى عدد أصوات على مستوى المملكة. حيث بلغ منتخبوها (8807) صوتاً.
- حصل رئيس بلدية اربد الكبرى على أعلى عدد أصوات على مستوى رؤساء البلديات وهو (20846) صوتاً.
- حصل الفائز عن الدائرة السادسة عشرة لمجالس المحافظات على أعلى عدد أصوات على مستوى المملكة فيما يخص عضوية مجالس المحافظات وهو (11437) صوتاً.
- وصل عدد السيدات اللواتي حصلن على المقاعد المخصصة للكوتا إلى (324) سيدة، بينما ينتظر تعيين (18) سيدة في (18) مجلساً محلياً.
- فقد فاز ما مجموعه (1057) بالمقاعد المخصصة لعضوية المجالس البلدية كان منهم (124) سيدة حصلن على مقاعدهنّ بالتنافس.
- حصلت (317) سيدة على مقاعدهنّ من خلال الكوتا، كما ينتظر في هذه المجالس تعيين (24) عضواً لمقاعد التنافس لم يتم حسمها بعد أن فاز أعضاء مجالسها المحلية بالتركية، وتعيين (12) مقعداً خاصاً بالكوتا.
- بلغ عدد الفائزين في مقاعد مجالس المحافظات على مستوى دوائر المملكة والتي بلغ عددها (158) دائرة انتخابية متوزعة على محافظات المملكة: (299) عضواً منهم (4) سيدات فازت عن طريق التنافس وبنسبة (1.3%) من إجمالي عدد المقاعد الخاصة بالتنافس، فيما فازت (32) سيدة عن طريق المقاعد المخصصة لكوتا السيدات.

9.2.2 معلومات خاصة بفوز السيدات المترشحات في المجالس المنتخبة

- الحاصل على أعلى عدد أصوات في مجلس محلي الرمثا هي سيدة تمكنت من جمع أعلى عدد أصوات على مستوى المملكة فيما يخص أعضاء المجالس المحلية حيث بلغ منتخبوها 8807 صوتاً.
- عدد الفائزات (تنافس وكوتا) على مستوى المملكة 676 سيدة بنسبة 28.8% من إجمالي عدد الفائزين على مستوى المملكة متوزعات على المجالس المحلية (555 سيدة) والمجالس البلدية (التي لا تضم مجالس محلية) بلغ عددهن (85 سيدة) ومجالس المحافظات (36 سيدة).
- عدد السيدات الفائزات عن طريق التنافس بلغ 359 سيدة بنسبة 21.0% من إجمالي عدد المقاعد المخصصة للتنافس على مستوى المملكة، كما بينت النتائج أن 67 سيدة فازت بالتزكية جميعهن ممن ترشحن لانتخابات المجالس المحلية، تمكنت منهن 11 سيدة من الفوز بعضوية المجالس البلدية عن طريق التزكية أيضاً لعدم وجود أي سيدة فائزة عن طريق الانتخاب بالتنافس.
- عدد الفائزين بالمجالس المحلية إلى 1751 عضواً منهم 555 سيدة وبنسبة 32.0% من إجمالي عدد الفائزين.
- المجالس البلدية فاز ما مجموعه 1057 بالمقاعد المخصصة لعضوية المجالس البلدية كان منهم 124 سيدة حصلن على مقاعدهن بالتنافس بينما حصلت 317 سيدة على مقاعدهن من خلال الكوتا، كما ينتظر في هذه المجالس تعيين 24 عضواً لمقاعد التنافس لم يتم حسمها بعد أن فاز أعضاء مجالسها المحلية بالتزكية، وتعيين 12 مقعداً خاصاً بالكوتا.
- مجالس المحافظات بلغ عدد الفائزين على مستوى دوائر المملكة، 299 عضواً منهم 4 سيدات فازت عن طريق التنافس وبنسبة 1.3% من إجمالي عدد المقاعد الخاصة بالتنافس، فيما فازت 32 سيدة عن طريق المقاعد المخصصة لكوتا السيدات.
- محافظة أربد كانت الأعلى عدداً بفوز السيدات بعضوية المجالس المحلية حيث وصل عددهن إلى 154 سيدة منهن 63 سيدة فازت بالتنافس، تلتها محافظة المفرق والتي بلغ عدد الفائزات فيها 83 سيدة منهن 37 سيدة عن طريق التنافس، أما أقل المحافظات التي فازت بها السيدات هي محافظة العقبة والتي بلغ فيها العدد 12 سيدة فائزة بعضوية المجالس المحلية منهن 3 سيدات بالتنافس.
- 51 سيدة ترأسن مجالسهن المحلية بعد أن حصدن أعلى الأصوات في تلك المجالس، متوزعات على محافظات (أربد: 14 سيدة)، (البلقاء: 3 سيدات)، (الزرقاء: 4 سيدات)، (الطفيلة: سيدة واحدة)، (العاصمة: 3 سيدات)، (الكرك: 8 سيدات)، (المفرق: 10 سيدات)، (جرش: سيدة واحدة)، (عجلون: 3 سيدات)، (مادبا: سيدتان)، (معان: سيدة واحدة).
- (67) سيدة فازت بالتزكية جميعهن ممن ترشحن لانتخابات المجالس المحلية، تمكنت منهن (11) سيدة من الفوز بعضوية المجالس البلدية عن طريق التزكية أيضاً لعدم وجود أي سيدة فائزة عن طريق الانتخاب بالتنافس.
- محافظة أربد كانت الأعلى عدداً بفوز السيدات بعضوية المجالس المحلية حيث وصل عددهن إلى (154) سيدة منهن (63) سيدة فازت بالتنافس، تلتها محافظة المفرق والتي بلغ عدد الفائزات فيها (83) سيدة منهن (37) سيدة عن طريق التنافس.
- أقل المحافظات التي فازت بها السيدات هي محافظة العقبة والتي بلغ فيها العدد (12) سيدة فائزة بعضوية المجالس المحلية منهن (3) سيدات بالتنافس.
- محافظة الطفيلة الأعلى تمثيلاً للسيدات في عضوية المجالس المحلية على مستوى المملكة حيث وصلت نسبة السيدات في المجالس المحلية الخاصة بمحافظة الطفيلة إلى (35.3%) من مجموع أعضاء المجالس المحلية، تلتها محافظة المفرق بعد أن فازت فيها ما نسبته (34.2%) من إجمالي عدد الفائزين بالمجالس المحلية على مستوى المحافظة.

المحافظة	نسبة السيدات في المجالس البلدية	نسبة السيدات في المجالس المحلية	نسبة السيدات في مجالس المحافظات
اربد	39.2 %	32.1 %	8.9 %
البلقاء	46.3 %	30.2 %	8.0 %
الزرقاء	43.6%	28.6 %	9.1 %
الطفيلة	53.5 %	35.3 %	11.8 %
العاصمة	40.0 %	27.9 %	9.3 %
العقبة	39.0 %	26.7 %	11.8 %
الكرك	43.2 %	31.0 %	15.4 %
المفرق	45.0 %	34.2 %	15.8 %
جرش	45.1 %	32.6 %	10.5 %
عجلون	36.4 %	34.0 %	9.5 %
مادبا	36.4 %	30.5 %	11.1 %
معان	33.8 %	27.8 %	11.1 %

المصدر: راصد

الشكل (2): يبين تحليلات كمية حول نتائج السيدات في المجالس المنتخبة حسب المحافظات

• (51) سيدة ترأسن مجالسهنّ المحلية بعد أن حصدن أعلى الأصوات في تلك المجالس ، متوزعات على محافظات (اربد :14 سيدة)، (البلقاء :3 سيدات)، (الزرقاء :4 سيدات)، (الطفيلة : سيدة واحدة) ، (العاصمة:3 سيدات)، (الكرك: 8 سيدات)، (المفرق :10 سيدات)، (جرش: سيدة واحدة)، (عجلون: 3 سيدات)، (مادبا: سيدتان)، (معان: سيدة واحدة). محافظة اربد الأعلى عدداً بفوز السيدات في المجالس البلدية بعد أن وصل إلى (82) سيدة منهن (21) سيدة بالتنافس تلتها محافظة المفرق والتي فازت بها (78) سيدة منهن (23) سيدة بالتنافس، وأقلها محافظة العقبة والتي فازت بها (17) سيدة منهن (3) سيدات بالتنافس.

• محافظة معان الأعلى نسبةً على مستوى المملكة بتمثيل السيدات في عضوية المجالس البلدية حيث وصلت إلى 66.2% من مجموع أعضاء المجالس البلدية، تلتها محافظة الطفيلة التي فازت فيها السيدات بنسبة 53.5% من مجموع المقاعد المخصصة لعضوية مجالس البلدية، أما أقل المحافظات فكانت محافظتا عجلون ومادبا والتي فازت فيها السيدات بنسبة 36.4% من إجمالي المقاعد المخصصة لمجالسها البلدية.

• مجلس بلدي القادسية في محافظة الطفيلة الأعلى تواجداً للسيدات فيما على مستوى المجالس البلدية حيث وصلت نسبة السيدات في المجلس البلدي إلى 77.8% من مجموع أعضاء المجلس، تلاه مجلس بلدي برقرش حيث وصلت نسبة السيدات فيه إلى 66.7%.

• بلغ عدد السيدات الفائزات بمجالس المحافظات (36) سيدة وبنسبة 12.0% من إجمالي عدد الفائزين بعضوية مجالس المحافظات منهن (4) سيدات فازت عن طريق التنافس، متوزعات على الكرك (سيدتان في الدائرة السابعة والثامنة) و المفرق (سيدتان في الدائرة السابعة والخامسة عشر).

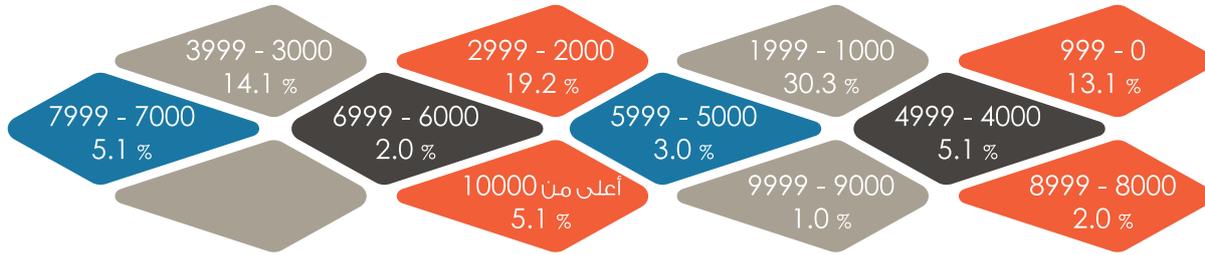
9.2.3 الخلفيات المهنية والوظيفية ومتوسط أعمار رؤساء البلديات

- الفائزون في انتخابات رؤساء البلديات 99 رئيساً جميعهم ذكور، توزعوا على بلديات المملكة البالغ عددها 100 بلدية، باستثناء بلدية الموقر التي أُرجئت فيها الانتخابات إلى اشعار آخر.
- 34% من الفائزين برئاسة البلديات هم متقاعدون عسكريون عملوا في السلك العسكري والأمني قبل تقاعدهم وترشحهم لانتخابات رئاسة البلديات، و22% من الفائزين هم موظفون حكوميون سابقون، و10% من الرؤساء الفائزين برئاسة البلديات هم مهندسون ومقاولون كخلفية مهنية عملوا به قبل فوزهم بمناصبهم الحالية، وذات النسبة 10% خلفيتهم المهنية كانوا رجال أعمال و7% هم أكاديميون، و5% من الفائزين هم محامون، و12% كانوا من خلفيات مهنية ووظيفية مختلفة منهم (اعلاميون، وفلاحون، وموظفون في القطاع الخاص).
- فيما يخص التحصيل الأكاديمي ودرجة الشهادة العلمية، بينت النتائج أن 10% من الفائزين يحملون شهادتي الدبلوم العالي والماجستير، و7% يحملون شهادة الدكتوراة، و34% من الفائزين يحملون درجة الثانوية العامة، و5% يحملون شهادة الدبلوم المتوسط، و36% يحملون درجة البكالوريوس، و2% من الفائزين لم يتجاوز تحصيلهم الأكاديمي شهادة الثانوية العامة.
- نائب سابق بنسبة 1% فاز برئاسة بلدية في محافظة الزرقاء، و32% من الفائزين برئاسة البلديات كانوا رؤساء بلديات سابقاً، و4 رؤساء بلديات فازوا كان قد عملوا بعضوية مجالس بلدية سابقاً، و15% من الفائزين برئاسة البلديات كانوا قد ترشحوا لعضوية البرلمان أو رئاسة البلدية أو عضوية المجلس البلدي لكن لم يحالفهم الحظ، فيما بينت النتائج أن 43% من الفائزين كرؤساء بلديات لم يترشحوا من قبل على أي مجلس منتخب ولم يخوضوا تجربة أي انتخابات سابقاً. بلغ المعدل العام لأعمار الفائزين برئاسة البلديات على مستوى المملكة 51 سنة، فيما تبين أن أصغر الرؤساء هو الفائز برئاسة بلدية مؤاب الجديدة التابعة لمحافظة الكرك بعمر بلغ 27 سنة، فيما كان أكبر الفائزين عمراً هو الفائز برئاسة بلدية حسيبان التابعة لمحافظة العاصمة بعمر بلغ 73 سنة.
- 3 محافظات كان معدل أعمار الفائزين فيها هو الأقل على مستوى المملكة، وهي مادبا والعقبة والكرك، بمعدل أعمار بلغ 46 سنة، فيما كان الفائزون برئاسة بلديات محافظة البلقاء الأكبر عمراً، حيث بلغ معدل أعمارهم 58 سنة.
- أعلى الفائزين حصولاً على الأصوات كان الفائز برئاسة بلدية إربد الكبرى، بعد أن بلغ عدد الأصوات التي حصل عليها 20846 صوتاً، وأقلهم الفائز ببلدية الصفاوي والذي بلغ عدد الأصوات التي حصل عليها 609 أصوات، مع العلم بأن اثنين من رؤساء البلديات حازوا على مقاعدتهم بالتركية.

معدل الأعمار



الأصوات التي حصل عليها الفائزون



الخلفية المهنية



التحصيل الأكاديمي



المشاركة في الانتخابات سابقاً



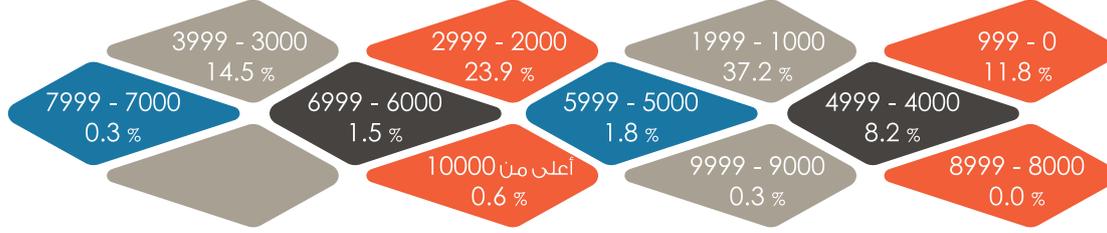
9.2.4 الخلفيات المهنية والوظيفية ومتوسط أعمار أعضاء مجالس المحافظات

- مجموع الفائزين في انتخابات مجالس المحافظات بلغ 299 عضواً منهم 36 سيدة وصلن لتلك المقاعد بنسبة 12% من إجمالي عدد الفائزين بمقاعد مجالس المحافظات.
- فاز في انتخابات مجالس المحافظات عضوان بالتركية وذلك في الدائرة الثالثة بمحافظة الطفيلة والدائرة الثالثة في محافظة الكرك حيث لم يترشح غيرهما لخوض الانتخابات في تلك الدوائر.
- تصدر الفائز بالمقعد عن الدائرة السادسة عشر في محافظة اربد أعلى الحاصلين على أصوات على مستوى المملكة بعد أن بلغ مجموع أصواته 11437 صوتاً، فيما حصل الفائز بمقعد عن الدائرة الثالثة في محافظة البلقاء على أقل عدد أصوات على مستوى المملكة بعد أن بلغ مجموعها 426 صوتاً.
- المعدل العام لأعمار الفائزين بعضوية مجالس المحافظة بلغ 49.7 سنة على مستوى المملكة، فيما بلغ أكبر الأعضاء الفائزين من العمر 76 سنة وهو الفائز عن مقعد الدائرة العاشرة في محافظة الزرقاء، بينما كان أصغر الأعضاء عمراً هم 3 أعضاء فائزين بعمر 26 سنة عن دوائر (الأولى في العقبة، والأولى في جرش، والثالثة في عجلون).
- كان معدل أعمار الفائزين بعضوية مجالس المحافظات في محافظة الزرقاء هو الأعلى على مستوى المملكة بمعدل 52.3 سنة، تلتها محافظة الكرك وعجلون بمعدل 51.2 سنة، أما أقل المحافظات بمعدل أعمار الفائزين كانت محافظة مادبا والتي بلغ معدل اعمار الأعضاء فيها 47 سنة تلتها محافظتنا العاصمة والمفرق بمعدل 48.2 سنة.
- عدد الفائزين ممن كانوا بالفترة العمرية من 50-54 سنة الأكثر فوزاً بمقاعد مجالس المحافظات بنسبة 25.4% من إجمالي عدد الفائزين بمجالس المحافظات تلتها الفئة العمرية من 55-59 سنة والتي وصلت نسبتهم في عضوية مقاعد مجالس المحافظات إلى 16.3% من إجمالي المقاعد على مستوى المملكة.
- بينت النتائج أن 12.7% من إجمالي الفائزين هم متقاعدون عسكريون، وبلغت نسبة الأكاديميين إلى 10.6% من إجمالي الفائزين، فيما وصلت نسبة المحامين إلى 9.4%، بينما بلغت نسبة المهندسين 5.7% من إجمالي الفائزين.
- بينت المعلومات أن 41.1% من إجمالي عدد الفائزين حاصلين على درجة البكالوريوس، فيما وصلت نسبة الذين لم يتجاوزوا الثانوية إلى 6% من إجمالي الفائزين، وكانت نسبة الحاصلين على الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) 20.9% من إجمالي الأعضاء.
- نائب سابق فاز بعضوية مجالس المحافظات، و 5 رؤساء بلديات سابقين فازوا كذلك بعضوية مجالس المحافظة، و 31 عضو مجلس بلدي سابق فازوا بمقاعد مجالس المحافظات، و 35 فائزاً كانوا قد ترشحوا سابقاً لعضوية المجالس البلدية أو النيابية لكن لم يحالفهم الحظ، و 259 فائزاً بعضوية مجالس المحافظات لم يشاركوا أو يخوضوا أي تجربة ترشح لأي مجلس قبل هذه الانتخابات.

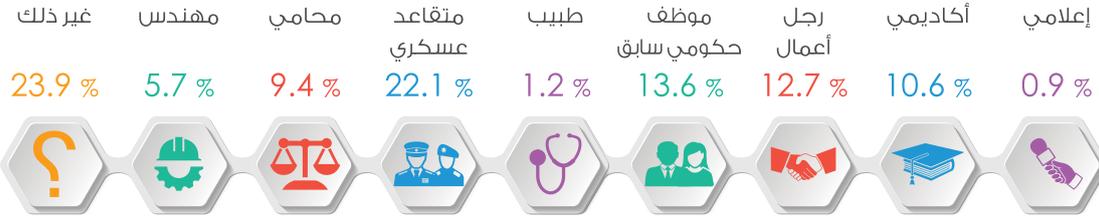
معدل الأعمار



الأصوات التي حصل عليها الفائزون



الخلفية المهنية



الفترات العمرية



التحصيل الأكاديمي



المشاركة في الانتخابات سابقاً



9.2.5 الخلفيات المهنية والوظيفية ومتوسط أعمار أعضاء مكاتب مجالس المحافظات – المناصب الرئيسية

- أظهرت النتائج حصول ثلاثة سيدات على مناصب في مكاتب المجلس ونسبة 8.3% من مجموع المناصب على مستوى المملكة، وحصد الأعضاء المنتخبون انتخاباً على جميع مقاعد رؤساء مجالس المحافظات، فيما حصل المعينون على ما نسبته 8.3% من مجموع مناصب مكتب المجلس على مستوى المملكة.
- فوز 12 رئيس مجلس محافظة (جميعهم ذكور)، و 12 نائب رئيس مجلس محافظة منهم سيدة واحدة حصلت على مقعدها كمنصب نائب رئيس في محافظة معان و 12 مساعد رئيس مجلس محافظة منهم سيدتان حصلا على منصبهما في كل من مجلس محافظة الزرقاء وجرش.
- فاز رئيس مجلس محافظة اربد بالقرعة، ورئيس مجلس محافظة الطفيلة بالتزكية، فيما جرت عملية الانتخاب على منصب رئيس مجلس المحافظة في 10 محافظات.
- على منصب نائب الرئيس فاز نائبان عن طريق التزكية في كل من محافظة المفرق والعقبة ونائب واحد عن طريق القرعة في محافظة عجلون، فيما جرت عملية الانتخاب في 9 محافظات.
- على منصب مساعد الرئيس فاز مساعد واحد عن طريق القرعة في محافظة العقبة، و 5 مساعدين بالتزكية في كل من محافظة البقاء والطفيلة والكرك ومادبا ومعان، بينما حاز 6 مساعدين على منصبهم بالانتخاب في 6 محافظات.

انتخاب	النائب: مهند النعيمات	الرئيس: احمد مروان العبدالات المساعد: مانع العدينات	العاصمة 
انتخاب	النائب: عثمان نايف السواعي	الرئيس: عمر عبدالله مقابله المساعد: خلدون محمد بني هاني	اربد 
انتخاب	النائب: سلامة محمد البلوي	الرئيس: احمد علي العليمات المساعد: فدوى جهاد الشيخ	الزرقاء 
انتخاب	النائب: جمال عبدالله الزيادات	الرئيس: موسى احمد العواملة المساعد: عماد زيدان العدوان	البلقاء 
قرعة	النائب: رضا علي المومني	الرئيس: محمد نور عطا الصمادي المساعد: سامي الفريحات	عجلون 
انتخاب	النائب: سليم حمدان العياصرة	الرئيس: محمود عبدالكريم عفيف المساعد: هند صالح الشروقي	جرش 
انتخاب	النائب: منصور سلامة الحوامة	الرئيس: يوسف سالم الغليلات المساعد: حمزة الموازة	مادبا 
انتخاب	النائب: عبدالكريم محمد القاضي تزكية	الرئيس: محمد خلف أخو ارشيدة المساعد: ابراهيم عودة عويد	المفرق 
انتخاب	النائب: محمود عارف العشوش	الرئيس: صايل متعب المجالي المساعد: مجاهد فائق القروم	الكرك 
انتخاب	النائب: هاني العميريين	الرئيس: محمد عبدالعزيز الكريميمين تزكية المساعد: قاسم العقار تزكية	الطفيلة 
انتخاب	النائب: عايدة محمد خطاب	الرئيس: عبدالكريم محمد الجازي المساعد: احمد الرفايعة	معان 
انتخاب	النائب: علي محمود الهلاوي تزكية	الرئيس: محمد علي الزوايدة المساعد: علي سالم أبو خليل قرعة	العقبة 

9.2.6 الخلفيات المهنية والوظيفية ومتوسط أعمار أعضاء مكاتب مجالس المحافظات

- فوز 7 أعضاء في مكاتب مجالس المحافظات بالتزكية على مستوى المملكة توزعوا كالاتي (1) رئيس مجلس محافظة، و(2) نائب رئيس مجلس محافظة، و(4) مساعدي لرئيس مجالس المحافظات، فيما فاز 3 أعضاء بالقرعة بعد أن تساوت أصوات المتنافسين.
- 38.9% ممن فاز في مقاعد مكاتب مجالس المحافظات ممن يحملون درجة البكالوريوس، و 16.7% يحملون درجة الماجستير، و22.2% يحملون درجة الدكتوراة، و2.8% يحملون درجة الدبلوم، و16.7% من يحملون درجة الثانوية العامة، و2.8% كان مستواهم الأكاديمي أقل من درجة الثانوية العامة.
- 25% من الفائزين بعضوية مكاتب مجالس المحافظات هم متقاعدون عسكريون، فيما كانت نسبة الأكاديميين 6% من إجمالي عدد الفائزين بتلك المكاتب، و 11% كانوا رجال أعمال من قبل ترشحهم للانتخابات اللامركزية، و2.8% أطباء، و16.7% كانوا محامين، و6% مهندسين، و8.3% كانوا موظفين حكوميين سابقين.
- المعدل العام لاعمار الفائزين بعضوية مكاتب مجالس المحافظات، بلغ 47.3 سنة على مستوى المملكة، فيما بلغ أكبر الأعضاء عمراً 72 سنة وهو الفائز بعضوية مكتب مجلس محافظة عجلون عن الدائرة الخامسة، بينما كان الفائز بعضوية مكتب مجلس محافظة المفرق عن الدائرة الخامسة هو الأصغر عمراً بعد أن بلغ 28 سنة.
- بلغ المعدل العام للفائزين برئاسة مجالس المحافظات، 46.9 سنة، وأكبر الفائزين عمراً هو الفائز برئاسة مجلس محافظة عجلون بعمر 59 سنة، والأصغر عمراً هو الفائز برئاسة مجلس محافظة مادبا حيث بلغ 38 سنة.
- بلغ المعدل العام لأعمار الفائزين بمنصب نائب رئيس مجلس المحافظة 52.2 سنة، أكبرهم كان الفائز بمنصب نائب رئيس مجلس محافظة عجلون بعمر 72 سنة، وأصغرهم الفائز بمنصب نائب رئيس مجلس محافظة الكرك بعمر 38 سنة.
- بلغ المعدل لأعمار الفائزين بمنصب مساعد رئيس مجلس المحافظة، 42.2 سنة، أكبرهم الفائز بالمقعد الخاص بمحافظة الزرقاء وهي من الأعضاء الذين تم تعيينهم بعد إجراء الانتخابات بعمر 48 سنة، وأصغرهم عمراً كان الفائز بالمقعد الخاص بمحافظة المفرق بعمر 28 سنة.

تعتبر الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة والعادلة مرتكز رئيسي للدخول في العملية الديمقراطية الحقيقية وحفظ حقوق المواطنين في المشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار على المستوى المحلي.

ولضمان إجراء انتخابات متوائمة مع أفضل الممارسات الدولية على الدولة أن تقوم بتدعيم سيادة القانون وتعزيز استقلالية الهيئة المستقلة للانتخاب والعمل تجويد العملية الانتخابية من خلال تكريس التشاركية مع الجهات ذات المصلحة بشكل عام والمؤسسات الرقابية بشكل خاص.



مركز الحياة - راصد - RASED - Al-Hayat Center



Tel: +962 6 5377 330



Fax: +962 6 5377 230



Website: www.hayatcenter.org



Website: www.rasedjo.org



www.facebook.com/HAYATCENTERJO



www.facebook.com/rased.jordan



E-mail: info@hayatcenter.org